









فهرسة الجزء السادس من المدونة الكبرى

(رواية الامام سخون عن الامام عبدالرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهم أجمعين)

\*\*\*\*\*

صحيفة	صحيفة
٤٠ ما جاء في اختلاف الشهداء في	٢ كتاب الايمان بالطلاق وطلاق
الشهادات في الطلاق	المريض
٤٥ ما جاء في السيد يشهد على عبده	٢ الايمان بالطلاق
بطلاق امرأته	١٣ ما جاء في الشك في الطلاق
٤٩ كتاب الظهار	١٤ ما جاء في الشك في الطلاق
٥١ ظهار الرجل من أمته وأمه ولده	١٦ ما جاء في الاستثناء في الطلاق
ومدبرته	٢٩ ما جاء في طلاق النصرانية والمكره
٥٢ فيمن لا يجب عليه الظهار	والسكران
٥٢ ظهار السكران	٣٠ ما جاء في خيار الامة تعتق وهي تحت
٥٢ تملك الرجل امرأته الظهار	زوج حر أو عبد
٥٣ الظهار الى أجل	٣٢ في الامة تعتق فتختار نفسها عند غير
٥٤ فيمن ظاهر من نسائه في كلمة واحدة	السلطان
أو مرة بعد أخرى أو ظاهر من	٣٢ في الامة تعتق تحت العبد فلم تحت
امرأته مراراً	نفسها حتى عتق زوجها
٥٥ فيمن قال ان تزوجت فلانة أو كل	٣٣ في الامة تعتق وهي حائض أو لا يلفها
امرأة أنزوها	الا بعد زمان أ يكون لها خيار نفسها
٥٦ الحلف بالظهار	٣٤ ما جاء في طلاق المريض
٥٨ فيمن ظاهر من امرأته ثم اشتراها	٣٧ ما جاء في طلاق المريض أيضاً قبل
وفي الكفارة من اليهودية والنصرانية	البناء

صحيفه	صحيفه
٧٨ في أكل المتظاهر ناسياً أو وطئه	٥٩ فيمن قال ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي وأنت طالق
٧٩ في القيء في صيام الظهار	٦٠ الرجل يظاهر ويولي وفي ادخال الايلاء على الظهار ومن أراد الوطء قبل الكفارة
٧٩ في مرض المتظاهر من امرأته وهو صائم	٦٣ في المتظاهرياً قبل الكفارة ثم تموت المرأة أو يطلقها
٨٠ في كفارة المتظاهر	٦٤ فيمن ظاهرو هو معسر ثم أيسر أو دخل في الصيام والطعام ثم أيسر
٨٢ جامع الظهار	٦٤ في كفارة المبد في الظهار
٨٤ ﴿ كتاب الايلاء واللعان ﴾	٦٥ فيمن ظاهرو من امرأته ثم طلقها ثم كفر قبل أن يتزوجها
٨٤ ما جاء في الايلاء	٦٦ فيمن أكل أو جامع في الصيام في الظهار ناسياً أو عامداً
٨٥ فيمن قال لامرأته والله لا أطوك ان شاء الله	٦٧ فيمن أخذ في الصيام ثم مرض
٨٦ فيمن قال على نذر أن لا أقربك	٦٧ فيمن ظاهرو وليس له الا خادم أو عرض قيمته قيمة رقبة
٨٧ فيمن قال والله لا أطوك في داري هذه سنة أو في هذا المصر	٦٨ فيمن أطم بعض المساكين وصام أو أعتق بعض رقبة وأطم
٨٨ فيمن قال ان وطئت بك فكل مملوك أملكه فيما أستقبل حراً أو قال كل مملوك أشتريه من القسقاط فهو حر	٦٨ في الاطعام في الظهار
٩٠ فيمن قال والله لا أجامعك سنة ونوى الجماع	٧٢ الكفارات بالعتق في الظهار
٩١ فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان لم أفعل كذا ولم يؤت	٧٧ فيمن صام شهراً قبل رمضان وشهر

صحيفة

صحيفة

- ٩٢ فيمن حلف على فعل غيره  
٩٣ في الذي يحلف بطلاق امرأته  
ليحجن أو يقول لامرأة ليست له  
بزوجة والله لا أطوك  
٩٣ فيمن قال لامرأة ان تزوجتك  
فأنت طالق ووالله لا أقربك  
٩٤ فيمن قال لامرأة ان تزوجتك  
فوطئتك فأنت طالق أو آلى من  
امرأته وهي صغيرة  
٩٥ في الرجل حلف أن لا يوطأ امرأته  
بطلاق امرأة له أخرى  
٩٨ فيمن آلى من امرأته ثم سافر عنها  
١٠١ فيمن آلى من امرأته وهي  
مستحاضة  
١٠٣ في الذي يولى من امرأته قبل أن  
يلقي بها  
١٠٥ ما جاء في اللعان  
١٠٦ ما جاء في الوقت الذي يلتمن فيه  
١١١ ما جاء في الرجل يغيب ثم يقدم من  
سفره وقد ولدت امرأته ولدًا ويكون  
الرجل غائبًا فيقدم من سفره  
١١٦ في لعان الامهي
- ١١٧ في لعان الاخرس  
١١٨ في ترك رفع الملاعن الى السلطان  
١١٨ في لعان المرأة البكر لم يدخل بها  
جاءت بولد  
١١٩ في نفقة الملاعنة وسكناها  
١١٩ في ملاعنة الحائض  
١٢٠ متعة الملاعنة  
١٢١ كتاب الاستبراء  
١٢١ في استبراء الامة المستحاضة  
١٢١ في استبراء المغتصبة والمكاتب  
١٢٢ في استبراء الامة يسببها العدو  
١٢٢ في استبراء المراهونة والموهوبة  
١٢٣ في استبراء الامة تباع فتحيض عند  
البائع قبل أن يقبضها المبتاع  
١٢٥ في استبراء الجارية تباع ثم يستقله  
البائع  
١٢٧ في استبراء الجارية يباع شقص منها  
١٢٨ في استبراء أم الولد والمذبرة اذا بيعتا  
١٢٨ في استبراء الجارية يشتريها الرجل  
١٢٨ في استبراء الامة تباع بالخيار ثم ترد  
١٢٨ في استبراء الجارية ترد بالعيب  
١٢٩ ما ينقض به الاستبراء

صحيحه

١٢٩ في مواضة الحامل

١٣١ في مواضة الامة على يدى المشتري

١٣١ في الامة تموت أو تعطب في

المواضة

١٣٢ في الرجل يتاع الامة قد تزوجها

قبل أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن

يطأها

١٣٣ في استبراء الامة تزوج بغير اذن

سيدها فيفسخ السيد نكاحها

١٣٣ في الاب يطأ جارية ابنه عليه

الاستبراء

١٣٤ في الرجل يطأ جاريته فأراد أن

يزوجها متى يزوجها

١٣٥ في الجارية تشتري ولها زوج لم

يدخل بها فيطلقها

١٣٦ في الرجل يبيع جارية الرجل بغير

أمره فيجيز السيد البيع

١٣٦ في الرجل يخالغ امرأته على الجارية

صحيحه

أعليه استبراء

١٣٦ في الامة تشتري وهي في العدة

١٣٧ في الرجل يطأ الجارية ثم يشتري

أختها أو يتزوجها

١٤١ في استبراء الامة يبيعها سيدها وقد

وطئها

١٤١ ما جاء في استبراء الامة يبيعها

سيدها وقد اشتراها

١٤٢ في استبراء الامة تشتري من المرأة

أو الصبي

١٤٢ النقد في الاستبراء

١٤٣ في استبراء الصغيرة والكبيرة التي

تحيض والتي لا تحيض من صغر

أو كبر

١٤٤ في استبراء المرضة

١٤٥ في وطء الجارية في أيام الاستبراء

١٤٦ في وطء الجارية في أيام الاستبراء

ثم تأتي بولد



# المكتبة الكبرى

لإمام دابر الهجرة الإمام مالك بن أنس الإصبجي

رواية الامام سحنون بن سعيد التوخي  
عن الامام عبد الرحمن بن القاسم المتقي  
رضي الله تعالى عنهم أجمعين

الجزء السادس

أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل

حقوق الطبع محفوظة للملزم

الحاج محمد فهد بن سنان المغربي البزني

(التاجر بالفحامين بمصر)

تنبيه

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عتيقة جداً ينيف تاريخها عن  
ثمانئة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل نمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضله  
للحصول عليها بعد بذل الجهد وصرف باعظ التقات ووجدني حواشي هذه  
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالقاضي عياض وأضرابه وقد نسب له  
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث  
ومن الآثار سبعة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هجرية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى على سيدنا محمد النبي الامي

وعلى آله وصحبه أجمعين

كتاب الايمان بالطلاق وطلاق المريض

الايمان بالطلاق

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان طلق رجل امرأته فقال له رجل ما صنعت فقال هي طالق هل ينوي ان قال انما أردت أن أخبره أنها طالق بالتطليقة التي كنت طلقها (قال) نعم ينوي ويكون القول قوله قلت أرايت ان قال رجل لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق أو ان أكلت أو شربت أو لبست أو ركبت أو وقت أو قعدت فأنت طالق ونحو هذه الاشياء أتكون هذه أيمانا كلها قال نعم قلت أرايت ان قال لها اذا حضت أو ان حضت فأنت طالق (قال) ليس هذا بيمين لان هذا يلزم الطلاق الزوج مكانه حين تكلم بما تكلم به من ذلك كذلك قال مالك قلت أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق اذا شئت (قال) قال مالك ان المشيئة لها وان قامت من مجلسها ذلك حتى توفت فتقضى أو تركت فان هي تركته فجاءها قبل أن توفت أو تقضى فلا شيء لها وقد بطل ما كان في يديها من ذلك قال ابن القاسم وانما قلت لك في الرجل الذي يقول لامرأته أنت طالق ان شئت ان ذلك بيدها حتى توفت وان تفرقا من مجلسهما لان مالكا قد ترك قوله الاول في التملك ورجع الى أن قال ذلك بيدها حتى توفت فهو أشكل من التملك لان مالكا قد كان يقول مرة اذا قال الرجل لئلامه أنت حر اذا قدم أبي أو أنت حر

ان قدم أبي كان يقول هما مفترقان قوله اذا قدم أبي أشد وأقوى عندى من قوله ان  
 قدم أبي ثم رجع فقال هما سواء اذا وان فعلى هذا رأيت قوله اذا شئت فأنت طالق  
 وان شئت فأنت طالق على قوله اذا قدم أبي فأنت حر وان قدم أبي فأنت حر ﴿قلت﴾  
 أرايت ان قبلته أ يكون هذا تركا لما كان جعل لها من ذلك ( قال ) نعم وهذا رأيت  
 ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال أمرك بيدك فهو مثل هذا ( قال )  
 نعم وانما الذي سمعت من مالك في أمرك بيدك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال  
 لامرأته اذا دخلت الدار فأنت طالق ثم قال لها بعد ذلك اذا دخلت الدار فأنت  
 طالق والدار التي حلف عليها هي دار واحدة فدخلت الدار كم يقع عليها ( قال ) يقع  
 عليها تطليقتان الا أن يكون نوى بقوله في المرة الثانية اذا دخلت الدار فأنت طالق  
 يريد به الكلام الاول ولم يرد به تطليقة ثانية لان مالك قال لو أن رجلا قال لامرأته  
 ان كلمت فلانا فأنت طالق ثم قال بعد ذلك ان كلمت فلانا فأنت طالق انه ان كان  
 أراد بالكلام الثانى الميم الاول فكلمه فانما يزمه تطليقة وإن كان لم يرد بالكلام  
 الثانى الميم الاول فكلمه فهما تطليقتان ولا يشبه هذا عند مالك الايمان بالله الذى  
 يقول والله لا أفصل كذا وكذا ثم يقول بعد ذلك والله لا أفصل كذا وكذا لذلك  
 الشئ بعينه انه انما يجب عليه كفارة واحدة ولا يشبه هذا الطلاق في قول مالك  
 ﴿قال ابن القاسم﴾ وفرق ما بين ذلك لو أن رجلا قال والله والله والله لا أكلم  
 فلانا فكلمه انه انما يجب عليه كفارة واحدة واذا قال أنت طالق أنت طالق أنت  
 طالق ان كلمت فلانا انها طالق ثلاثا ان كله الا أن يكون نوى بقوله أنت طالق أنت  
 طالق أنت طالق واحدة وانما أراد بالبقية أن يسمعها فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾  
 أرايت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان كنت تحبيني أو قال أنت طالق ان كنت  
 تبغضينى ( قال ) قال مالك وسأله رجل عن امرأة وقع بينها وبين زوجها كلام فقالت  
 فارقنى فقال الزوج ان كنت تحبى فراقى فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة فاقى أحب  
 فراقك ثم قالت بعد ذلك ما كنت الا لاعبة وما أحب فراقك ( قال ) قال مالك أرى

أن يفارقها ويعتزلها ولا يقيم عليها يصدقها مرة ويكذبها مرة هذا لا يكون ولا يقيم  
 عليها ﴿قلت﴾ ليس هذه مسئلتى انما مسئلتى انه قال ان كنت تبغضينى فأنت طالق  
 فقالت لا أبغضك وأنا أحبك (قال ابن القاسم) انه لا يجبر على فراقها ويؤمر فيها  
 بينه وبين الله أن يفارقها لانه لا يدري أصدقته أم لا فأحسن ذلك أن لا يقيم على  
 امرأة لا يدري كيف هي تحته أحلال أم حرام وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت  
 الرجلين يقول أحدهما لصاحبه امرأته طالق ان لم تكن قلت لى كذا وكذا ويقول  
 الآخر امرأتى طالق ان كنت قلت لك كذا وكذا (قال) قال مالك يدينان جميعا  
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق اذا حاضت فلانة لامرأة له  
 أخرى أو أجنبية اذا كانت ممن تحيض (قال) أرى أنها طالق ساعة تكلم بذلك لان  
 هذا أجل من الآجال فى قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته اذا  
 حضت فأنت طالق فأوقعت عليه الطلاق فى قول مالك مكانه فاعتدت المرأة فلم تر  
 حيضاً فى عدتها فاعتدت اثني عشر شهراً ثم تزوجها بعد انقضاء عدتها زوجها الخالف  
 فحاضت عنده أيقع عليها بهذه الحيضة طلاق أم لا فى قول مالك (قال) لا يقع عليها فى  
 قول مالك بهذه الحيضة طلاق لان الطلاق الذى أوقعه مالك عليها حين حلف انما هو  
 لهذه الحيضة وقد أحتنته فى يمينه بهذه الحيضة ولا تحتته بهامرة أخرى ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان قال لها أنت طالق ان لم أطلقك (قال) يقع الطلاق مكانه حين تكلم بذلك وقد قال  
 لا تطلق الا أن ترضه الى السلطان وتوقفه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته ان أكلت  
 هذا الرغيف فأنت طالق فطلقها واحدة وانقضت عدتها فتزوجت زوجها غيره فأكلت  
 نصف الرغيف فى ملك الزوج الثانى ثم طلقها الزوج الثانى فانقضت عدتها فتزوجها  
 الزوج الاول الخالف فأكلت نصف الرغيف عنده أيقع عليها الطلاق فى قول مالك  
 اذا أكلت من ذلك الرغيف الذى حلف عليه قليلاً أو كثيراً (قال) نعم ما بقى من طلاق  
 ذلك الملك الذى حلف فيه شيء فاذا انقضى طلاق ذلك الملك الذى حلف فيه لم يقع  
 عليها ان أكلت الرغيف فى ملك الخالف أو بعض الرغيف طلاق لانه انما كان خالفاً

بطلاق ذلك الملك فإذا ذهب علاقته فقد ذهب الذي كان به حالفا فصار بمنزلة من لا  
يمين عليه (قال) وسئل مالك عن رجل كان بينه وبين رجل شر وكان لاحد الرجلين أخ  
فلقى أخوه الذي نازع أخاه فقال قد بلغني الذي كان بينك وبين أخي أمس وامرأته طالق  
البتة ان لم يكن لو كنت حاضرًا لفقات عينيك (قال مالك) أراه حائلاً لانه حلف على  
شيء لا يبر فيه ولا في مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت طالق اذا قدم فلان أو ان  
قدم فلان (قال) لا تطلق عليه حتى يقدم فلان فيما أخبرتك من قول مالك ﴿قلت﴾  
لم لا تطلقون عليه وأنتم لا تدرؤن لعل فلان يقدم فيكون هذا قد طلق امرأته وقد  
وطئها بعد الطلاق وأنتم تطلقون بالشك (قال) ليس هذا من الشك وليس هذا وقفاً هو  
أت على كل حال وإنما هو يطلق المرأة على الرجل الذي يشك في يمينه فلا يدري أبر  
فيها أم حنت وهذا لم يحنت بعد وإنما يحنت بقدم فلان وإنما مثل ذلك لو أن رجلاً قال  
امرأته طالق ان كان كرم فلان بن فلان ثم شك بعد ذلك فلا يدري أكله أم لا فهذا  
الذي تطلق عليه امرأته عند مالك لانه لما شك في يمينه التي حلف بها فلا يدري لعله  
في يمينه حانت فلما وقع الشك طلقت عليه امرأته لان يمينه قد خرجت منه وهو  
لا يتيقن أنه فيها بارٌّ فشكل يمين لا يعلم صاحبها أنه فيها بارٌّ ويمينه بالطلاق فهو حانت  
وهذا الآخر لا يشبه الذي قال أنت طالق ان قدم فلان لانه على برٍّ وهو يتيقن أنه  
لم يحنت بعد وإنما يكون حنته بقدم فلان ولم يطلق الى أجل من الآجال ﴿قلت﴾  
أرايت لو قال رجل لامرأته اذا حبلت فأنت طالق (قال) لا يمنع من وطئها فاذا  
وطئها مرة واحدة فأرى أن الطلاق قد وقع عليها لانها بعد وطئها أول مرة قد صارت  
بمنزلة امرأة قال لها زوجها ان كنت حاملاً فأنت طالق ولا يدري أنها حامل أم لا  
وقد قال مالك في مثل هذه انها طالق لانه لا يدري أحامل هي أم لا وكذلك قال مالك  
في امرأة قال لها زوجها ان لم تكوني حاملاً فأنت طالق ثلاثاً انها تطلق مكانها لانه  
لا يدري أحامل هي أم لا فأرى مسئلتك على مثل هذا من قول مالك ﴿قلت﴾  
أرايت ان قال لها أنت طالق بعد قدوم فلان بشهر (قال) اذا قدم فلان وقع الطلاق

عليها مكانه ولا ينتظر بها الأجل ﴿قلت﴾ أرايت الرجل اذا قال لامرأته وهي غير حامل اذا حملت فوضعت فأنت طالق (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأنا أرى ان كان وطئها في ذلك الطهر أنها طالقت مكانها ولا ينتظر بها أن تضع ولا أن تحمل (قال) وقال مالك ولا تجبس ألف امرأة لامرأة واحدة يكون أمرها في الحمل غير أمرهن ولا نى سمعت مالكا يقول في الرجل يقول لامرأته ان لم يكن بك حمل فأنت طالق (قال) قال مالك هي طالقت حين تكلم ولا يستأنى بها النظر والذي يقول لامرأته اذا وضعت فأنت طالقت بمنزلتها ولا يستأنى بها لينظر أنها حامل أم لا لانها لو هلكت قبل أن يستبين أن بها حملا أو ليس بها حمل لم ينبغ له أن يرثها وكذلك كانت حجة مالك في الذي يقول لامرأته ان لم يكن بك حمل فأنت طالقت فقال له ابن أبي حازم أو غيره يا أبا عبد الله لم لا يستأنى بها حتى يعلم أحامل هي أم لا فقال له أرايت لو استؤنى بها قامت قبل أن يتبين أيرثها قالوا لا قال فكيف أوقف امرأة على زوج لو مات لم يرثها فالتى سألت عنه عندي مثل هذا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته اذا مات فأنت طالقت (قال مالك) لا تطلق عليه لانه انما طلقها بعد موته ﴿قلت﴾ فان قال اذا مات فلان فأنت طالقت (قال) قال مالك تطلق عليه حين تكلم بذلك ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأته أنت طالقت كلما حضت حيضة (قال) قال مالك في الذي يقول لامرأته اذا حضت حيضة فأنت طالقت انها تطلق تلك الساعة فأرى في مسئلتك أنها طالقت الساعة ثلاث تطليقات ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت طالقت كلما جاء يوم أو كلما جاء شهر أو كلما جاءت سنة (قال) أرى أنها طالقت ثلاثا ساعة تكلم بذلك لان مالكا قال من طلق امرأته الى أجل هو آت فهي طالقت حين تكلم به ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها عليه ثلاثا بهذا القول ثم تزوجها بعد زوج أيقع عليها من يمينه تلك شئ أم لا (قال) لا شئ عليه من يمينه تلك عند مالك لان يمينه التي كانت بالطلاق في ذلك الملك قد ذهب ذلك الملك فذهب طلاقه كله وانما كان حائفا بطلاق ذلك الملك الذي قد ذهب وذهب طلاقه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالقت قبل

موتك بشهر متى يقع الطلاق (قال) يقع الطلاق مكانه حين تكلم بذلك ﴿قلت﴾  
 أرايت رجلا قال لامرأته وهي حامل اذا وضعت فأنت طالق (قال) قال مالك أراها  
 طالقا حين تكلم به ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأة أجنبية أنت طالق غدا ثم  
 تزوجها قبل غدا يقع عليها الطلاق أم لا (قال) لا يقع الطلاق عليها الا أن يكون أراد بقوله  
 ذلك ان تزوجها فهي طالق غدا فان أراد بقوله ذلك فتزوجها فهي طالق مكانها ﴿وقال﴾  
 ابن القاسم ﴿قلت﴾ للمالك فرجل قال لامرأته ونزلت هذه المسئلة بالمدينة وكان بين رجل  
 وامرأته منازعة فسأته الطلاق فقال ان لم يكن بك حمل فأنت طالق أقرى أن يستأني  
 بها حتى يتبين أنها حامل أم لا (قال) قال مالك بل أراها طالقا حين تكلم بذلك ولا  
 يستأني بها ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وأخبرني﴾ بعض جلساء مالك أنه قيل له لم طلقت عليه  
 حين تكلم قبل أن يعلم أنها حامل أم لا قال أرايت لو استأنت بها حتى أعلم أنها  
 حامل فأتت أكان للزوج أن يرثها فقيل له لا فقال فكيف يترك رجل مع امرأة ان  
 ماتت لم يرثها ﴿وأخبرني﴾ محمد بن دينار أن مالكا شغل عن رجل قال لامرأته  
 وكانت تلده الجوارى فحملت فقال لها ان لم يكن في بطنك غلام فأنت طالق البتة  
 فانك قد أكثرت من ولادة الجوارى فقال أراها طالقا الساعة ولا ينتظر بها أن  
 تضع ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان ولدت غلاما هل ترد اليه (قال) لا لان الطلاق  
 قد وقع وانما ذلك عند مالك بمنزلة قوله ان لم تمطر السماء في شهر كذا وكذا في يوم  
 كذا وكذا فأنت طالق البتة (قال مالك) تطلق عليه الساعة ولا ينتظر به لان هذا  
 من النيب فان مطر في ذلك اليوم الذي قال وسمى لم ترد اليه (قال مالك) ولا يضرب  
 له في ذلك أجل الى ذلك اليوم لينظر أ يكون فيه المطر أم لا (قال ابن القاسم)  
 وأخبرني بعض جلسائه أنه قيل للمالك ماذا تقول في الرجل يقول ان لم يقدم أبي الى  
 يوم كذا وكذا فامرأتى طالق البتة (قال مالك) هذا لا يشبه المطر لان هذا يدعى أن  
 الخبر قد جاءه والكتاب بأن والده سيقدم وليس هذا كمن حلف على النيب ولم  
 أسمعه من مالك ولكنه قد أخبرني به أوثق من أعرف من أصحابه الذين بالمدينة

﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لها أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار وان لم أعتق عبدى  
 فلانا أيقع الطلاق عليها ساعة تكلم بذلك (قال) لا يقع عليها في قول مالك الطلاق  
 حين تكلم بذلك ولكن يحال بينه وبين وطئها ويقال له أفضل ما حلفت عليه فان  
 لم يفعل ورفعت أمرها الى السلطان ضرب لها السلطان أجلا أربعة أشهر من يوم  
 يرفع ذلك الى السلطان ولا ينظر الى ما مضى من الشهور أو السنين من يوم حلف ما لم  
 ترفعه الى السلطان وليس يضرب لها السلطان أجل الايلاء في قول مالك الا في  
 هذا الوجه وحده لان كل ايلاء وقع في غير هذا الوجه من غير أن يقول ان لم أفعل  
 كذا وكذا حلف بالله أن لا يطاها أو يمشى أو ينذر صياها أو عتاقة أو طلاق امرأة  
 له أخرى أو يمتق ربة عبده أو حلف لتريم له أن لا يطا امرأته حتى يقضيه (قال)  
 قال مالك فهذا كله وما أشبهه هو مول منها من يوم حلف وليس من يوم ترفعه الى  
 السلطان ولا يحتاج في هذا الى أن ترفعه الى السلطان لان هذا اذا وطئ قبل أن  
 ترفعه الى السلطان فلا ايلاء عليه وقد برّ والوجه الاول هو وان وطئ فيه قبل أن  
 ترفعه الى السلطان فان ذلك لا يسقط عنه اليمين التي عليه اذا كان لم يفعلها فهذا فرق  
 ما بينهما ﴿قلت﴾ وما حجتك حين قلت في الرجل الذي قال لامرأته ان لم أطلقك  
 فأنت طالق انها طالق ساعتئذ وقد قلت عن مالك في الذي يقول لامرأته انت  
 أدخل هذه الدار فأنت طالق انه يحال بينه وبينها ويضرب له أجل الايلاء من يوم  
 ترفعه الى السلطان فلم لا تجعل الذي قال ان لم أطلقك فأنت طالق مثل هذا الذي قال  
 ان لم أدخل الدار فأنت طالق وما فرق ما بينهما (قال) لان الذي حلف على  
 دخول الدار ان دخل سقط عنه الطلاق ولان الذي حلف بالطلاق ليطلقن ليس  
 برّه الا في أن يطلق في كل وجه يصرفه اليه فلا بد من أن يطلق عليه مكانه  
 حين تكلم بذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال ان كلمت فلانا فأنت طالق ثم قال ان  
 كلمت فلانا لا آخر فأنت طالق فكلمهما جميعا كم يقع عليه من الطلاق أو واحدة أم  
 اثنتان (قال) يقع عليها اثنتان ولا ينوي وانما ينوي في قول مالك لو أنه قال ان كلمت



فلانا فأنت طالق ثم قال ان كملت فلانا فأنت طالق لفلان ذلك بعينه ومستثلك  
لا تشبه هذا ﴿قلت﴾ أرايت جوابك هذا أم هو قول مالك (قال) نعم هو قول مالك  
﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا نظر الى امرأة فقال لها ان تزوجتك فأنت طالق ثم  
قال كل امرأة أتزوجها من هذه القرية فهي طالق وتلك المرأة المحلوف عليها في  
تلك القرية فتزوجها كم يقع عليها أو واحدة أم اثنتان (قال) أرى أنها يقع عليها  
تطليقتان ولا ينوى لانه قال كل امرأة أتزوجها من هذه القرية فلم يقصد قصدها  
بمعناها فلذلك لا ينوى وإنما هي بمنزلة أن لو قال لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق  
ثم قال لها ولنساء معها ان تزوجتك فأنت طالق فتزوجها بعد ذلك انها تطلق عليه  
تطليقتين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الرجل اذا تزوجت فلانة فهي طالق طالق طالق  
أو قال يا فلانة أنت طالق طالق طالق ان تزوجتك فهذا في قول مالك سواء ان قدم  
قوله ان تزوجتك قبل الطلاق أو قدم الطلاق قبله (قال) نعم هذا سواء في قول  
مالك والقول فيه ما قد وصفته لك من قوله أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنه يدين  
﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها قبل أن يتزوجها أنت طالق أنت طالق أنت طالق يوم  
أتزوجك فتزوجها (قال) انها طالق ثلاثا الا أن يكون أراد بقوله أنت طالق المراتين  
الاخيرتين التطليقة الاولى فتكون له نيته ولا تطلق عليه الا تطليقة واحدة فان لم  
تكن له نية فهي ثلاث ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت  
طالق يوم أتزوجك فتزوجها (قال) سألت مالكا عن رجل قال لامرأته أنت  
طالق وأنت طالق وأنت طالق فوقف عنها مالك وكأن الذي رأيته يريد بقوله أنه  
لا ينويه في ذلك وانها ثلاث وهو رأيي ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن  
علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وعائشة وابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن  
أنهم قالوا اذا طلق الرجل البكر ثلاثا البتة قبل أن يدخل بها لم تحل له حتى تنكح  
زوجا غيره وقاله أبو هريرة وابن عباس فقال الرجل فانما كان طلاقي اياها واحدة  
فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل ذكره مالك عن ابن

عباس (قال مالك) وقال أبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن الماص طلاق البكر الواحدة  
 بينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره (قال ربيعة) اذا قال لامرأته قبل أن  
 يدخل بها أنت طالق أنت طالق وكان كلاما نسقا متبعا لم تحل له حتى  
 تنكح زوجا غيره ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت  
 طالق (قال) سألت مالكا عنها فقال فيها اشكال وأرى أنها طالقت ثلاثا ﴿قال﴾  
 قتلت لمالك فان قال لها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق (قال) هذه بينة  
 لا ينوي وهي ثلاث البتة وأنا أرى أنه اذا قال أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق  
 أنه لا ينوي ويكون ثلاث تطليقات ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت طالق  
 ان كنت أحب طلاقك وهو يجب طلاقها بقلبه (قال) هي طالقت ﴿قلت﴾ هذا  
 قول مالك (قال) هذا رأيي لأن من حلف على شيء أنه لا يحبه وهو يحبه فانما  
 ينظر الى ما بقى قلبه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالقت ثلاثا ان  
 دخلت هذه الدار فطلقها ثلاثا فتزوجت زوجا بعده ثم مات عنها فتزوجها زوجها  
 الاول ثم دخلت الدار وهي في ملكه وهو الخالف (قال) لا يحنث كذلك قال لي  
 مالك لانه انما كان حائفا بطلاق ذلك الملك الذي طلقها فيه ثلاثا وقد ذهب الطلاق  
 الذي كان حلف به كله فهي اذا دخلت الدار من ذي قبل وهي في ملكه فلا  
 طلاق عليها لأن الملك الذي حلف به قد ذهب وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان  
 انما حلف بالثلاث ان دخلت الدار فطلقها واحدة ثم تزوجها بعد زوج أو بعد  
 انقضاء عدتها وقد دخلت الدار وهي في ملك الزوج الثاني أو دخلت الدار حين  
 انقضت عدتها قبل أن تزوج فتزوجها زوجها الخالف بعد زوج أو بعد انقضاء عدتها  
 الا أنها قد دخلت الدار وليست في ملكه ثم دخلت بعد ما تزوجها أي حنث أم لا في  
 قول مالك (قال) نعم يحنث عند مالك بالتطليقتين الباقيتين من طلاق الملك الذي  
 حلف به لانه قد بقي من طلاق ذلك الملك تطليقتان ولا تحل له حتى تنكح زوجا  
 غيره لانه حين تزوجها وان كانت تزويجه اياها بعد زوج فانما رجعت اليه على

التطليقتين الباقيتين في قول مالك ولم ترجع اليه على الثلاث لانه قد بقى من طلاق ذلك الملك تطليقتان وكل ملك بقى من طلاقه شيء فزوجها زوجها بعد زوج أو قبل زوج فاتها ترجع الى زوجها على بقية طلاق ذلك الملك وانما ترجع عند مالك على الطلاق ثلاثا ابتداء اذا ذهب طلاق ذلك الملك كله فزوجها بعد زوج فهذه ترجع على طلاق مبتدأ عند مالك ﴿قلت﴾ ولم جعلته يحنث اذا دخلت الدار وهي في ملكه بعد نكاحه المرة الثانية وهي قد دخلت الدار اذ بانث منه (قال) لانها لما دخلت الدار اذ كانت بائنة منه لم يحنث بذلك الدخول عند مالك ألا ترى أن الزوج لا يلزمه بذلك الدخول شيء فاذا رجعت اليه فدخلت الدار حنث الآن . وكذلك قال مالك في العبد يشترطه الرجل فيحلف بحرمته ان فعل كذا وكذا فباع العبد ثم فعل ذلك الشيء الذي حلف عليه ثم اشتراه ثم فعل ذلك الشيء الذي حلف عليه والعبد في ملكه انه حانث ولا تسقط عنه اليمين حين فعل والعبد في غير ملكه (قال مالك) ولو أن رجلا حلف بعتق غلام له أن لا يكلم رجلا فباعه فكلم الرجل ثم اشتراه أو وهب له أو تصدق به عليه فقبله انه ان كام الرجل حنث لان اليمين لازمة له لم تسقط عنه حين كلم الرجل والعبد في غير ملكه (قال مالك) ولو ورثه هذا الخالف ثم كلم الرجل الذي حلف بعتق هذا العبد أن لا يكلمه لم أر عليه حنثا لانه لم يدخله على نفسه وانما جرمه اليه الميراث ﴿قال﴾ فقلت للمالك فلو فليس هذا الخالف فباعه السلطان عليه ثم كلم فلانا ثم أيسر يوما فاشتراه (قال مالك) ان كلمه حنث وأرى بيع السلطان العبد في التفليس بمنزلة بيع السيد اياه طائعا ﴿وسئل﴾ مالك عن امرأة من آل الزبير حلفت بعتق جارية لها أن لا تكلم فلانا فباعت جارتها تلك وكلمت فلانا ثم ان الجارية وقعت الى أبيها ثم مات أبوها فوثرتها الخالصة واخوة لها فباعوا الجارية فاشترتها في حصنها أترى أن تكلم فلانا ولا تحنث (قال) أرى ان كانت الجارية هي قدر ميراثها من أبيها أو الجارية أقل من ذلك فلا أرى عليها حنثا واشترائها اياها عندي في هذا الموضع بمنزلة مقاسمتها اخوتها وان كانت الجارية أكبر من ميراثها فاتها ان كلمته

حثت ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان دخلت هذه الدار فطلقها  
 تطليقتين ثم تزوجت زوجا غيره ثم مات عنها فرجعت الي زوجها الخالف فدخلت  
 الداركم تطلق أو واحدة أم ثلاثا في قول مالك (قال) قال مالك تطلق واحدة ولا تحل  
 له الا بعد زوج لانها رجعت اليه على بقية طلاق ذلك الملك وانما كان خالفا بالتطليقتين  
 اللتين كان طلق وبهذه التي بقيت له فيها يحنث ولا يحنث بغيرها وليس عليه شيء مما  
 يحنث به في يمينه الا هذه التطليقة الباقية ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته  
 اذا حضت فأنت طالق (قال) هي طالق الساعة ويجبر على رجعتها وتمتد بطهرها الذي  
 هي فيه من عدها وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان قال لها وهي حائض اذا طهرت  
 فأنت طالق (قال) قال مالك هي طالق الساعة ويجبر على رجعتها (قال مالك) واذا  
 قال لها وهي حامل اذا وضعت فأنت طالق فهي طالق الساعة ﴿قلت﴾ أرأيت ان  
 قال لامرأته أنت طالق يوم أدخل دار فلان فدخلها ليلا أيقع عليها الطلاق في قول  
 مالك (قال) أرى أن الطلاق واقع عليها ان دخلها ليلا أو نهارا ألا أن يكون أراد  
 بقوله يوم أدخل النهار دون الليل فان كان أراد النهار دون الليل فالقول قوله وينوى  
 في ذلك لان النهار من الليل والليل من النهار في هذا النحو من قول مالك اذا لم يكن  
 له نية ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال ليلة أدخل دار فلان فأنت طالق فدخلها نهارا (قال)  
 هذا مثل ما وصفت لك الا أن يكون أراد الليل دون النهار (قال) وقد قال الله تبارك  
 وتعالى في كتابه والفجر وليل عشر فقد جعل الله الايام مع الليالي ﴿قلت﴾ أرأيت  
 لو أن رجلا قال امرأته طالق ان دخل دار فلان ودار فلان فدخل احدي الدارين  
 أطلق عليه امرأته أم لا في قول مالك (قال) تطلق عليه امرأته اذا دخل احدي  
 الدارين ﴿قلت﴾ فان دخل الدار الأخرى بعد ذلك أطلق عليه في قول مالك  
 (قال) لا تطلق عليه في قول مالك لانه قد حنث في يمينه التي حلف بها فلا يقع  
 عليه شيء بعد ذلك

ما جاء في الشك في الطلاق

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا طلق امرأته فلم يدرك طلقها أو واحدة أم اثنتين أم ثلاثا كم يكون هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (قال ابن القاسم) وأرى أن ذكر وهي في العدة أنه لم يطلق الا واحدة أو اثنتين أنه يكون أملاك لها فان انقضت عدتها قبل أن يذكر فلا سبيل له اليها وان ذكر بعد انقضاء العدة أنه انما كانت تطليقة أو تطليقتين فهذا مخاطب من الخطاب وهو مصدق في ذلك ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم يذكر كم طلقها ففرقت بينهما ثم تزوجها رجل بعد انقضاء عدتها ثم طلقها هذا الزوج الثاني أو مات عنها أتحمّل للزوج الذي لم يدرك طلقها (قال) تحل له بعد هذا الزوج لانه ان كان انما طلقها واحدة رجعت عنده على اثنتين وان كان انما طلقها اثنتين رجعت اليه على واحدة وان كان انما طلقها ثلاثا فقد أحلها هذا الزوج فان طلقها هذا الزوج أيضا تطليقة واحدة فانقضت عدتها أو لم تنقض عدتها لم يحل له أن ينكحها الا بعد زوج لانه لا يدري لعل طلاقه اياها انما كان تطليقتين فقد طلق أخرى فهذا لا يدري لعل الثلاث انما وقعت بهذه التطليقة التي طلق فان تزوجت بعد ذلك زوجا آخر فأت طلقها فأنقضت عدتها فترجوها الزوج الاول فطلقها أيضا تطليقة انه لا يحل له أن ينكحها الا بعد زوج أيضا لانه لا يدري لعل الطلاق الاول انما كان تطليقة واحدة والطلاق الثاني انما كان تطليقة ثانية وان هذه الثالثة فهو لا يدري لعل هذه التطليقة الثالثة فلا يصاح له أن ينكحها حتى تنكح زوجا غيره ﴿ قلت ﴾ فان نكحت زوجا غيره ثم طلقها أو مات عنها هذا الزوج الثالث ثم تزوجها هذا الزوج الاول أيضا (قال) ترجع اليه على تطليقة أيضا بعد الثلاثة الا الزوج الثاني طلاقها وهي تحته في أي نكاح كان (قال) فان بت طلاقها فيه ثم تزوجت بعده زوجها ثم رجعت اليه رجعت على طلاق مبتدا ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة قد دخلت الدار وكذبها الزوج (قال) أما في القضاء فلا يقضي

عليه بطلاقها ويستحب للزوج أن لا يقيم عليها لأنه لا يدري لعلها قد دخلت الدار (قال) وكذلك قال لي مالك في رجل قال لامرأته وسألها عن شيء فقال ان لم تصدقيني أو ان كنتي فأنت طالق البتة فأخبرته (قال) مالك أرى أن يفارقها ولا يقيم عليها (قال مالك) وما يدريه أصدقه أم لا (قال ابن القاسم) وسمعت الليث يقول مثل قول مالك فيها ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت قد دخلت الدار فصدقها الزوج ثم قالت المرأة بعد ذلك كنت كاذبة (قال) اذا صدقها الزوج فقد لزمه ذلك في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يصدقها وقالت قد دخلت ثم قالت بعد ذلك كنت كاذبة (قال) أرى أنه ينبغي له أن يحتجبها ويخلفها فيها بينه وبين الله تعالى ولا يقيم عليها وأما في القضاء فلا يلزمه ذلك

— ما جاء في الشك في الطلاق —

﴿قلت﴾ أرايت اذا شك الرجل في يمينه فلا يدري بطلاق حلف أم يستقيم بصدقة أو بمشي (قال) كان يلفنا عن مالك أنه قال في رجل حلف فحلف فلا يدري بأي ذلك كانت يمينه أبصدقة أم بطلاق أم بعق أم بمشي الى بيت الله (قال) قال مالك أنه يطلق امرأته ويعتق عبيده ويتصدق بثلاث ماله ويمشي الى بيت الله ﴿قلت﴾ ويجبر على الطلاق والعق والصدقة في قول مالك (قال) لا يجبر على شيء من هذا لا على الطلاق ولا على العق ولا على الصدقة ولا المشي ولا شيء من هذه الاشياء انما يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى في الفتيا ﴿قلت﴾ وكذلك لو حلف بطلاق امرأته فلا يدري أحسن أم لم يحسن أكان مالك يأمره أن يفارقها (قال) نعم كان يأمره أن يفارقها ﴿قلت﴾ أرايت ان كان هذا الرجل موسوسا في هذا الوجه (قال ابن القاسم) لا أرى عليه شيئا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته قد طلقتك قبل أن أتزوجك أيقع عليه شيء من الطلاق أم لا (قال) أرى أنه لا شيء عليه ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال قد طلقتك وأنا مجنون أو وأنا صبي (قال) ان كان يعرف بالجنون فلا شيء عليه وكذلك قوله قد طلقتك وأنا صبي أنه لا يقع عليه به الطلاق ﴿قلت﴾ أرايت ان طلق بالجمية وهو فصيح بالمرية أنطلق عليه امرأته أم لا في قول مالك

(قال) لم أسمع من مالك في الطلاق بالمعجمة شيئاً وأرى أن ذلك يلزمه إذا شهد عليه المدول ممن يعرف المعجمة أنه طلاق بالمعجمة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لامرأته بذك طالق أو رجلك طالق أو أصبحك طالق (قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً وأرى أنه إذا طلق يداً أو رجلاً أو ما أشبه ذلك فهي طالق كلها وكذلك الحرية ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت طالق بمض تطلقه (قال) لم أسمع من مالك وأرى أن يجبر على تطلقه فتكون تطلقه كاملة فتكون قد لزمته ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لأربع نسوة له يئسكن تطلقه أو تطلقتان أو ثلاث أو أربع (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أنه إذا قال يئسكن أربع تطلقات أو دون الأربع أنها تطلقه تطلقه على كل واحدة منهن وان قال يئسكن خمس تطلقات الى أن تبلغ ثمانى ففي اثنتان اثنتان فإف قال تسع تطلقات فقد لزم كل امرأة منهن ثلاث تطلقات (قال) ولم أسمع هذا من مالك قال ابن القاسم وهو رأيي ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن الرجل قال لامرأته أنت طالق سدس تطلقه (قال) نرى أن يوجع من قال ذلك جلدًا وجيماً ويكون تطلقه تامة وهو أملك بها (قال يونس) قال ربيعة من قال لامرأته أنت طالق بمض تطلقه فهي تطلقه تامة وان سليمان بن حبيب المحاربي أخبر أن عمر بن عبد العزيز قال له لا تقل السفهاء سفههم اذا قال السفهيه لامرأته أنت طالق نصف تطلقه فاجعلها واحدة وان قال واحدة ونصفاً فاجعلها اثنتين وان قال اثنتين ونصفاً فاجعلها البتة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال احدي امرأتى طالق ثلاثاً ولم يتو واحدة منها بعينها أيكون له أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء (قال) قال مالك اذا لم يتو حين تكلم بالطلاق واحدة بعينها طلقها عليه جميعاً وذلك أن مالكاً قال في رجل له امرأتان أو أكثر من ذلك فقال امرأة من نسائى طالق ثلاثاً ان فعلت كذا وكذا فعله (قال) ان كان نوى واحدة منهن بعينها حين حلف طلق تلك عليه والا طلقن جميعاً بما حلف به وان كان نوى واحدة منهن بعينها فنفسها طلقن عليه جميعاً ﴿قلت﴾ وما حجة مالك في هذا (قال) لان الطلاق

ليس يختار فيه في قول مالك ﴿وقال ابن القاسم﴾ حدثنا يحيى بن عبد الله بن سالم بن  
عبد الله عمر بن الخطاب أن عمر بن عبد العزيز قضى به في رجل من أهل البادية كان  
يسقى على ماء له فأقبلت ناقة له فنظر إليها من بعيد فقال امرأته طالق البتة وله امرأتان  
ان لم تكن فلانة لناقته له فأقبلت ناقة غير تلك الناقة فقدم الاعرابي المدينة فدخل على  
أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وهو عامل لعمر بن عبد العزيز على المدينة وعمر  
يومئذ خليفة فنص عليه قصته فأشكلك عليه القضاء فيها فكتب الى عمر في ذلك  
فكتب اليه عمر ان كان نوى واحدة منهما حين حان فهو ما نوى والا طلقنا جميعا  
عليه ﴿قلت﴾ فإن قال احدا كما طلق وقال قد نويت هذه بينهما وعليه بنية حين  
حلف فيهما أصدق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلق احدا  
امراة ثم لا تأمنسها أيلزمه الطلاق فيهما جميعا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك  
يلزمه الطلاق فيهما جميعا ﴿قلت﴾ فهل يقال له طلق من ذى قبل التي لم تطلق أو  
يقال له طلقها جميعا من ذى قبل (قال) ما سألتنا مالكا عن هذا ولكن مالكا قال  
يطلقان عليه جميعا ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال احدهما طالق (قال) قال مالك يطلقان  
عليه جميعا اذا لم ينو واحدة منهما

### ما جاء في الاستثناء في الطلاق

﴿قلت﴾ أرأيت الاستثناء في الطلاق في قول مالك (قال) ذلك باطل والطلاق لازم  
﴿قلت﴾ أرأيت ان قال فلانة طالق ان شاء فلان أيكوف ذلك استثناء ويوقع  
الطلاق عليها مكانه ولا يلتفت الى مشيئة فلان في قول مالك أم لا (قال) ليس قوله  
أنت طالق ان شاء فلان مثل قوله أنت طالق ان شاء الله وانما الاستثناء في قول  
مالك أنت طالق ان شاء الله فالطلاق فيه لازم وأما اذا قال ان شاء فلان فلا  
تطلق حتى يعرف أيشاء فلان أم لا يشاء ﴿قلت﴾ فان قال أنت طالق ان شاء فلان  
وفلان ميت أيقع الطلاق الساعة عليها في قول مالك (قال) لا أراها تطلق لانا  
نعرف أن الميت لا يشاء فقد انقطعت مشيئته ولا يشاء أبداً ﴿قلت﴾ فان قال



أنت طالق إن شاء فلان فأت فلان قبل أن يشاء وقد علم بذلك أو لم يعلم حتى هلك  
 أنطلق مكانها حين مات الذي جعلت إليه المشيئة في قول مالك أم لا (قال) هو  
 عندي بمنزلة من قال ذلك للبعث الذي قد انقطعت مشيئته إذا لم يشأ حتى مات فلا  
 طلاق عليه ﴿قلت﴾ أرايت إن قال لها أنت طالق إن شاء الله أنطلق مكانها في قول  
 مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك لى لا ثنيا في الطلاق ﴿قلت﴾ أرايت إن قال  
 لها أنت طالق إن شاء هذا الشيء لشيء لا يشاء شيئاً مثل الحجر والحائط (قل) أرى  
 أنه لا شيء عليه لانه جعل المشيئة لمن لا تعلم له مشيئة ولا يستطيع الناس علم مشيئته  
 فجعل المشيئة إليه فلا طلاق عليه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لامرأة كلما  
 تزوجتك فأنت طالق ثلاثاً فزوجها فطلقت ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج أنطلق ثلاثاً  
 أيضاً في قول مالك قال نعم (قل مالك) إذا قال كلما فإلین له لازمة كلما تزوجها  
 بعد زوج ﴿قلت﴾ أرايت إذا قال إذا تزوجتك ومتى ما تزوجتك وإن تزوجتك  
 أهذه بمنزلة كلما في قول مالك (قال) قال لى مالك إن تزوجتك أبداً وإذا تزوجتك  
 فلا يكون إلا على مرة واحدة ومتى ما تزوجتك فلا يكون إلا على مرة واحدة إلا أن  
 يريد بذلك مثل قوله كلما تزوجتك فإن أراد بقوله متى ما كلما فهو كما نوى وإن لم ينو  
 شيئاً فهو على أول مرة ولا شيء عليه غيره وهذا كله قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت  
 إن قال لامرأة ليست له بامرأة أنت طالق يوم أكملك أو يوم تدخلين الدار أو يوم  
 أطوك أيقع الطلاق إذا تزوجها فكلما أو وطئها أو دخلت الدار (قال) قال مالك  
 لا يقع عليه الطلاق إلا أن يكون أراد بقوله ذلك أن تزوجها ففعلت هذا فهي طالق إذا  
 كان أراد بقوله ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال كل امرأة أتزوجها  
 فهي طالق (قال) قال مالك لا شيء عليه وليتزوج أربما ﴿قال مالك﴾ وكذلك  
 لو كان هذا في يمين أيضاً قل إن دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فدخل  
 الدار فليتزوج ما شاء من النساء ولا يقع الطلاق عليه لانه قد عم قال كل امرأة  
 (قال مالك) وكذلك لو كانت عنده ثلاث نسوة أو امرأتان كان له أن يتزوج

اثنين تمام الاربع فان طلق منهن شيئاً فله أن يتزوج ان شاء وهذا كن لم يحلف **قال**  
مالك **﴿** وكذلك لو كانت تحته امرأتان **﴿** فقال ان دخلت هذه الدار فكل امرأة  
أزوجها فهي طالق فدخل الدار كان له أن يتزوج ولا يكون عليه في المراتين اللتين  
يتزوج شيئاً وهو كن لم يحلف **﴿** قال مالك **﴿** وكذلك لو قال كل امرأة أزوجها فهي  
طالق أو قال ان دخلت الدار فكل امرأة أزوجها فهي طالق فدخل الدار انهما  
سواء لا يكون عليه شيء وهو كن لم يحلف **﴿** قال مالك **﴿** فان قال كل امرأة  
أزوجها ان دخلت هذه الدار فهي طالق فتزوج امرأة ثم دخل الدار انه لا شيء  
عليه في امرأته التي تزوج وليتزوج فيما يستقبل ولا شيء عليه لانه كن لم يحلف  
**﴿** قلت **﴿** أرايت ان قال كل امرأة أزوجها الا من أهل القسطاط فهي طالق  
( قال ) يلزمه الطلاق في قول مالك ان تزوج من غير القسطاط **﴿** قلت **﴿** أرايت  
ان قال كل امرأة أزوجها فهي طالق الا من قرية كذا وكذا وذكورية صغيرة  
( قال ) أرى ذلك لا يلزمه اذا كانت تلك القرية ليس فيها ما يتزوج **﴿** قلت **﴿** أرايت  
ان قال كل امرأة أزوجها فهي طالق الا فلانة وسمى امرأة بعينها ذات زوج أو لا  
زوج لها ( قال ) بلنني عن مالك أنه قال لا أرى عليه شيئاً قال وهو بمنزلة رجل قال ان  
لم أزوج فلانة فكل امرأة أزوجها فهي طالق وهو رأيت **﴿** قلت **﴿** أرايت ان قال  
ان لم أزوج من القسطاط فكل امرأة أزوجها فهي طالق ( قال ) لم أسمع من مالك  
فيه شيئاً وأرى أنه لا يتزوج الا من القسطاط والا يلزمه الخنث **﴿** قلت **﴿** أرايت  
ان قال كل امرأة أزوجها الى أربعين سنة أو ثلاثين سنة فهي طالق ( قال ) سألت  
مالكا عن غلام ابن عشرين سنة أو نحو ذلك حلف في سنة ستين ومائة أن كل امرأة  
يتزوجها الى سنة مائتين فهي طالق ( قال مالك ) ذلك عليه ان تزوج طلق عليه ( قال  
ابن القاسم ) وهذا قد حلف على أقل من أربعين سنة وأرى والذي بلنني عن مالك  
أنه لا يتزوج الا أن يخاف على نفسه العنت وذلك أن يكون لا يقدر على مال فيفسر  
منه فيخاف على نفسه العنت فيتزوج **﴿** قلت **﴿** أرايت ان قال وهو شيخ كبير ان

تزوجت الى خمسين سنة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وقد علم أنه لا يمش الى ذلك الاجل (قال) ما سمعته من مالك ولكن سمعت من أثق به يحكي عن مالك أنه قال اذا ضرب من الآجال أجلا يعلم أنه لا يمش الى ذلك الاجل فهو كن عم النساء فقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ولم يضرب أجلا فلا تكون يمينه هذه بشئ ولا يلزمه من يمينه طلاق ولهذا أن يتزوج (وقال) في الذي يحلف فيقول كل امرأة أتزوجها الى مائتي سنة طالق فيمينه باطل وله أن يتزوج متى ما شاء ﴿قلت﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها من الفسقاط أو قال كل امرأة أتزوجها من همدان أو من مراد أو من بني زهرة أو من الموالى فهي طالق فتزوج امرأة من الفسقاط أو من مراد أو من همدان (قال) تطلق عليه في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها بعد ما طلقت عليه (قال) يرجع عليه اليمين ويقع الطلاق ان تزوجها ثانية ﴿قلت﴾ فان تزوجها ثلاث مرات فبانت منه ثلاث تطليقات ثم تزوجها بعد زوج أيقع الطلاق عليه أيضاً في قول مالك (قال) نعم يقع الطلاق عليها كلما تزوجها وان بعد ثلاث تطليقات وكذلك قال مالك (قال) ولقد سئل مالك عن رجل من العرب كانت تحته امرأة من الموالى فمات بنو عمه في تزويج الموالى فقال كل امرأة أتزوجها من الموالى فهي طالق ثلاثاً فقصي أنه طلق المرأة التي كانت تحته ثم أراد أن يتزوجها فسأل عن ذلك مالكا فقال مالك لا تزوجها وأراها قد دخلت في اليمين وان كانت تحته يوم حلف لأنها من الموالى فلا يتزوجها ﴿قلت﴾ ولا شئ عليه ما لم يطلقها في قول مالك (قال) نعم لا شئ عليه ما لم يطلقها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال كل امرأة أتزوجها ما عاشت فلانة فهي طالق وهذه التي حلف في حياتها هي امرأته (قال) قال مالك ان كانت له نية أنه انما أراد بها ما عاشت فلانة أي ما كانت عندي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق أنه يدين في ذلك ويكون له نيته وليس له أن يتزوج ما كانت تحته فإذا فارقتا كان له أن يتزوج فان لم يكن له نية فلا يتزوج حتى تموت امرأته التي حلف أن لا يتزوج ما عاشت طلقها أو كانت تحته وهذا من وجه ما فسرت لك

أنه ليس له أن يتزوج الا أن يخاف العنت فان خاف العنت تزوج ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فطلق امرأته واحدة أو ثلاثا ثم تزوج امرأة ثم تزوج امرأته التي حلف لها أن لا يتزوج عليها فتزوجها بعد زوج أو قبل زوج ان كان الطلاق تطليقة أبقع على الأجنبية التي تزوج من الطلاق شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا طلق امرأته التي حلف أن لا يتزوج عليها ثلاثا ثم تزوج امرأة ثم تزوج امرأته التي حلف أن لا يتزوج عليها انه لا شيء عليه في التي يتزوج ولا في امرأته التي حلف لها وان كان طلاقه اياها واحدة فانقضت عدتها ثم تزوج امرأة ثم تزوجها عليها (قال مالك) فانها تطلق أيهن كانت فيها اليمين ما بقي من ملك ذلك الطلاق شيء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لامرأته كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فطلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها (قال) قال مالك لا يلزمه اليمين ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان طلاق الملك الذي كان حلف فيه قد ذهب كله ألا ترى أنه قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فلما ذهب ملك المرأة التي تحته فلا يمين عليه وكذلك المسئلة الاولى ﴿ قلت ﴾ فاذا هو طلقها تطليقة ثم تزوجها ثم تزوج عليها (قال) تطلق التي تزوج عليها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان طلقها تطليقة ثم تزوج أجنبية ثم تزوج امرأته (قال) قال مالك تطلق عليه الأجنبية ﴿ قلت ﴾ لم وانما قال كل امرأة أتزوجها عليك فهو انما تزوج أجنبية ثم تزوجها على الأجنبية (قال) قال مالك يلزمه الطلاق تزوجها قبل الأجنبية أو تزوج الأجنبية قبلها ما بقي من طلاق امرأته التي كانت في ملكه شيء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت نيته حين حلف أن لا يتزوج عليها كانت نيته أن لا يتزوج عليها ولكن أراد أن يتزوجها هي على غيرها ثلاثا يكون عليه يمين (قال) لم أر مالكا ينويه في شيء من هذا (قال) وقال لي مالك ما بقي من طلاق ذلك الملك شيء فهو سواء ان تزوجها على الأجنبية أو تزوج الأجنبية عليها عند مالك ما بقي من طلاق تلك المرأة شيء فانما أراد أن لا يجمع بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال كل امرأة أتزوجها عليك فأمرها

بيدك فطلقها واحدة ثم تزوجها بعد انقضاء عدتها ثم تزوج عليها في هذا الملك  
 الثاني (قل) قل مالك اذا تزوج عليها في الملك الثاني فأمر التي تزوج عليها في يدها  
 ما بقي من طلاق ذلك الملك الذي حلف فيه شيء ﴿قلت﴾ وكذلك ان تزوج  
 أجنبية بعد ما طلق التي قال لها كل امرأة أتزوجها عليك فأمرها بيدك ثم تزوج  
 هذه التي جعل لها ما جعل أو يكون أمر الأجنبية في يدها أم لا وانما تزوجها على  
 الأجنبية ولم يتزوج الأجنبية عليها (قل) قال مالك ان هو تزوجها على الأجنبية أو  
 تزوج الأجنبية عليها فذلك سواء وذلك في يدها ما بقي من طلاق ذلك الملك الذي  
 قال لها فيه أمر كل امرأة أتزوجها عليك في يدك شيء ﴿قلت﴾ وسواء ان شرطوا  
 ذلك عليه في عقدة النكاح أو كان هو الذي تبرع بذلك فجعله لها بعد عقدة النكاح  
 أهو سواء في قول مالك (قال) نعم هو سواء في قول مالك ﴿مالك بن أنس﴾  
 ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن ابن المسيب ومحمد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن  
 عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار أخبروه كلهم عن أبي هريرة أنه قال  
 استفتيت عمر بن الخطاب عن رجل طلق امرأته تطليقة واحدة أو تطليقتين ثم تركها  
 حتى تحبل ثم تنكح زوجا غيره فيموت عنها أو يطلقها فيخطبها زوجها الأول الذي  
 طلقها فينكحها على كم تكون عنده قال عمر تكون عنده على ما بقي من طلاقها (وقال  
 يونس) في الحديث فاذا طلقها ثلاث تطليقات لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ثم  
 ان نكحها بعد استقبل الطلاق كاملا من أجل أنه لم يبق له من الطلاق شيء  
 ﴿مسلم بن علي﴾ عن رجل عن عمرو بن شعيب أن أبي بن كعب ومعاذ بن جبل  
 وزيد بن ثابت وعبيد الله بن عمرو بن الناص قالوا هي عنده على ما بقي من الطلاق  
 اذا طلقها واحدة أو اثنتين ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة اشترطت على زوجها  
 أن لا يتزوج عليها فان فعل فأمر نفسها بيدها فتزوج عليها فطلقت أمرأته نفسها  
 ثلاثا أيكون ذلك لها ان أنكر الزوج الثلاث (قال) قال مالك في هذه المسئلة  
 بينهما ان ذلك لها ولا ينفع الزوج انكاره ﴿قلت﴾ وسواء ان كان قد دخل بها

أولم يدخل بها حتى تزوج عليها (قال) الذي حملنا عن مالك أن ذلك شرط لها دخل بها أولم يدخل بها لأنها حين شرطت إنما شرطت ثلاثاً فلا يبالى دخل بها حين تزوج عليها أو لم يدخل بها لها أن تطلق نفسها ثلاثاً فان طلقت نفسها ثلاثاً بانت منه وإن طلقت واحدة فإن كانت مدخولاً بها كان الزوج أملاك بها وإن كانت غير مدخول بها كانت بائناً بها ﴿قلت﴾ أرأيت أن طلقت نفسها واحدة أيكون لها أن تطلق نفسها أخرى بعد ذلك (قال) إذا وقت فطلقت نفسها واحدة لم يكن لها أن تطلق نفسها أخرى بعد ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي ﴿قلت﴾ فإن طلقت نفسها واحدة ولم توقف أيكون لها أن تطلق نفسها بعد الواحدة أخرى أو تمام الطلاق في قول مالك (قال) إذا طلقت نفسها واحدة بعد ما تزوج عليها وإن لم توقف على حقها فليس لها أن تطلق بعد ذلك غيرها لأنها قد تركت ما بعد الواحدة وقضت في الذي كان لها بالطلاق الذي طلقت به نفسها وإنما توقف حتى تقضى أو ترد إذا لم تفعل شيئاً فأما إذا فعلت وطلقت نفسها واحدة فهي بمنزلة من وقتت فطلقت نفسها واحدة فليس لها بعد ذلك أن تطلق ﴿قلت﴾ أرأيت أن تزوج عليها امرأة فلم تقض ثم تزوج عليها أخرى بعد ذلك أيكون لها أن تطلق نفسها أم لا (قال) قال مالك لها أن تطلق نفسها ثلاثاً إن أحببت أو واحدة أو اثنتين وتحالف بالله ما كانت تركت الذي كان لها من ذلك حين تزوج عليها وأنها إنما رضيت بنكاحه تلك الواحدة ولم ترض أن يتزوج عليها أخرى (قال) مالك) ويكون لها أن تقول إنما تركته أن يتزوج هذه الواحدة ولم أقض لعله ينسب فيبقى فلذلك لم أقض (قال) فيكون لها إذا حلفت على ذلك أن تقضى إذا تزوج عليها ثانية ﴿قلت﴾ أرأيت أن تزوج عليها فلم تقض ثم طلق التي تزوج عليها ثم تزوجها بعينها فقضت امرأته بالطلاق على نفسها أيكون ذلك لها والزوج يقول إنما تزوجت عليك من قد رضيت بها مرة (قال) بلغني عن مالك أنه قال ذلك لها أن تطلق نفسها لأنها وإن كانت رضيت بها أول مرة فلم ترض بها بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن

رجلا قال لامرأته ان لم أتزوج عليك اليوم. فأنت طالق ثلاثا فتزوج عليها نكاحا فاسدا (قال) أرى أن تطلق عليه امرأته لان مالك قال في جارية قال لها سيدها ان لم أبعك فأنت حرة لوجه الله فباعها فاذا هي حامل منه (قال مالك) تمتق لانه لا يبيع له فيها حين كانت حاملا فهذا يشبه مسئلتك في النكاح (قلت) فان تزوج عليها أمة (قال) آخر ما فارقنا عليه مالك أنه قال نكاح الامة على الحرة جائز الا أن للحرة الخيار اذا تزوج عليها الامة ان اختارت أن تقيم معه أقامت وان اختارت مفارقه فارقته ونزلت هذه بالمدينة فقال فيها مالك مثل ما وصفت لك (قلت) وتكون الفرقة تطليقة (قال) نعم قال وقال مالك وان رضيت أن تقيم فالميت بينهما بالسوية يساوي بينهما بالقسم ولا يكون للحرة الثلاثان وللأمة الثلث (قلت) أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها من أهل الفسطاط فهي طالق ثلاثا فتزوج امرأة من أهل الفسطاط فبني بها أ يكون عليه مهر ونصف أم مهر واحد (قال) عليه مهر واحد في قول مالك (قلت) وما حجة مالك حين لم يجعل لها الا مهر واحد (قال) قال مالك هي عندي بمنزلة رجل حنت في الطلاق فلم يعلم فوطئ أهلها بعد حنته ثم علم أنه لاشئ عليه الا المهر الاول الذي سعى لها (قلت) أ يكون عليها عدة الوفاة ان دخل بها ثم مات عنها في قول مالك (قال) لا وانما عليها ثلاث حيض (قلت) أرايت لو أن رجلا قال كل امرأة أتزوجها من أهل الفسطاط طالق فوكل رجلا يزوجه فزوجه امرأة من أهل الفسطاط أنطلق عليه أم لا (قال) تطلق عليه (قلت) فان وكله أن يزوجه بعد يمته ولم يسم له موصفا فزوجه من الفسطاط فقال الزوج اني قد كنت حلفت في كل امرأة أتزوجها من أهل الفسطاط بالطلاق وأنا انما وكلتك أن تزوجتي من لا تطلق علي (قال) لا ينظر في ذلك الى قول الزوج والنكاح له لازم الا أن يكون قد نهاه عن نساء أهل الفسطاط (قال) وقال مالك في الرجل يحلف أن لا يبيع سلمة كذا وكذا فيوكل غيره يبيعها انه حانت (قال ابن القاسم) فهذا عندي مثله (قلت) أرايت رجلا قال لرجل أخبر امرأتي بطلاقها متى يقع الطلاق يوم ينجبها أو يوم قال له أخبرها

(قال) يقع الطلاق في قول مالك يوم قال له أخبرها **قلت** فان لم يخبرها (قال)  
فالطلاق واقع في قول مالك وان لم يخبرها لان مالك قال في رجل أرسل رسولا الى  
امرأته يخبرها أنه قد طلقها فكتمها الرسول ذلك (قال) لا ينفعه وقد وجب عليه  
الطلاق (قال) وسمعت مالكا وسئل عن رجل يكتب الى امرأته بطلاقها فيدو له  
فيحبس الكتاب بعد ما كتب (قال مالك) ان كان كتب حين كتب ليستشير وينظر  
ويختار فذلك له والطلاق ساقط عنه وان كان كتب حين كتب جمعا على الطلاق فقد  
وقع عليه الحنث وان لم يبعث بالكتاب (قال) فكذلك الرسول حين بعثه بالطلاق  
**قلت** أرايت ان كان حين كتب الكتاب غير عازم على الطلاق فاخرج الكتاب  
من يده أتجمعه عازما على الطلاق بخروج الكتاب من يده أم لا في قول مالك (قال)  
لا أحفظ من مالك في هذا شيئا وأراه حين أخرج الكتاب من يده أنها طالق الا أن  
يكون انما أخرج الكتاب من يده اتى الرسول وهو غير عازم فذلك له أن يرده ان  
أحب ما لم يلغها الكتاب **قلت** أرايت الاخرس هل يجوز طلاقه ونكاحه  
وشراؤه وبيعه ونحوه اذا قذف ويحد قاذفه ويقتص له في الجراحات ويقتص منه  
(قال) نعم هذا جائز فيما سمعت وبلغني عن مالك اذا كان هذا كله يعرف من الاخرس  
بالاشارة أو بالكتاب يستيقن منه فذلك لازم للاخرس **قلت** أرايت الاخرس  
اذا اعتق أو طلق أن يجوز ذلك في قول مالك (قال) أرى ما وقف على ذلك وأشيره  
اليه فرفة أن ذلك لازم له يقضى به عليه **قلت** وكذلك ان كتب يسهه الطلاق  
والحرية (قال) قد أخبرتك أن ذلك يلزمه في الاشارة فكيف لا يلزمه في الكتاب  
**قلت** أرايت المبرسم أو المحموم الذي يهذى اذا طلق امرأته أن يجوز طلاقه (قال)  
سمعت مالكا وسئل عن مبرسم طلق امرأته بالمدينة فقال مالك ان لم يكن معه عقله  
حين طلق فلا يلزمه من ذلك شيء **قلت** أن يجوز طلاق السكران (قال) نعم قال مالك  
طلاق السكران جائز **قلت** لابن القاسم ومخالفة السكران جائزة (قال) نعم ومخالفة  
**قلت** أرايت طلاق المكره ومخالفة (قال) قال مالك لا يجوز طلاق المكره



ومخالته مثل ذلك عندي ﴿قلت﴾ وكذلك نكاح المكره وعق المكره لا يجوز في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت المجنون هل يجوز طلاقه (قال) اذا طلق في حين يحنق فيه فطلاقه غير جائز واذا طلق اذا انكشف عنه فطلاقه جائز وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت المعتوه هل يجوز طلاقه (قال) لا يجوز طلاق المعتوه في قول مالك على حال (قال) لان المعتوه انما هو مطبق عليه ذاهب العقل ﴿قلت﴾ فالمجنون عند مالك الذي يحنق أحياناً ويفيق أحياناً ويحنق مرة وينكشف عنه مرة قال نعم ﴿قلت﴾ والمعتوه المجنون المطبق عليه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ والسفيه (قال) السفيه الضعيف العقل في مصلحة نفسه البطلان في دينه فهذا السفيه ﴿قلت﴾ فهل يجوز طلاق السفيه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أيجوز طلاق الصبي في قول مالك (قال) قال لي مالك لا يجوز طلاق الصبي حتى يحتلم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن نصرانية تحت نصراني أسلمت المرأة فطلقها زوجها بمذ ما أسلمت وهي في عدتها وزوجها على النصرانية أيقع طلاقه عليها في قول مالك (قال) لا يقع طلاقه عليها في قول مالك ولا يقع طلاق المشرك على امرأته في قول مالك (قال مالك) وطلاق المشرك ليس بشئ ﴿قلت﴾ أرايت طلاق الشركين هل يكون طلاقاً اذا أسلموا في قول مالك (قال) قال مالك ليس ذلك بطلاق ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال هذا فلان فقال رجل ليس به فقال امرأته طالق ثلاثاً ان لم يكن فلاناً أو قال ان كلم فلاناً فامرأته طالق ثلاثاً فكلمه ناسياً (فقال) أرى أن يقع عليه الطلاق ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن رجل ابتاع سلمة فسأله رجل بكم أخذتها فأخبره فقال لم تصدقني فطلق امرأته البتة ان لم يخبره فقال بكم أخذتها فقال بدينار ودرهمين ثم انه ذكر فقال أخذتها بدينار وثلاثة دراهم فقال ربيعة أرى أن خطأه بما نقص أو زاد سواء قد طلق امرأته البتة وحديث عمر بن عبد العزيز في البدوي الذي حلف على ناقة له فأقبلت أخرى وله امرأتان ان عمر قال له ان لم يكن نوى واحدة فهما طالقتان (وقال) جابر بن زيد في رجل قال ان

كان هذا الشيء كذا وكذا وهو علمه أنه كذلك فكان على غير ما قال قال جابر يلزمه ذلك في الطلاق ان كان حلف بالطلاق ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل اثنى امرأته على مال ثم سألها المال فجحدته فقال ان لم أكن دفعت اليك المال فأنت طالق البتة (قال) نرى هذا حلف على سريرة لم يطلع عليها أحد من الناس غيره وغيرها فقال أرى أن يوكل إلى الله ويحمله ما يحمله (وقال) ربيعة ويحيى ابن سعيد مثل ذلك (وأخبرني) محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء أنه قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء الله فذلك عليه (قال) وقال سعيد بن المسيب مثله (وقال الليث) لا استثناء في طلاق ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عبد ربه بن سعيد عن إياس بن معاوية المزني أنه قال في الرجل يقول لامرأته أنت طالق أو لبعده أنت حر ان فعلت كذا وكذا فبدأ بالطلاق أو بالعتق (قال) هي عين ان بر فيها بر وان لم يفعل فلا شيء عليه ولا نرى ذلك الا على ما أضمر ﴿ابن وهب﴾ عن السريّ ابن يحيى عن الحسن البصري بذلك ﴿قال ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب أنه سأل ربيعة عن رجل قال لجارية امرأته ان ضربتها فأنت طالق البتة ثم رماها بحجر فشحها (قال ربيعة) أما أنا فأراها قد طلقت (وقال) يحيى بن سعيد مثله ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس أنه سأل ربيعة عن الذي يقول ان لم أضرب فلانا فعلى كذا وكذا وأنت طالق البتة قال ربيعة ينزل بمنزلة الايلاء الا أن يكون حلف بطلاقها البتة ليضربن رجلا مسلما وليس له على ذلك الرجل وتر<sup>(١)</sup> ولا أدب وان ضربه اياه لو ضربه خديعة من ظلم فان حلف على ضرب رجل هو بهذه المنزلة فرق بينه وبين امرأته لا ينتظر به ولا نعمة عين (قال ربيعة) ولو حلف بالبتة ليشربن خمرأ أو بعض ما حرم الله عليه ثم رفع ذلك الى الامام وأيت أن يفرق بينهما ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل قال ان لم أفعل كذا وكذا فامرأته طالق ثلاثا (قال ابن شهاب) ان سعى أجلا أراداه أو عقد عليه قلبه حمل ذلك في دينه وأمانته واستحلف

ان اتهم وان لم يجمل ليمينه أجلا ضرب له أجل فان أنفذ ما حلف عليه فبسيبيل ذلك وان لم ينفذ ما حلف عليه فرق بينه وبين امرأته صاغراً قتيلاً<sup>(١)</sup> فانه فتح ذلك على نفسه في اليمين الخطاطبة التي كانت من نزع الشيطان ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن الليث عن ربيعة أنه قال في رجل قال لامرأته ان لم أخرج الى افرقية فأنت طالق ثلاثاً (قال ربيعة) يكف عن امرأته ولا يكون منها بسبيل فان مرت به أربعة أشهر نزل بمنزلة المولى وعسى أن لا يزال مولياً حتى يأتي افرقية وفيء في أربعة أشهر ﴿ابن وهب﴾ وقال ربيعة في الذي يحلف بطلاق امرأته البتة ليتزوجن عليها انه يوقف عنها حتى لا يطأها ويضرب له أجل المولى أربعة أشهر (وقال) الليث ونحن نرى ذلك أيضاً ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني من أثق به عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً ان لم أنكح عليك (قال) ان لم ينكح عليها حتى يموت أو تموت توارثا (قال) وأحب الى أن يير في يمينه قبل ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى ابن سعيد أنه قال ان مات لم ينقطع عنها ميراثه ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن عبد الله ابن سالم عن عمر بن الخطاب قال من طلق امرأة ان هو نكحها أو سعى قبيلة أو غزداً أو قرية أو امرأة بيمينها فهي طالق اذا نكحها ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني مالك بن أنس قال بلغني عن عبد الله بن عمر أنه كان يرى أن الرجل اذا حلف بطلاق امرأة قبل أن ينكحها ان ذلك عليه اذا نكحها ﴿ابن وهب﴾ قال مالك وبلغني أن عمر ابن الخطاب وعبد الله بن عمر وابن مسعود وسليمان بن يسار وسالما والقاسم بن محمد وابن شهاب كانوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل أن ينكحها ثم أثم فان ذلك لازم له ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز وسليمان بن حبيب المحاربي وربيعة بن أبي عبد الرحمن ومكحول وزيد بن أسلم ويحيى ابن سعيد وعطاء بن أبي رباح وأبي بكر بن حزم مثله وأن ابن حزم فرق بين رجل وامرأة قال مثل ذلك (قال مالك) وبلغني أن عبد الله بن مسعود كان يقول اذا نص

(١) (قريباً) أي ذليلاً من قنا كجسم قنأة وقناة اذا ذل اه

القيلة بعينها أو المرأة بعينها فذلك عليه وإذا عم فليس عليه شيء **عن ابن وهب** **﴿**  
 وأخبرني عيسى بن أبي عيسى الخطاط أنه سمع عامراً الشعبي يقول ليس بشيء هذه يمين  
 لا يخرج فيها إلا أن يسمى امرأة بعينها أو يضرب أجلاً **﴿** **عن ابن وهب** **﴿** وأخبرني  
 يونس بن يزيد عن ربيعة بنحو ذلك في الطلاق والمثاقاة (قال ربيعة) وإن ناساً لا يرون  
 ذلك بمنزلة التحريم إذا جمع تحريم النساء والارقاء ولم يجعل إليه الطلاق إلا رحمة ولا  
 المثاقاة إلا أجراً فكان في هذا هلكت لمن أخذ به **﴿** **عن ابن وهب** **﴿** وأخبرني رجال من  
 أهل الدلم عن عروة بن الزبير وعبد الله بن خازجة بن زيد وربيعة أنه لا بأس أن ينكح  
 إذا قال كل امرأة أنكحها فهي طالق (قال ربيعة) إنما ذلك تحريم لما أحل الله **﴿** **عن ابن**  
**﴿** **وهب** **﴿** وأخبرني الليث بن سعد وغيره عن يحيى بن سعيد أن رجلاً من آل عمر بن  
 الخطاب كانت عنده امرأة فتزوج عليها وشرط للمرأة التي تزوج على امرأته أن  
 امرأته طالق إلى أجل سواء لها وأنهم استفتوا سعيد بن المسيب فقال لهم هي طالق حين  
 تكلم به وتمتد من يومها ذلك ولا تنتظر الأجل الذي سمي طلاقاً عنده **﴿** **وأخبرني** **﴿**  
 ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة بذلك  
 (قال ابن شهاب) وليس بينهما ميراث وليس لها نفقة إلا أن تكون حاملاً ولا  
 تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها **﴿** **وأخبرني** **﴿** ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر  
 عن ابن شهاب وربيعة عن ابن المسيب بنحو ذلك **﴿** **وحدثني** **﴿** ابن وهب عن عطاء  
 ابن خالد المخزومي عن أبيه أنه سأل ابن المسيب عن ذلك فقال له هذا القول وقال  
 لو مس امرأته بعد أن تزوج ثم أتيت به وكان إلى من الأمر شيء لرجته بالحجارة  
**﴿** **وأخبرني** **﴿** ابن وهب عن مسلمة بن علي عن زيد بن واقد عن مكحول أنه قال  
 في رجل قال لامرأته إن نكحت عليك امرأة فهي طالق (قال) فكلمتا تزوج عليها  
 امرأة فهي طالق قبل أن يدخل بها فإن ماتت امرأته أو طلقها خطب من طلق منهن  
 مع الخطاب **﴿** **وأخبرني** **﴿** شبيب بن سعيد التميمي عن يحيى بن أبي أيالة الجزري  
 يحدث عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن عبد الرحمن بن جابر عن

جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب وجاءه رجل من بني جشم بن معاوية فقال له يا أمير المؤمنين اني طلقت امرأتى في الجاهلية اثنتين ثم طلقتهما منذ أسلمت تطليقة فإذا ترى قال عمر ما سمعت في ذلك شيئاً وسيدخل عليك رجلان فسلهما فدخل عليه عبد الرحمن بن عوف فقال عمر قص عليه قصبتك فقص عليه فقال عبد الرحمن هدم الاسلام ما كان قبله في الجاهلية هي عندك على تطليقتين ثم دخل علي بن أبي طالب فقال له عمر قص عليه قصتكم فقال علي بن أبي طالب هدم الاسلام ما كان في الجاهلية وهي عندك على تطليقتين بقينا

ما جاء في طلاق النصرانية والمكره والسكران

قال ابن وهب وبلغني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل عن نصراني طلق امرأته وفي حكمهم أن الطلاق بتات ثم أسلم فأراد أن ينكحها (قال ربيعة) نعم ان أراد أن ينكحها فذلك لهما ويرجع على طلاق ثلاث لأن نكاح الاسلام مبتدأ ابن وهب وقال لي مالك في طلاق المشركين نساءهم ثم يتنكحون بعد اسلامهم قال لا يبعد طلاقهم شيئاً (وأخبرني) ابن وهب عن رجل من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس وعطاء بن أبي رباح وعبد الله بن عبيد بن عمير ومجاهد وطاوس وغيرهم من أهل العلم أنهم كانوا لا يرون طلاق المكره شيئاً وقال ذلك عبد الرحمن بن القاسم ويزيد بن قسيط (قال عطاء) قال الله تبارك وتعالى الا أن تنقوا منهم نقاة (وقال) ابن عبيد الله بن عمير الليثي أنهم قوم فتانون (وأخبرني) عن ابن وهب عن حيوة بن شريح عن محمد بن المجلان أن عبد الله بن مسعود قال ما من كلام كان يدرأ عنى سوطيين من سلطان الا كنت متكلماً به (وقال) عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعمر بن عبد العزيز في طلاق المكره انه لا يجوز (قال) ابن وهب قال مالك وبلغني عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أنهما سئلا عن السكران اذا طلق امرأته أو قتل فقالا ان قتل وان طلق جاز طلاقه (ابن وهب) عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبد الله بن مقسم يقول سمعت سليمان بن

يسار يقول طلق رجل من آل أبي البختري امرأته (قال) حسبته أنه قال عبد الرحمن وقد قيل لي أنه هو المطلب بن أبي البختري طلق امرأته وهو سكران فجلده عمر بن الخطاب الحد وأجاز طلاقه ﴿ قال ﴾ وأخبرني ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد وسالم وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح ومكحول ونافع وغير واحد من التابعين مثل ذلك يجوزون طلاق السكران قال بمصهم وعته (قال) وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا يرى طلاق الصبي يجوز قبل أن يحتلم قال وإن طلق امرأته قبل أن يدخل بها فانه قد بلغنا أن في السنة أن لا تقام الحدود إلا على من احتلم وبلغ الحلم والطلاق حد من حدود الله تبارك وتعالى قال الله تعالى فلا تمتدوها فلا ترى أمراً أوثق من الاعتصام بالسنة ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وربيعة مثله وإن عقبة بن عامر الجهني كان يقول لا يجوز طلاق الموسوس ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب وربيعة ومكحول أنه لا يجوز طلاق المجنون ولا عاقته (وقال ابن شهاب) إذا كان لا يعقل فلا يجوز طلاق المجنون والمتوه (قال ربيعة) المجنون الملبس بمقله الذي لا يكون له أفاقة يعمل فيها برأى (وقال) يحيى بن سعيد ما نعلم على مجنون طلاقاً في جنونه ولا مريض مغمور لا يعقل إلا أن المجنون إذا كان يصحو من ذلك ويرد إليه عقله فانه إذا عقل وصبح جاز عليه أمره كله مثل ما يجوز على الصحيح وقال ذلك مكحول في المجنون

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ ما جاء في خيار الامة تمتع وهي تحت زوج حر أو عبد ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن أمة أعتقت وهي تحت مملوك أو حر (قال) قال مالك إذا أعتقت تحت حر فلا خيار لها وإذا أعتقت تحت عبد فلها الخيار ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد أن عائشة أخبرته أن برة كانت تحت عبد مملوك فلما عتقت قال لها رسول الله صلى الله عليه

وسلم أنت أملك بنفسك ان شئت أقت مع زوجك وان شئت فارقته ما لم يمسك  
 ﴿ابن وهب﴾ عن ابن طبيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الفضل بن الحسين  
 الضمرى قال سمعت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدثون عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا أعتقت الامة وهي تحت العبد فأمرها بيدها  
 فان هي قرت حتى يطأها فهي امرأته لا تستطيع فراقه ﴿ابن وهب﴾ وقال ربيعة  
 ويحيى بن سعيد وان مسها ولم تعلم بمتها فلها الخيار حتى يبلنها ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان  
 اختارت نفسها أ يكون فسخا أو طلاقا (قال) قال مالك يكون طلاقا (وقال) ابن القاسم  
 وقال مالك ان طلقت نفسها واحدة فهي واحدة بائنة وان طلقت نفسها اثنتين فهي  
 اثنتان بائتان وهي في التطلقتين تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره لان ذلك جميع  
 طلاق العبد (قال) وذكر مالك عن ابن شهاب ان زنا<sup>(١)</sup> طلقت نفسها ثلاثا ﴿قلت﴾  
 ولم جعل مالك خيارها تطلقه بائنة وهو لا يمرح تطلقه بائنة (قال) لان كل فرقة  
 من قبل السلطان فهي تطلقه بائنة<sup>(٢)</sup> عند مالك وان لم يؤخفه عليها مال ألا ترى أن  
 الزوج اذا لم يستطع أن يمس امرأته فضرب له السلطان أجل سنة ففرق بينهما انها  
 تطلقه بائنة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال ان خيرت فقال  
 اني قد فارقته أو طلقته فهي أملك بأمرها وقد بانت منه ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال  
 من أهل العلم عن ربيعة ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح مثله (قال) يحيى وعطاء  
 وان عتق زوجها قبل أن يحل أجلها لم يكن له عليها رجعة الا أن تشاء المرأة ويخطبها مع  
 الخطاب ﴿قلت﴾ رأيت ان قالت هذه الامة حين أعتقت قد اخترت نفسى أيجعل  
 هذا الخيار واحدة أم اثنتين أم ثلاثا (قال) اذا لم يكن لها نية فهي واحدة بائنة لان  
 مالكا كان مرة يقول ليس لها أن تطلق نفسها أكثر من واحدة وكان يقول  
 خيارها واحدة ثم رجع الى القول الذى أخبرتك به فأرى اذا لم يكن لها نية انها

(١) (قوله زنا) كذا بالاصل في عدة مواضع وفي القاموس زينة كسبينة فليحرر اه مصححه

(٢) بهامش الاصل هنا ما نصه الا فرقة المولي والمسر بالشفقة اه

واحدة بأنة الا أن تنوى اثنتين أو ثلاثا فيكون ذلك لها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد سألنا مالكا عن الامة يطلقها العبد بتليقة ثم تمتق فتختار نفسها ( قال ) هما تطليقتان ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره

﴿ في الامة تمتق فتختار نفسها عند غير السلطان ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الامة اذا اعتقت وهي تحت عبد فاختارت فراقه عند غير السلطان أيجوز ذلك لها أم لا في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويكون فراقها تطليقة ( قال ) ذلك الى الجارية ان فارقت بالبتات فذلك لها وان فارقت بتليقة فذلك لها ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك لها أن تفارقه بالبتات ( قال ) لحديث زورا حين أعتقت وهي تحت عبد فقالت لها حفصة ان لك الخيار ففارقت ثلاثا

﴿ في الامة تمتق تحت للعبد فلم تختار نفسها حتى عتق زوجها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الامة اذا أعتقت وهي تحت عبد فلم تختار حتى عتق زوجها أ يكون لها الخيار في قول مالك ( قال ) قال مالك لا خيار لها اذا عتق زوجها قبل أن تختار ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الامة تكون تحت العبد فيعتقان جميعا ( قال ) لا يرى لها شيئا من أمرها وقاله مجاهد في العبد والامة مثله ( وقال ) عن يونس عن ابن شهاب في المكاتب والمكاتب يمتقان جميعا مما بكلمة قال ليس لها خيار ان أعتقتهما كلمة واحدة ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد انه قال ما نعلم الامة تخير وهي تحت الحر انما تخير الامة فيما علمنا اذا كانت تحت عبد ما لم يمساها وأخبرني ﴿ ابن وهب ﴾ رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وسعيد بن السيب وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح والازاعي وغيرهم من أهل العلم مثله



— في الامة تمتق وهي حائض أولا يبلغها الا بعد زمان —

﴿ أَيْ كَوْنُهَا خَيْرَ نَفْسِهَا ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتِ الْإِمَامَةَ إِذَا أَعْتَقَتْ وَهِيَ حَائِضٌ فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا أَيْ كَرَهُ ذَلِكَ لَهَا أَمْ لَا ( قَالَ ) لَا أَقُومُ عَلَى حِفْظِ قَوْلِ مَالِكٍ فِيهَا وَأَكْرَهُ لَهَا ذَلِكَ الْآنَ تَخْتَارُ نَفْسَهَا فَيَجُوزُ ذَلِكَ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتِ الْإِمَامَةَ تَكُونُ تَحْتَ الْمَبْدِ فَأَعْتَقَتْ فَلَمْ تَعْلَمْ بِعِتْقِهَا إِلَّا بَعْدَ زَمَانٍ وَقَدْ كَانَ الْمَبْدُ يَطْوُهَا بَعْدَ الْعِتْقِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْعِتْقِ أَيْ كَوْنُهَا الْخِيَارِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ( قَالَ ) نَعَمْ كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَالْخِيَارُ لَهَا إِنَّمَا هُوَ فِي مَجْلِسِهَا الَّذِي عَلِمَتْ فِيهِ بِالْعِتْقِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ( قَالَ ) نَعَمْ ذَلِكَ لَهَا وَلَهَا الْخِيَارُ مَا لَمْ يَطَّأَهَا مِنْ بَعْدِ مَا عَلِمَتْ بِالْعِتْقِ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَإِنْ مَضَى يَوْمٌ أَوْ يَوْمَانِ أَوْ شَهْرٌ أَوْ شَهْرَانِ فَلَهَا الْخِيَارُ فِي هَذَا كُلِّهِ إِذَا لَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ الْعِلْمِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ( قَالَ ) نَعَمْ إِذَا وَقَفْتُ فِي هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ وَقُوفًا لِنُخْتَارِ فِيهِ فَمَنْعَتُهُ نَفْسَهَا وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ ﴿ قُلْتُ ﴾ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ﴿ وَإِنْ كَانَ وَقُوفُهَا ذَلِكَ وَقُوفَ رِضَا بِالزَّوْجِ كَانَتْ قَدْ رَضِيَتْ بِهِ فَلَا خِيَارَ لَهَا بَعْدَ أَنْ يَقُولَ قَدْ رَضِيَتْ بِالزَّوْجِ ﴾ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتِ إِنْ وَقَفْتُ سَنَةً فَلَمْ يَقُلْ قَدْ رَضِيَتْ وَلَمْ يَقُلْ لَمْ أَرْضَ وَلَمْ يَقُلْ إِنَّمَا وَقَفْتُ لِلْخِيَارِ وَلَمْ يَطَّأَهَا نَزَّوْجٌ فِي هَذَا كُلِّهِ أَيْ كَوْنُهَا أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا ( قَالَ ) تَسْتَلِّ عَنْ وَقُوفِهَا لِمَاذَا وَقَفْتُ فَإِنْ قَالَتْ وَقَفْتُ لِاخْتَارِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا وَإِنْ قَالَتْ وَقَفْتُ وَقُوفَ رِضَا بِالزَّوْجِ فَلَا خِيَارَ لَهَا ﴿ قُلْتُ ﴾ وَتَحْلِفُ أَنَّهَا لَمْ تَقِفْ لِرِضَاها بِزَوْجِهَا <sup>(١)</sup> ( قَالَ ) لَا لِأَنَّ مَالِكَاً قَالَ لِي فِي النِّسَاءِ لَا يَحْلِفْنَ فِي التَّمْلِيكِ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتِ إِنْ كَانَتْ أُمَةٌ جَاهِلَةٌ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ إِذَا أَعْتَقَتْ فَأَعْتَقَتْ وَهِيَ تَحْتَ عَبْدٍ فَكَانَ يَطْوُهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِالْعِتْقِ إِلَّا أَنَّهَا تَجْهَلُ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ إِذَا أَعْتَقَتْ أَيْ كَوْنُهَا أَنْ تَخْتَارَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ( قَالَ ) قَالَ مَالِكٌ لَا خِيَارَ لَهَا إِذَا عَلِمَتْ فَوَطَّأَهَا بَعْدَ عِلْمِهَا بِالْعِتْقِ جَاهِلَةٌ كَانَتْ أَوْ عَالِمَةٌ ﴿ ابْنُ وَهْبٍ ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ

(١) بِهَذَا الْأَصْلِ هُنَا مَانَعَهُ أَنْظَرَ قَوْلَهُ هُنَا وَتَحْلِفُ أَنَّهَا لَمْ تَقِفْ لِرِضَاها بِزَوْجِهَا قَالَتْ لَا لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهَا الْيَمِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَجَعَلَهُ فِي الْمَسْئَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا فِي النِّسَاءِ الْأَوَّلِ إِذَا أَذْنَتْ لَهُ أَنْ يَنْزَوِيَ ثُمَّ يَنْزَوِي أُخْرَى فَانْكُرَتْ قَالَ لَهَا ذَلِكَ وَتَحْلِفُ أَنْزَمَهَا الْيَمِينَ فِي ذَلِكَ وَأَسْقَطَهُ عَنْهَا فِي هَذِهِ وَكُنَّا الْمُسْتَلْتِينَ تَمْلِكُ وَمَا ظَهَرَتْ لِي عِلَّةُ بَعْدِهِ بَيْنَهُمَا وَلَا مَحْمَلُهُ إِلَّا اخْتِلَافًا مِنْ قَوْلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ

في الامة تحت العبد يعتق بعضها انه لا خيار لها ( وقال أبو الزناد ) في الامة تكون تحت العبد فيعتق بعضها انه لا خيار لها ( ابن وهب ) عن خزيمة بن بكير عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم وابن قنيط أنها قالا لو أن أمة أعتقت تحت عبد فلم تشمر بعنتها حتى عتق العبد لم تستطع أن تفارقه ( وأخبرني ) ابن وهب عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن الامة تعتق تحت العبد قبل أن يدخل بها وقد فرض لها فختار نفسها ( قال ) لا نرى لها الصداق والله أعلم من أجل أنها تركته ولم يتركها وإنما قال الله عز وجل وإن ظلمتموهن من قبل أن تمسوهن فليس هو فارق ولكن هي فارقته بحق لحق فاختارت نفسها عليه فليست عليها عدة ولا نرى لها شيئا من الصداق ولا نرى لها متاعا وكان الأمر إليها في السنة ( وقال ) ربيعة ويحيى بن سعيد مثله

### ما جاء في طلاق المريض

( قلت ) أرأيت أن طلق رجل امرأته وهو مريض قبل البناء بها ( قال ) قال مالك لها نصف الصداق ولها الميراث إن مات من مرضه ذلك ( قلت ) فهل يكون على هذه عدة الوفاة أو عدة الطلاق ( قال ) قال مالك لا عدة عليها لا عدة وفاة ولا عدة طلاق ( قال مالك ) وإن طلقها طلاقاً بائناً وهو مريض وقد دخل بها كان عليها عدة الطلاق ولها الميراث. وإن كان طلاقاً يملك رجعتها فمات وهي في عتبتها من الطلاق انتقلت إلى عدة الوفاة وإن انقضت عتبتها من الطلاق قبل أن يهلك قبله بعد ذلك فلها الميراث ولا عدة عليها من الوفاة ( قلت ) فهل ترث المرأة أزواجاً كلهم يطلقها في مرضه ثم تزوج زوجها والذين طلقوها كلهم أحياء ثم ماتوا من قبل أن يصحوا من مرضهم ذلك وهي تحت زوج أئورثها من جميعهم أم لا في قول مالك ( قال ) لها الميراث من جميعهم ( قال مالك ) وكذلك لو طلقها واحدة البتة وهو مريض وتزوجت أزواجاً بعد ذلك كلهم يطلقها ورثت الأول إذا مات من مرضه ذلك ( قلت ) أرأيت لو أن رجلاً طلق امرأته وهو مريض ثلاثاً أو واحدة يملك فيها رجعتها ثم برأ وصح من مرضه ذلك ثم مرض بعد ذلك فمات من هذا المرض الثاني ( قال ) قال مالك إن

كان طلقها واحدة ورثته أن مات وهي في عتبتها وإن كان طلاقه إياها البتة لم ترثه وإن مات في عتبتها إذا صح فيما بين ذلك صحة بيّنة معروفة (قال) وإن طلقها واحدة وهو مريض ثم صح ثم مرض ثم طلقها وهو مريض في مرضه الثاني تطليقة أخرى أو البتة لم ترثه إلا أن يموت وهي في عتبتها من الطلاق الأول (قال مالك) لانه في الطلاق الثاني ليس بفار (قال مالك) إلا أن يرتجمها ثم يطلقها وهو مريض فترثه وإن انقضت عتبتها لانه قد صار بالطلاق الآخر فاراً من الميراث لانه حين ارتجمها صارت بمنزلة سائر أزواجه الذلّ لم يطلق ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها في مرضه ثلاثاً ثم ماتت المرأة والزوج مريض بجأله ثم مات الزوج بعد موت المرأة من مرضه ذلك أيكون للمرأة شيء من الميراث أم لا في قول مالك (قال) لا شيء للمرأة من الميراث في قول مالك لانها هلكت قبله ولا ميراث للأموات من الأحياء ولا يرثها ان كان طلقها البتة أو واحدة فانقضت عتبتها ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته وهو صحيح أنت طالق اذا قدم فلان فقدم فلان والزوج مريض فمات من مرضه ذلك أثرته أم لا (قال) ترثه لاني سألت مالكا عن الرجل يحلف بطلاق امرأته ان دخلت بيتا فتدخله هي وهو مريض فتطلق عليه ثم يموت من مرضه ذلك أثرته (قال) قال مالك نعم ترثه ﴿قلت﴾ انها هي التي دخلت (قال) وان دخلت لان كل طلاق يقع والزوج مريض فيموت من مرضه ذلك انها ترثه ﴿قلت﴾ أرايت ان مرض رجل فقال قد كنت طلقتم امرأتي في صحتي (قال) قال مالك انها ترثه وهو فار وعليها المدة عدة الطلاق من يوم أقر بالطلاق اذا أقر بطلاق بائن وان أقر بطلاق يملك فيه الرجعة فمات قبل انقضاء المدة انتهت الى عدة الوفاة ورثته وإن انقضت عتبتها من يوم أقر بما أقر به فلها الميراث ولا غدبة عليها ﴿قلت﴾ أرايت اذا قرب لضرب الحدود أو لقطع يد أو رجل أو لجلد القرية أو لجلد في حد الزنا فطلق امرأته فضرب أو قطعت يده أو رجله فمات من ذلك أثرته أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أن مالكا قال في الرجل يحضر الزحف أو يحبس للقتل ان ما صنع في تلك الحالة في

ماله انه بمنزلة المريض ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأما ما سألت عنه من قطع اليد أو الرجل  
 أو ضرب الحدود فلم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أنه ما كان من ذلك  
 يخاف منه الموت على الرجل كما خيف على الذي حضر القتال فأراه بمنزلة المريض  
 ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان طلق رجل امرأته وهو في سفينة في لج البحر أو في النيل  
 أو في الفرات أو الدجلة أو بطن الخ البصرة ( قال ) سئل مالك عن أهل البحر اذا عدوا  
 فيصيبهم النوء أو الرمح الشديدة فيخافون الغرق فيمقت أحدهم على تلك الحال امرأة  
 في الثلث ( قال مالك ) ما أرى هذا يشبه الخوف ولا أراه في الثلث وأراه من رأس  
 المال وكذلك قال مالك وغيره ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روى عن مالك أن  
 أمر راكب البحر في الثلث ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان طلقها وهو مقعد أو مفلوج أو أجذم  
 أو أبرص أو مسلول أو محموم حمى ربع أو به قروح أو جراحة ( قال ) سئل مالك  
 عن أهل البلاء مثل المفلوج أو المجذوم أو الأبرص أو ما أشبه هؤلاء في أموالهم اذا  
 أعطوها أو تصدقوا بها في حالاتهم ( قال مالك ) ما كان من ذلك أمراً يخاف على  
 صاحبه منه فلا يجوز له الا في ثلث ماله وما كان من ذلك لا يخاف على صاحبه منه  
 فرب مفلوج يعيش زماناً ويدخل ويخرج ويركب ويسافر ورب مجذوم يكون ذلك  
 منه جذاماً يابسا يسافر ويقبل ويدبر هؤلاء وما أشبههم يجوز قضاؤهم في أموالهم من  
 جميع المال ومنهم من يكون ذلك منه قد أضناه فيكون مرضاً من الأمراض قد أزمه  
 البيت والفراس يخاف عليه منه فهذا لا يجوز قضاؤه الا في ثلثه وفسر مالك هذا  
 التفسير شبيهاً بما فسرت فكل من لا يجوز قضاؤه في جميع ماله فطلق في حالته تلك  
 فلا يرأه الميراث منه ان مات من مرضه ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً طلق  
 امرأته في مرضه فتزوجت أزواجاً وهو مريض فلما حضرته الوفاة أوصى لها بوصايا  
 أيكون لها الميراث والوصية جميعاً ( قال ) أرى لها الميراث ولا وصية لها لانه  
 لا وصية لو ارثت في قول مالك وهذه واردة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً طلق  
 امرأته في مرضه فقتلته امرأته خطأ أو عمداً ( قال ) أرى ان قتلته خطأ ان لها الميراث

في ماله ولا ميراث لها من الدية والدية على عاقبتها وان قتلته محمداً فلا ميراث لها من ماله وعليها التقصاص الا أن يمفو عنها الورثة فان عفا عنها الورثة على مال أخذوه منها فلا ميراث لها أيضاً منه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً نكح امرأة في مرضه ثم مات من مرضه ذلك (قال) قال مالك لا يقر على نكاحه ولا ميراث لها وان لم يطلقها فلا صداق لها الا أن يكون دخل بها فلها الصداق في ثلث ماله مبدءاً على الوصايا ولا ميراث لها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان سمي لها من الصداق أكثر من صداق مثلها أ يكون لها الذي سمي لها في قول مالك أم صداق مثلها (قال) يكون لها صداق مثلها ويكون مهرها هذا مبدءاً على الوصايا وعلى الدق (قال) ويبدأ صداقها على المدبر في الصحة أيضاً<sup>(١)</sup> ﴿قلت﴾ أفتضرب به مع الغرماء (قال) جعله مالك في الثلث فكل شيء يكون في الثلث فالدين مبدءاً عليه في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مريضاً ارتد في مرضه عن الاسلام فقتل في رده أثره امرأته وورثته أم لا (قال ابن القاسم) لا يرثه ورثته المسلمون (قال مالك) ولا يتهم أحد عند الموت أنه يفر بغيره عن ورثته بالشرك بالله ﴿قلت﴾ أرأيت ان قذفها في مرضه فلاعن السلطان بينهما فوقت الفرقة فأت من مرضه ذلك أثره في قول مالك (قال) لم أسمعه من مالك وأرى أنها ترثه

— ما جاء في طلاق المريض أيضاً قبل البناء —

﴿قلت﴾ أرأيت المريض اذا طلق امرأته في مرضه قبل البناء بها ثم تزوجها في مرضه ذلك (قال) لا أرى له نكاحاً الا أن يدخل بها فيكون بمنزلة من نكح وهو

(١) قوله ويبدأ صداقها على المدبر في الصحة أيضاً) ههناش الاصل هنا مانه 'يجي' اختلاف قول ابن القاسم في مدبر الصحة فقال مرة يبدأ للمدبر عليها وقوله أصبغ في الاصول وقال مرة تبدأ هي عليه وقوله ابن المذحشون وقال ابن الماجشون لها المسمى في الثالث مبدءاً على غيره (قلت) له فإن كان له ميراث لم يعلم به أنطى منه (قال) نعم لان أمره لم يحل على العطية وانما هو حق لزمه وانما يجمع ما لم يعلم به أهل وصاياه الذين لا يطالبونه بحق انتهى

مريض ودخل ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني طلحة ابن عبد الله بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف عاش حتى حلت تباضر وهو حي ثم ورثها عثمان بن عفان من عبد الرحمن بعد ما حلت للازواج (قال ابن شهاب) وحدثني طلحة أنه قيل لعثمان لم ورثها من عبد الرحمن بن عوف وقد عرفت أن عبد الرحمن لم يطلقها ضاراً ولا فراراً من كتاب الله قال عثمان أردت أن يكون سنة تهاب الناس الفرار من كتاب الله (قال ابن شهاب) وبلغنا أن عثمان بن عفان أمير المؤمنين كان قد ورث أم حكيم ابنة قارط من عبد الله بن مكمل وطلقها في وجهه ثم توفي بعد ما حلت ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف وكان أعلمهم بذلك (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن طلق امرأته وهو مريض فورثها عثمان بعد انقضاء عدتها ﴿مالك﴾ عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أنها كانت آخر ما بقي له من الطلاق ﴿عمرو بن الحارث﴾ عن يحيى بن سعيد بذلك (قال) فقيل لعثمان أتتهم أبا محمد قال لا ولكن أخاف أن يستن به ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وربيعة وابن شهاب بذلك (قال ربيعة) وإن نكحت بعده عشرة أزواج ورثهم جميعاً وورثته أيضاً ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان بن سعيد عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم بن يزيد أن عمر بن الخطاب قال في الرجل يطلق امرأته وهو مريض قال ترثه ولا يرثها (وقال) ربيعة مثله (وقال) الليث أيضاً مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن عبد الكريم ابن أبي المخارق عن مجاهد بن جبير أنه كان يقول إذا طلق الرجل امرأته وهو مريض قبل أن يدخل بها فلها ميراثها منه وليس لها إلا نصف الصداق ﴿مخرمة بن بكير﴾ عن أبيه قال يقال إذا طلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات قبل أن يمسها وقد فرض لها فطلقها وهو وجع أنها تأخذ نصف صداقها وترثه ﴿قال يونس﴾ قال ربيعة إذا طلق وهو مريض ثم صحح صحة يشك فيها قال إن صح حتى تمك ماله انقطع ميراثها وإن تمائل ونكس من مرضه ورثته امرأته ﴿يونس بن يزيد﴾ أنه سأل ابن شهاب

عن رجل يكون به مرض لا يمد منه رمد أو يجرب أو ربح أو لقوة أو فتق أو يجوز طلاقه (قال ابن شهاب) أن أبت الطلاق فيما ذكرت من الوجع فانها لارثه (وقال يونس) وقال ربيعة إنما يتوارثان إذا كان مرض موت (ويونس بن يزيد) عن ربيعة أنه قال في رجل أمر امرأته أن تقتد وهو صحيح ثم مرض وهي في عتدها ثم مات قبل أن يصح وقد انقضت عتدها قبل أن يموت وكيف أن أحدث لها طلاقاً في مرضه أو لم يحدث أثره وتمتد منه (قال) لا ميراث لها إلا أن يكون راجعاً ثم طلقها فإن كان راجعاً ثم طلقها في مرضه فلها الميراث وإن انقضت عتدها إذا مات من ذلك المرض فليس عليها إلا عدة ما حلت منه من الطلاق (وقال عبد الرحمن بن القاسم) بلغني عن بعض أهل العلم في رجل تزوج امرأة فدخل بها ثم تزوج أخرى فلم يدخل بها فطلق أحدهما تطليقة فشك الرجل فلم يدري أيتهما طلق ثم هلك الرجل قيل أن تنقضي عتدها ولم يعلم أيتهما طلق المدخول بها أو التي لم يدخل بها (قال) أما التي قد دخل بها فصدقتها لها كاملاً ولها ثلاثة أرباع الميراث وأما التي لم يدخل بها فلها ثلاثة أرباع الصداق وربع الميراث لأنه إن كانت التي لم يدخل بها هي المطلقة فلها نصف الصداق ثم تقاسم الورثة نصف الصداق الآخر بالشك لأنها تقول صاحبتني هي المطلقة وتقول الورثة بل أنت المطلقة فيتنازعان النصف الباقي فلا بد من أن يقتسماه بينهما وأما الميراث فإن التي قد دخل بها تقول لصاحبها أرايت لو كنت أنا المطلقة حقاً واحدة ألم يكن لي نصف الميراث فأسلميه إلى قسليهما ثم يكون النصف الباقي بينهما نصفين لأنه لا يدري أيتهما طلق ولأنهما يتنازعانه بينهما فلا بد من أن يقسم بينهما وإن كان طلقها البتة فإنه يكون للتي قد دخل بها الصداق كاملاً ونصف الميراث ويكون للآخرى التي لم يدخل بها ثلاثة أرباع الصداق ونصف الميراث لأن الميراث لما وقع بالطلاق البتة قالت كل واحدة منهن هو لي وأنت المطلقة ولم يكن للورثة حجة عليهما لأن الميراث أيتهما خلت به فهو لها كله وكانت أحق به من الورثة فلا بد من أن يقسم بينهما وأما الصداق فأما التي قد دخل بها فقد استوجبت صداقتها

كله وأما التي لم يدخل بها فلها النصف إن كانت هي المطلقة لا شرك فيه وتقاسم الورثة النصف الباقي بالشك فكل ما يرد عليك من هذا الوجه بقسه على هذا وهو كله رأي وإن طلقها واحدة فأنقض عدة التي دخل بها قبل أن يموت ثم هلك بعد ذلك فهو مثل ما وصفت لك في البتة ﴿قلت﴾ أرأيت أن تزوج الرجل امرأة وأما في عقد مفترقة ولا يعلم أيتهما أول وقد دخل بهما أو لم يدخل بهما حتى مات ولم يعلم أيتهما الأولى (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن إن كان قد دخل بهما فلا بد من الصداق الذي سمي لكل واحدة منهما ولا ميراث لهما منه وإن كان لم يدخل بهما فلا بد من صداق واحدة فيما بينهما يتوزعانه بينهما والميراث فيما بينهما وإن كان صداقهما الذي سمي مختلفاً صداقاً واحدة أكثر من صداق الأخرى لم تعط النساء أقل الصداقين ولا أكثر الصداقين ولكن النصف من صداق كل واحدة الذي سمي لها يكون لها لأن المنازعة في الأقل من للصداقين أو الأكثر من الصداقين صارت بين النساء وبين الورثة ﴿قلت﴾ فلو ادعت كل واحدة منهما أكثر من الصداقين أنه لها دون صاحبتها (قال) يكون لهما نصف الصداق يقتسمانه بينهما نصفين ﴿قلت﴾ وكذلك إن مات وترك خمس نسوة ولا يعلم أيتهن الخامسة (قال) نعم <sup>(١)</sup>

ما جاء في اختلاف الشهداء في الشهادات في الطلاق

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلين شهدا على رجل أنه طلق إحدى نسائه

(١) بهامش الأصل هنا ماضيه ولو أن رجلاً مات وترك خمس نسوة لا يدري أيهن الخامسة فإنه إن كان لم يدخل بهن يكون لمن الميراث قسم بينهما يكون لكل واحدة خمس الفتن أو خمس الربع ويكون لكل واحدة منهن أربعة أخماس صداقها إن كان صداقهن سواء كان لمن صداق أربعة يقتسمنه بينهما وإن كان دخل بهن كلهن فلا بد في الميراث من أن يكون بينهما على ما حكينا ويكون لكل واحدة منهن صداقها المسمى لها ثم ينظر في العدة فإن لم يدري أيهن الخامسة كان على كل واحدة منهن أقصى الأجانب وإن كانت كل واحدة تعرف أنها هي الأولى والثانية والثالثة والرابعة قبل لهن عليهن العدة أربعة أشهر وعشر وعلى الخامسة إذا عرفت ثلاث حيض ولو أقرت أنها الخامسة ما كان لها سهم في الميراث اهـ



هؤلاء الاربعة وقالوا نسيناها (قال) أرى شهادتهم لا تجوز. اذا كان منكرًا يحلف بالله ما طلق واحدة منهم ﴿قلت﴾ أرايت ان قالوا نشهد أنه قال إحدى نسائي طالق (قال) يقال للزوج ان كنت نويت واحدة بينهما فذلك لك والا طلقن عليك كلن (قال) ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد شاهد على رجل بتطبيقه وشهد آخر على ثلاث (قال) قال مالك يحلف على الثلاث البتات فان حلف لزمته تطليقة وان لم يحلف سجن حتى يحلف وكان مرة يقول اذا لم يحلف طلقت عليه البتة وسمته منه ثم رجع الى أن قال يحبس حتى يحلف ﴿قلت﴾ أمي واحدة لازمة في قول مالك ان حلف وأن لم يحلف قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد أحدهما على رجل أنه قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار وأنه قد دخل الدار وشهد الآخر أنه قال لامرأته أنت طالق ان كنت فلانا وأنه قد كلمه أتطلق عليه أم لا (قال مالك) لا تطلق عليه وفي قوله مالك الآخر يلزم الزوج اليمين أنه لم يطلق ويكون بحال ما وصفت لك ان أبي اليمين سجن وفي قوله الاول ان أبي اليمين طلقت عليه (قال مالك) وكذلك هذا في الحرية مثل ما وصفت لك في الطلاق وابطاؤه اليمين في الحرية وفي الطلاق سواء يحبس (قال مالك) وان شهد عليه واحد أنه طلقها يوم الخميس بمصر في رمضان وشهد الآخر أنه طلقها يوم الجمعة بمكة في ذي الحجة أنها طالق واحدة وكذلك هذا في الحرية (قال) واذا شهد أحدهما أنه قال في رمضان ان دخلت دار عمرو بن العاص فأمرأتى طالق وشهد الآخر أنه قال في ذي الحجة ان دخلت دار عمرو بن العاص فأمرأتى طالق وشهد عليه آخر ان قد دخلها من بعد ذي الحجة فهي طالق ولا تبطل شهادتهما لاختلاف المواضع التي شهدا فيها على يمينته وتطلق عليه امرأته اذا شهدا عليه بالدخول أو شهد عليه غيرهما بالدخول اذا كان دخوله بعد ذي الحجة لأن اليمين انما لزمته بشهادتهما جميعا ﴿قلت﴾ فان شهدا عليه جميعا في مجلس واحد أنه قال ان دخلت دار عمرو بن العاص فأمرأتى طالق فشهد أحدهما أنه دخلها في رمضان وشهد الآخر أنه دخلها في ذي الحجة

(قال) لم أسمع في هذا شيئاً من مالك وأرى أن يطلق عليه ولائهما قد شهدا على دخوله وإنما حنثه بدخوله فقد شهدا على الدخول فهو حانث وإنما مثل ذلك عندي مثل ما لو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته أن لا يكلم انساناً فاستأذنت عليه امرأته فزعمت أنه كلم ذلك الرجل فأقامت عليه شاهدين فشهد أحدهما أنه رآه يكلمه في السوق وشهد الآخر أنه رآه يكلمه في المسجد فشهادتهما جائزة عليه وكذلك هذا في العتاقة وإنما الطلاق حق من الحقوق وليس هو حداً من الحدود ﴿قلت﴾ أرايت أن شهد عليه أحدهما أنه قال لامرأته أنت طالق البتة وشهد الآخر أنه قال لامرأته أنت عليّ حرام (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى شهادتهما جائزة وأراها طالقاً لائهما جميعاً شهدا على الزوج بكلام هو طلاق كله وإنما مثل ذلك مثل رجل شهد فقال أشهد أنه قال لامرأته طالق ثلاثاً وقال الشاهد الآخر أشهد أنه قال لامرأته طالق البتة فذلك لازم للزوج وشهادتهما جائزة ﴿قلت﴾ أرايت أن شهد أحدهما عليه بخيلة وشهد الآخر بريبة أو بباين (قال) ذلك جائز على الزوج وتطلق عليه (قال) وقال لي مالك وقد تختلف الشهادة في اللفظ ويكون المعنى واحداً فإذا كان المعنى واحداً رتبتهما شهادة واحدة جائزة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن شاهداً شهد فقال أشهد أنه طلقنا البتة وقال الآخر أشهد أنه قال ان دخلت الدار فأنت طالق وأنه قد دخلها وشهد معه على الدخول رجل آخر (فقال) لا تطلق هذه لأن هذا شاهد على فعل وهذا على إقرار ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل شهد عليه رجل أنه طلق امرأته بافريقية ثلاثاً وشهد آخر أنه طلقها بمصر ثلاثاً وشهد آخر أنه طلقها بالمدينة ثلاثاً لا يشهد رجل منهم على شهادة صاحبه هل يفعل بهم شيء قال لا ﴿قلت﴾ هل تنزع منه امرأته قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في نفر ثلاثة شهدوا على رجل بثلاث تطليقات شهد كل رجل منهم على واحدة ليس معه صاحبه فأمر الرجل أن يحلف أو يفارق فأبى أن يحلف وقال ان كانت شهادة يقطع بها حق فأبدها (قال)

أرى أن يفرق بينه وبين امرأته وأن تمتد عتبتها من يوم يفرق بينهما وذلك لاني  
لا أدري أى شهادات النفر نكل فعنتها من اليوم الذى نكل فيه ﴿ابن وهب﴾ عن  
يونس عن ابن شهاب عن أبي الزناد في رجل شهد عليه رجال مفترقون على طلاق  
واحد ثلاث وآخران اثنين وآخر بواحدة ذهبت منه بتطليقتين ﴿قلت﴾ لابن القاسم  
أتمجوز الشهادة على الشهادة في الطلاق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وتمجوز شهادة  
الشاهد على الشاهد في قول مالك (قال) لا يتمجوز الا شاهدان على شاهد ﴿قلت﴾  
ولا يتمجوز أن يشهد شاهد على شهادة شاهد واحد ويحلف المدعى مع هذا الشاهد على  
شهادة ذلك الشاهد الذى أشهده (قال) لا يحلف في قول مالك لانها ليست بشهادة  
رجل تامة وانما هي بعض شهادة فلا يحلف معها المدعى ﴿قلت﴾ وتمجوز الشهادة على  
الشهادة في قول مالك في الحدود والفرية (قال) قال لى مالك الشهادة على الشهادة  
جائزة في الحدود والطلاق والفرية وفي كل شئ من الاشياء الشهادة على الشهادة جائزة  
في قول مالك وكذلك قال لى مالك ﴿قلت﴾ فهل يتمجوز شهادة الإعمى في الطلاق (قال)  
قال مالك نعم اذا عرف الصوت ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت للمالك قال رجل يسمع جاره  
من وراء حائط ولا يراه يسمعه يطلق امرأته فيشهد عليه وقد عرف صوته (قال)  
قال مالك شهادته جائزة وقال ذلك علي بن أبي طالب والقاسم بن محمد وشرح الكندى  
والشعبي وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد وربيعه وابراهيم النخعي ومالك والليث  
﴿قلت﴾ أ رأيت الحدود في القذف أتمجوز شهادته اذا ظهرت توبته في الطلاق (قال)  
قال مالك نعم يتمجوز شهادته اذا حسنت حالته ﴿قال﴾ وأخبرني بعض اخواننا أنه قيل للمالك  
قال رجل الصالح الذى هو من أهل الخير يقذف فيجلد فيما يقذف أتمجوز شهادته بمد  
ذلك وعدلته وقد كان من أهل الخير قبل ذلك (قال) اذا ازداد درجة الى درجته التي  
كان فيها (قال) ولقد كان عمر بن عبد العزيز عندنا ها هنا رجلا صالحا عدلا فلما ولى  
الخليفة ازداد وارتفع وزهد في الدنيا وارتفع الى فوق ما كان فيه فكذلك هذا  
﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أجاز عمر بن الخطاب شهادة

من كان من الذين جلدوا في المغيرة بن شعبة وأجازها عبد الله بن عبيد وعمر بن عبد  
العزيز والشعبي وسليمان بن يسار وابن قسيط وابن شهاب وربيعه ويحيى بن سعيد  
وسعيد بن المسيب وشريح وعطاء بن أبي رباح ﴿قلت﴾ أرايت أهل الذمة هل تجوز  
شهادة بعضهم على بعض في شيء من الأشياء في قول مالك قال لا (وقول) عبد الله بن  
عمر بن الداص وعطاء بن أبي رباح وعامر الشعبي لا تجوز شهادة ملة على ملة (وقال)  
عبد الله بن عمر لا تجوز شهادة أهل المال بعضهم على بعض وتجوز شهادات المسلمين  
عليهم ﴿قلت﴾ هل تجوز شهادة نساء أهل الذمة في الولادة في قول مالك قال لا  
﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلين شهدا على رجل أنه أمرهما أن يزوجه فلانة وانهما  
قد زوجه وهو يجهل (قال) قال مالك لا تجوز شهادتهما لانهما خصمان ﴿قلت﴾  
وبكذلك ان شهدا أنه أمرهما أن يبيعا له بيما وأنهما قد فعلا والرجل ينكر ذلك (قال)  
نعم لا تجوز شهادتهما عليه في قول مالك لانهما خصمان ﴿قلت﴾ أرايت ان قال قد  
أمرتهما أن يتعالا على عهد فلان وانهما لم يفعلا وقالوا قد فعلنا وقد استعذ لك (قال) لم  
أسمع من مالك فيه شيئا وأرى القول قولهما انهما قد ابتاعا له العبد لانه قد أقر أنه  
أمرهما بذلك فالقول قولهما ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد أحدهما أنه قالت له امرأته  
طلقتني على ألف درهم وأنه قد طلقها وشهد الآخر أنها قالت له طلقني على عبيد فلان  
وأنه قد طلقها (قال) قد اختلفا فلا تجوز شهادتهما في قول مالك وعليه الميمن (قال)  
سحنون ان كان منكر الخلع والراء منكرة لذلك فالقول ما قال ابن القاسم وان  
ادمى زوجها أنه خالها على عيها وأقام شاهدا على ذلك وقات هي بل خالني على داري  
هذه وأقامت شاهدا فان الزوج يحلف مع شاهده ويأخذ العبد ويجوز الخلع ﴿قلت﴾  
هل تجوز شهادة النساء في الطلاق (قال) قال مالك لا تجوز شهادة النساء في شيء  
من الأشياء الا في حقوق الناس الديون والاموال كلها حيث كانت وفي القسامة اذا  
كانت خطأ لانها مال وفي الوصايا اذا كن انما يشهدن على وصية بمال (قال) ولا  
يجوز في العتق ولا على شيء الا ما ذكرت لك بما هو مال وما يفتب عليه النساء من

الولادة والاستهلال والميوب وآثار هذا مكتوبة في كتاب الشهادات ﴿قلت﴾  
 أرايت الاستهلال أتجوز فيه شهادة النساء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك  
 شهادة امرأتين في الاستهلال جائزة ﴿قلت﴾ كم يقبل في الشهادة على الولادة من  
 النساء (قال) قال مالك شهادة امرأتين ﴿قلت﴾ ولا يقبل شهادة المرأة الواحدة  
 على الولادة (قال) قال مالك لا يقبل شهادة امرأة واحدة في شيء من الأشياء مما  
 يجوز فيه شهادة النساء وحدهن ﴿قلت﴾ أرايت لو أن قوما شهدوا على رجل أنه  
 أعتق عبده هذا والعبد ينكر والسيد ينكر (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في  
 هذا وأرى أنه حر لأنه ليس له أن رقب نفسه

— ما جاء في السيد يشهد على عبده بطلاق امرأته —

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت الرجل يشهد على عبده أنه طلق امرأته أتجوز  
 شهادة سيده والعبد ينكر (قال) لا تجوز شهادته لأنه يفرغ عبده ويزيد في ثمنه  
 فهو منهم ﴿قلت﴾ أسمعته من مالك قال لا ﴿قلت﴾ وسواء إن كانت الامة للسيد  
 أو لعبد السيد (قال) سواء ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل شهد على عبده أنه طلق  
 امرأته هو ورجل آخر والعبد ينكر ان شهادته لا تجوز لأنه يزيد في ثمنه فهو منهم  
 فلا تجوز شهادته ولم أسمع من مالك (قال) وسواء كانت الامة له أو لعبد أو كانت  
 حرة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق ان كنت دخلت دار  
 فلان ثم أقر بعد ذلك عند شهود أنه قد دخل دار فلان ثم قال كنت كاذبا فشهد  
 عند القاضي عليه الشهود بذلك (قال) يطلقها عليه بذلك السلطان ﴿قلت﴾ ولا ينفعه  
 انكاره بعد الاقرار (قال) نعم لا ينفعه انكاره بعد الاقرار ﴿قال﴾ وقال لي مالك  
 لو أن رجلا أقر بأنه قد فعل شيئا أو فعل به ثم حلف بعد ذلك بطلاق امرأته البتة  
 انه ما فعل ذلك ولا فعل به ثم قال كنت كاذبا وما أقررت بشيء فقلت صدق وأحلف  
 ولم يكن عليه شيء ولو أقر بعد ما شهد عليه اشهود أنه فعله لزمه الحنث ﴿قلت﴾  
 أرايت ان لم يشهد عليه الشهود وكفوا عن الشهادة عليه أيسعه فيما بينه وبين الله عز

ونزل أن تقيم معه امرأته وقد كان كاذباً في مقالته قد دخلت دار فلان (قال) نعم  
يسعه أن يقيم عليها فيما يشاء وبين خالفه ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك قال نعم  
﴿قلت﴾ أرايت أن لم يسمع منه هذا الاقرار أحد الا امرأته ثم قال لها كنت كاذباً  
أيسمها أن تقيم معه (قال) لا أرى أن تقيم معه الا أن لا تجد بينة ولا سلطاناً يفرق  
بينهما وهي بمنزلة امرأة قال زوجها لها أنت طالق ثلاثاً وليس لها عليه شاهد فجحدها  
﴿قلت﴾ أرايت أن قل لها زوجها أنت طالق ثلاثاً فجحدها (قال) قال مالك لا تزين  
له ولا يري لها وجهها ولا شراً ولا صدراً أن قدرت على ذلك ولا يأتيها الا وهي كارهة  
ولا تطاوعه ﴿قلت﴾ فهل ترفه الى السلطان (قال) قال مالك اذا لم يكن لها بينة  
ما ينفعها أن ترفه الى السلطان ﴿قلت﴾ لا ينفعها أن ترفه الى السلطان أفليس لها  
أن تستعطفه (قال) قال مالك لا يستحلف الرجل اذا ادعت عليه امرأته الطلاق الا  
أن تقيم عليه شاهداً واحداً فاذا أقامت شاهداً واحداً أحلف الزوج على دعواها  
وكانت امرأته ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك في الرجل يطلق امرأته في السفر فشهد عليه  
بذلك رجال ثم يقدم قبل قدوم القوم فيدخل على امرأته ثم يصيها ثم يقدم الشهود  
فيسألون عنه فيخبرون بقدومه ودخوله على امرأته فيرفعون ذلك الى السلطان  
ويشهدون عليه فينكر ذلك وهم عدول ويقر بالوطء بمد قدومه (قال مالك) يفرق  
بينهما ولا شيء عليه ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد مثله قال يحيى ولا  
يضرب ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم الازدي عن شريح  
الكندي مثله ولم يحدهما ﴿يونس﴾ عن ربيعة مثله ﴿قلت﴾ لابن القاسم ولم لم  
يحلفه مالك اذا لم يكن لها شاهد (قال) لان ذلك لو جاز للنساء على أزواجهن لم تشأ  
امرأة أن تتعلق بزوجها فتشهره في الناس الا فعلت ذلك ﴿قلت﴾ فاذا أقامت  
شاهداً واحداً لم لاتحلف المرأة مع شاهدها وتكون طالقاً في قول مالك  
(قال) قال مالك لاتحلف المرأة مع شاهدها في الطلاق (قال مالك) لا يحلف من له  
شاهد فيستحق بهيمة مع الشاهد في الطلاق ولا في الحدود ولا في النكاح ولا في

الحرية ولكن في حقوق الناس يحلف مع شاهده وكذلك في الجراحات كلها  
خطئها وعدها يحلف يمينا واحدة فيستحق ذلك ان كان عمداً اقتص وان  
كان خطأ أخذ الدية وفي النفس تكون القسامة مع شاهده خطأ كان القتل أو  
عمداً ويستحق مع ذلك القتل أو الدية ولا يقسم في العمد الا اثنان فصاعداً من  
الرجال ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته البتة عند رجلين  
وامراته حاضرة ثم أقبل فوجدها فأتيا السلطان فأخبراه وهما عدلان فأنكر  
الرجل وامراته ما قال (قال) ابن شهاب نرى أن يفرق بينهما بشهادة الرجلين ثم  
تعتد حتى تحل ثم لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ﴿ابن وهب﴾ عن عتبة عن نافع  
قال سئل يحيى بن سعيد عن الرجل يطلق امرأته ويشهد على طلاقها ثم يكتم هو  
والشهادة ذلك حتى تنقضي عدتها ثم يحضره الموت فيذكر الشهاد طلاقه اياها  
(قال) بإقبيون ولا تجوز شهادتهم اذا كانوا محضوراً ولا امرأته الميراث ﴿قلت﴾  
أرأيت ان ادعى رجل قبل امرأة النكاح وأنكرت المرأة أن يكون له عليها اليمين  
وان أبت اليمين جملته زوجها (قال) لا أرى اباءها اليمين مما يوجب له النكاح  
عليها ولا يكون النكاح الا بينة لان مالكا قال في المرأة تدعى على زوجها أنه قد  
طلقها قال لا أرى أن يحلف الا أن تأتي بشاهد واحد ﴿قلت﴾ فإن أتت بشاهد  
واحد فأبى أن يحلف أنطلق عليه (قال) لا ولكن أرى أن يسجن حتى يحلف أو يطلق  
﴿قال﴾ قتلنا للملك فان أبى أن يحلف قال أرى أن يسجن أبداً حتى يحلف أو يطلق  
فرددناها عليه في أن يمضى عليه الطلاق فأبى (قال ابن القاسم) وقد بلغني عنه أنه  
اذا طال ذلك من سجنه خلى بينه وبينها وهو رأيي وان لم يحلف فلما أبى مالك أن  
يحلف الزوج اذا ادعت المرأة قبله الطلاق الا أن تأتي المرأة بشاهد واحد فكذلك  
النكاح عندي اذا ادعى قبلها نكاحاً لم أره عليها اليمين ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقام الزوج  
على المرأة شاهداً واحداً أنها امرأته وأنكرت المرأة ذلك أيسقطها له مالك ويحبسها  
كما صنع بالزوج في الطلاق (قال) لا أحفظها عن مالك ولا أرى أن تجبس ولا أرى

اباءها اليمين وان أقام الزوج شاهداً واحداً أنه يوجب له النكاح عليها ولا يوجب له النكاح عليها الا شاهداً ﴿قلت﴾ أرايت ان ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها وقالت استحل فله لي (قال) قال مالك لا يحلفه لها الا أن تقيم المرأة شاهداً واحداً ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يكن لها شاهد أن تخلفها وياخذ في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت امرأة تدعى الطلاق على زوجها فتقيم عليه امرأتين يحلف لها أم لا (قال) قال مالك ان كانتا ممن تجوز شهادتهما عليه أى في الحقوق رأيت أن يحلف الزوج والا لم يحلف ﴿قلت﴾ أرايت ان أقامت شاهداً واحداً على الطلاق (قال) قال مالك يحال بينه وبينها حتى يحلف ﴿قلت﴾ فالذي وجب عليه اليمين في الطلاق يحال بينه وبين امرأته حتى يحلف في قول مالك أم لا (قال) نعم يحال بينه وبين امرأته في قول مالك

﴿تم كتاب الايمان بالطلاق والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد﴾

﴿النبي الامي خاتم النبيين وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه الى يوم الدين﴾

\*\*\*\*\*

﴿ويليه كتاب الظهار﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي —

﴿ وعلى آله وصحبه أجمعين ﴾

— كتاب الطهار —

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان قال رجل لامرأته أنت علي كظهر أمي  
أ يكون مظاهراً قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي كظهر فلانة  
لذات رحم محرم من نسب أو محرم من رضاع (قال) قال مالك من ظاهر بشئ من  
ذوات المحارم من نسب أو رضاع فهو مظاهر (قال ابن القاسم) ومن ظاهر من صهر  
فهو مظاهر ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أنت علي كراس أمي أو كقدم أمي أو كفخذ  
أمي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه مظاهراً لأن مالكا قال في الذي يقول  
أنت علي مثل أمي انه مظاهر فكل ما قال به من شئ منها فهو مثله يكون مظاهراً  
لأن مالكا قال في رجل قال أنت علي حرام مثل أمي قال مالك فهو مظاهر وقد  
قال بعض كبار أصحاب مالك اذا وجدته قال في التحريم بالطلاق من ذلك شيئاً  
فكانت امرأته تطلق به وذلك أن يقول رجل لزوجته رأسك طالق إصبعك طالق  
يدك حرام فرجك حرام بطنك حرام قدمك حرام فاذا وجب به على هذا النحو  
الطلاق كان قائله لزوجته بذوات المحارم في الطهار مظاهراً أن يقول رأسك علي  
كظهر أمي وكذلك في العضو أو البطن والفرج والظهر وكذلك في ذوات المحارم يلزمه  
بكل ذلك الطهار ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك هو مظاهر ولم يجعله البنات ومالك يقول في  
الحرام انه البتة (قال) لانه قد جعل للحرام مخرجاً حين قال مثل أمي ومن قال مثل

أخي فإما هو مظاهر ولو أنه لم يذكر أنه كان البتات في قول مالك (وقد) قال غيره من كبار أصحاب مالك لا تكرر حراماً ألا ترى أنه إنما يبنى على أن الذي أنزل الله فيه الظهار لم يكن قبله أمر يقاس بقوله عليه ولم يكن كان من التظاهر شيء يكون هو أرادته ولا نواه وقد حرم بأمره فأنزل الله فيه التظاهر وقد كانت النية منه على ما أخبرتك من أنه لم يكن يظاهر حين قال ما قال فأنزل الله في قوله التظاهر وقد أراد التحريم فلم تكن حراماً إن حرّمها وجعلها كظهر أمه وقد روى ابن نافع عن مالك نحو هذا أيضاً ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال أنت عليّ كظهر فلانة لجارة ليس بينه وبينها محرم (قال) سئل مالك عنها فقال أراه مظاهراً (قال) وسأله الذي سأله عنها على وجه أنها نزلت به وقد قال غيره في الأجنبية أنها مالتى ولا يكون مظاهراً ﴿قلت﴾ وسواء إن كانت ذات زوج أو فارغة من زوج ﴿قال﴾ سواء (قال ابن القاسم) وأخبرني من أثق به أنه قال عليه الظهار من قبل أن أسمعه منه قاله مرة بعد مرة ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لامرأته أنت عليّ مثل ظهر فلانة لأجنبية ليس بينه وبينها محرم (قال) قال مالك هو مظاهر من امرأته ﴿قلت﴾ فإن قال لها أنت عليّ كفلاية لأجنبية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه حين قال أنت عليّ كظهر فلانة علمنا أنه أراد الظهار وإن لم يقل كظهر فهو عندي ولم أسمع من مالك فيه شيئاً أنه طلاق البتات لأن الذي يقول الظهر فقد بين أنه أراد الظهار ومن لم يقل الظهر فقد أراد التحريم إذا قال لامرأته أنت عليّ كأجنبية من الناس وإذا قال ذلك في ذوات المحارم فقال أنت عليّ كفلاية فهذا قد علمنا أنه قد أراد الظهار لأن الظهار هو لذوات المحارم فالظهار في ذوات المحارم وقوله كفلاية وهي ذات محرم ظهار كله لأن هذا وجه الظهار وإن قال أنت عليّ كفلاية لذات محرم منه وهو يريد بذلك التحريم أنها ثلاث البتة إن أراد بذلك التحريم ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال أنت عليّ حرام كأمي ولانيه (قال) هو مظاهر كذلك قال لي مالك في قوله حرام عليّ مثل أُمي وقوله حرام كأمي عندي مثله وهذا مما لا اختلاف فيه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة

أنه قال في رجل قال لامرأته أنت علي مثل كل شيء حرمه الكتاب (قال) أرى عليه  
ظهاراً لأن الكتاب قد حرم عليه أمه وغيرها بما حرم الله (قال ابن وهب) قال  
يونس وقال ابن شهاب في رجل قال لامرأته أنت علي كبعض ما حرم علي من  
النساء (قال) نرى ذلك تظاهراً والله أعلم (قال يونس) وقال ربيعة مثله وقال من حرم  
عليه من النساء بمنزلة أمه في التظاهر

— ظهار الرجل من أمته وأم ولده ومدبرته —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ظاهر من أمته أو من أم ولده أو من مدبرته أي يكون مظاهراً  
في قول مالك ( قال ) نعم قال مالك يكون مظاهراً ﴿ قلت ﴾ فان ظاهر من ممتته  
الى أجل (قال) لا يكون مظاهراً لأن وطأها لا يحل له ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة  
عن يزيد بن أبي سيب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله أنهما  
كانا يقولان ظهار الامة انه مثل ظهار الحرّة ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل  
العلم عن علي بن أبي طالب وابن شهاب ويحيى بن سعيد وسليمان بن يسار وعبد الله  
ابن أبي سلمة ومكحول ومجاهد أنهم قالوا يفتدى كما يفتدى في الحرّة (قال ابن  
شهاب) وقد جعل الله لذلك بياناً في كتابه فقال ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من  
النساء الا ما قد سلف والسرية من النساء وهي أمة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة  
عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن الرجل يتظاهر  
من وليدته ولا يقدر على ما يمتق غيرها أيجوز له عتقها (قال) نعم وينكحها ﴿ ابن  
وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال يجوز له عتقها بتظاهرها منها  
(قال) ولو كان له اماء يظاهر منهن جميعاً فأتى بكفارته كفارة واحدة ﴿ ابن وهب ﴾  
عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال من يظاهر من أم ولده فهو مظاهر وقاله  
ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح

عن فِيمَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الظَّهَارُ

قلت ﴿أرأيت ذمياً يظاهر من امرأته ثم أسلم﴾ (قال) قال مالك كل يمين كانت عليه من طلاق أو عتق أو صدقة أو شيء من الأشياء فهو موضوع عنه إذا أسلم والظهار من ناحية الطلاق ألا ترى أن طلاقه في الشرك عند مالك ليس بشيء فظهاره مثل طلاقه لا يلزمه ﴿قلت﴾ أرأيت إن ظهرت امرأة من زوجها أتكون مظهرة في قول مالك (قال) لا وقال مالك إنما قال الله والذين يظاهرون منكم من نسائهم ولم يقل واللاتي يظاهرن منكم من أزواجهن ﴿قلت﴾ أرأيت إن ظاهر الصبي من امرأته أي يكون مظهراً في قول مالك (قال) قال مالك لا طلاق للصبي فكذلك ظهاره عندي أنه لا يلزمه ﴿قلت﴾ وكذلك المعتوه الذي لا يفتق قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ظهار المكره أيلزم في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يلزم المكره الطلاق فكذلك الظهار عندي لا يلزمه ﴿قلت﴾ أرأيت العتق هل يلزم المكره في قول مالك قال لا ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسأله عن الرجل يخطب المرأة فتظاهر منه ثم أرادت بعد ذلك نكاحه فقال لا ليس عليها شيء ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن ربيعة وأبي الزناد ويحيى بن سعيد وغيرهم من أهل العلم أنهم قالوا ليس على النساء تظاهر

عن ظهار السكران

قلت ﴿أرأيت ظهار السكران من امرأته أيلزمه الظهار في قول مالك﴾ (قال) قال مالك يلزم السكران الطلاق فكذلك الظهار عندي هو لازم له لأن الظهار إنما يجر إلى الطلاق

عن تملك الرجل امرأته الظهار

﴿قلت﴾ أرأيت إن قال رجل لامرأته إن شئت الظهار فأنت على كظهر أمي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أراه مظهراً أن شاءت الظهار ﴿قلت﴾ حتى

متى يكون ذلك اليها مادامت في مجلسها أم حتى توقف (قال) حتى توقف (وقال) غيره  
وانما هذا على جهة قول مالك في التملك في الطلاق انه قال حتى توقف مرة وقال أيضاً  
ماداما في المجلس وكذلك الظاهر انما الخيار لها مادامت في المجلس

### الظهار الى أجل

قلت (أرأيت ان قال أنت علي كظهر أمي اليوم أو هذا الشهر أو قال أنت علي  
كظهر أمي هذه الساعة أيكون مظاهراً منها ان مضى ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو  
تلك الساعة (قال) قال مالك هو مظاهر منها وان مضى ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو  
تلك الساعة (قال) قال مالك وان قال لها أنت علي كظهر أمي ان دخلت هذه الدار  
اليوم أو كلمت فلانا اليوم أو قال أنت علي كظهر أمي اليوم ان كلمت فلانا أو دخلت  
الدار فهذا اذا مضى ذلك اليوم ولم يفعل فلا يكون مظاهراً لأن هذا لم يجب عليه  
الظهار بعد وانما يجب عليه بالحنث والاول قد وجب عليه الظهار باللفظ ألا ترى أنه  
لو قال لامرأته أنت طالق اليوم كانت طالقاً أبداً فان قال لها ان دخلت هذه الدار  
اليوم فأنت طالق أو قال أنت طالق ان دخلت الدار اليوم فمضى ذلك اليوم ثم دخلت  
انه لا يلزمه من الطلاق شيء فكذلك الظهار وكذلك قال مالك في هذا كله في  
الطلاق وفي الظهار قلت (أرأيت ان قال أنت علي كظهر أمي اليوم فمضى ذلك  
اليوم أيكون له أن يظاهر بغير كفارة (قال) قال مالك لا يكون له أن يظاهر إلا بكفارة  
قلت (أرأيت ان قال رجل لامرأته أنت علي كظهر أمي الى قدوم فلان (قال)  
لا يكون مظاهراً إلا الى قدوم فلان فان قدم فلان كان مظاهراً وان لم يقدم فلان لم  
يقع الظهار لأن مالكا قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق الى قدوم فلان انها  
لا تطلق حتى يقدم فلان فان قدم فلان طلقت عليه وان لم يقدم لم تطلق عليه وكذلك  
الظهار مثل هذا قلت (أرأيت ان قال لها أنت طالق من الساعة الى قدوم فلان  
(قال) هي طالق الساعة قلت (أرأيت ان قال أنت علي كظهر أمي من الساعة  
الى قدوم فلان (قال) هو مظاهر منها الساعة لأن من ظاهر من امرأته ساعة

واحدة لزمه الظهار تلك الساعة وهو مظاهر في المستقبل وليس له أن يطاق الا بكفارة  
وكذلك من طلق امرأته ساعة فقد خرج الطلاق ومضى فهي طالق تلك الساعة  
وبعد تلك الساعة وكذلك الظهار اذا خرج فظاهر منها ساعة واحدة فهو مظاهر  
تلك الساعة وبعد تلك الساعة ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سميذ  
أنه قال اذا ظاهر الرجل من امرأته الى شهر أو يوما الى الليل ان ذلك قد وجب  
عليه ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب ويونس عن ابن شهاب أنه قال اذا قال الرجل  
لامرأته أنت علي كظهر أمي هذا اليوم الى الليل فان عليه الكفارة بما لفظ من  
المنكر والقول الزور ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة بن علي عن الاوزاعي مثله

فيمين ظاهر من نسائه في كلمة واحدة أو مرة بعد أخرى

﴿أو ظاهر من امرأته مرارا﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر من أربع نسوة له في كلمة واحدة (قال) قال مالك كفارة  
واحدة تجزئه (قال) قال مالك وان تظاهر منهن في مجالس مختلفة في كل واحدة  
كفارة وان كان في مجلس واحد فقال لواحدة أنت علي كظهر أمي ثم قال لآخرى  
أيضاً وأنت علي كظهر أمي حتى أتى على الأربع كان عليه لكل واحدة كفارة كفارة  
(قال مالك) وانما مثل ذلك عندي مثل ما يقول الرجل والله لا آكل هذا الطعام  
ولا ألبس هذا الثوب ولا أدخل هذه الدار فان حث في شيء واحد أو فمين كلهن  
فليس عليه الا كفارة واحدة ولو قال والله لا آكل هذا الطعام ثم قال والله  
لا ألبس هذا الثوب ثم قال والله لا أدخل هذه الدار كانت عليه لكل واحدة كفارة  
كفارة فبهذا احتج مالك في الظهار ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي  
كظهر أمي ثم قال لامرأة لآخرى أنت علي مثلها (قال) لم أسمع من مالك في هذا  
شيئاً وهو مظاهر من التي قال لها أنت علي مثلها وعليه كفارة ان كفارة لكل  
واحدة منهما ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي كظهر أمي أنت علي كظهر  
أمي قال لها ذلك مراراً (قال) قال مالك ان كان ذلك في شيء واحد أو في غير شيء

مثل ما يقول الرجل أنت على كظهر أمي مراراً (قال) قال مالك ليس عليه الا كفارة  
 ظهار واحد (قال مالك) وان كان ذلك في أشياء مختلفة مثل ما يقول الرجل أنت على  
 كظهر أمي ان دخلت هذه الدار ثم يقول بعد ذلك أنت على كظهر أمي ان لبست  
 هذا الثوب ثم يقول بعد ذلك أنت على كظهر أمي ان أكلت هذا الطعام فعليه في  
 كل شيء يفعل من هذا كفارة كفارة لأن هذه أشياء مختلفة فصارت أيماناً بالظهار  
 مختلفة ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لامرأته أنت على كظهر أمي أنت على كظهر أمي أنت  
 على كظهر أمي ثلاث مرات ينوي بقوله هذا الظهار ثلاث مرات أ يكون عليه ثلاث  
 كفارات أو كفارة واحدة في قول مالك (قال ابن القاسم) لا تكون عليه الا كفارة  
 واحدة الا أن يكون ينوي ثلاث كفارات فيكون عليه ثلاث كفارات مثل ما يخلف  
 بالله ثلاث مرات وينوي بذلك ثلاث كفارات فتكون عليه ان حنث ﴿ابن وهب﴾  
 عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في رجل يظاهر من أربع نسوة له  
 بكلمة واحدة انه ليس عليه الا كفارة واحدة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك ويونس وعبد  
 الجبار عن ربيعة مثله ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب  
 وسعيد بن المسيب وعبد الله بن هيرة مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب وغيره  
 عن ابن شهاب أنه قال من يظاهر من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد فعليه  
 كفارة واحدة ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في  
 رجل يظاهر من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد في أمور مختلفة فحنث ان  
 عليه ثلاث كفارات (وقال) ربيعة مثله (وقال ابن وهب) وبلغني عن ربيعة أنه قال  
 وان نظاهر منها ثلاثاً في مجلس واحد في أمر واحد فكفارة واحدة ﴿قلت﴾  
 أ رأيت كل كلام تسلم به ينوي به الظهار أو الإيلاء أو تليكا أو خياراً أ يكون ذلك  
 كما نوي (قال) نعم اذا أراد أنك بما قلت لك مخيرة أو مظاهر منك أو مطلقة

— فيمن قال ان تزوجت فلانة أو كل امرأة أتزوجها —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لأربع نسوة ان تزوجتكن فأثنى على كظهر أمي فتزوج

واحدة (قال) قد لزمه الظهار ولا يقربها حتى يكفر فان كفر فتزوج البواقي فلا  
 ظهار عليه فيهن وان تزوج الاولى فلم يكفر حتى ماتت أو فارقتها ثم تزوج البواقي  
 لم يكن له أن يطأ واحدة منهن حتى يكفر لأنه لم يحث في يمينه بحد ولا يحث  
 الا بالوطء لأن من تظاهر من امرأته ثم طلقها أو مات عنه قبل أن يطأها فلا  
 كفارة عليه وانما يوجب عليه كفارة الظهار الوطء فاذا وطئ فقد وجبت عليه  
 الكفارة ولا يطأ في المستقبل حتى يكفر فهذا اذا تزوجها ثم فارقتها أو ماتت عنه  
 فقد سقطت عنه الكفارة فان تزوج واحدة من البواقي فلا يقربها حتى  
 يكفر وان كانت الاولى قد وطئها فأتى أو طلقها أو لم يطلقها ثم تزوج بعض البواقي  
 أو كلهن فلا يقرب واحدة منهن حتى يكفر لان الحث قد وجب عليه فوطء  
 الاولى كوطء الاواخر أبداً حتى يكفر يمنع من كلهن حتى يكفر فان لم يطأ الاولى لم  
 يحز له أيضاً أن يطأ الاواخر حتى يكفر وانما وجب الظهار بتزويجه من تزوج منهن  
 ولا يجب الحث الا بالوطء ولا يجوز له أن يطأ الا بعد الكفارة (ابن وهب) **عن**  
**مالك عن سعيد بن عمر بن سليم الدرقى أن القاسم بن محمد حدثه أن رجلاً جعل**  
**امراً عليه كظهر أمه ان تزوجها فتزوجها فأمره عمر بن الخطاب ان تزوجها أن**  
**لا يقربها حتى يكفر كفارة المتظاهر (ابن وهب) عن سعيد بن عبد الرحمن عن**  
**هشام بن عروة قال كان أبي يقول اذا قال الرجل كل امرأة أتزوجها على كظهر**  
**أمي ما عشت يقول عتي رقة يمجزئه من ذلك كله**

### — الخلف بالظهار —

**قلت** (أرأيت ان قال لأربع فسوة له من دخلت منكن هذه الدار فهي على كظهر  
 أي فدخلها كلهن أيجزئه كفارة واحدة أو أربع كفارات (قال) لم أسمع من مالك  
 فيه شيئاً الا أني أرى أن عليه في كل واحدة تدخل كفارة كفارة لانه عندي بمنزلة  
 من قال لأربع نسوة أنه لا يمكن كلمتها فهي على كظهر أي فكلم واحدة منهن  
 فوقع عليه الظهار فيها انه لا يقع عليه الظهار فيمن بقي منهن في الثلاث البواقي وان



وطئهن ولم يكلمهن . فهذا يدل على أنه لا بد لكل من دخلت الدار منهن أن يلزم الزوج فيها الكفارة على حدة ولو كان ذلك ظهاراً واحداً كان قد لزمه في الثلاث البواقي وان لم يكلمهن الظهار وان لم يدخلن الدار اذا دخلت الدار واحدة كان ينبغي أن يلزمه الظهار في اللاتي لم يدخلن فهذا ليس بشئ ولو كان ذلك حتلاً لم يكن له سبيل الى وطء واحدة منهن ممن لم تدخل الدار ولا من اللاتي لم يكلم لم يكن له سبيل الى وطء من بقي منهن ولا هي وان متن أو طلقهن كانت عليه فيهن الكفارة فليس هذا بشئ وانما هذا فعل حلف به فأتيتهن دخلت الدار وأتيتهن كلم واحدة بعد واحدة فعليه لكل واحدة الظهار ﴿قلت﴾ أرايت التي كلها فوجب عليه الظهار فيها ثم كلم الاخرى بعد ذلك أيحب عليه الظهار فيها أيضاً (قال) نعم وانما ذلك بمنزلة ما لو قال لأربع نسوة من تزوجت منكن فهي علي كظهر أمي فتزوج واحدة كان منها مظاهراً وان تزوج الاخرى كان مظاهراً ولا يبطل ظهاره منها ايجاب الظهار عليه من الاولى وليس هذا بمنزلة من قال ان تزوجتكن فأنتن علي كظهر أمي ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت علي كظهر أمي ان لم أضرب غلامي اليوم ففعل أيلزمه الظهار أم لا قال لا ﴿قلت﴾ أرايت ان قال ان تزوجت فلانة فهي علي كظهر أمي (قال) قال مالك ان تزوجها فعليه الظهار ﴿قلت﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي علي كظهر أمي (قال) قال مالك ان تزوج فلا يطأ حتى يكفر كفارة الظهار (قال) مالك (وكفارة واحدة تجزئه من ذلك) ﴿قلت﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق (قال) قال مالك لا يكون هذا بشئ ولا يلزمه ان تزوج ﴿قلت﴾ فافرق ما بين هذا وبين الظهار في قول مالك (قال) لان الظهار يمين لازمة لا تحرم النكاح عليه والطلاق يحرم فليس له أن يحرم على نفسه جميع النساء والظهار يمين يكفرها فلا بد من أن يكفرها ﴿قلت﴾ والظهار عند مالك يمين قال نعم ﴿قال سبحانه﴾ وقد أخبرتك بقول عروة بن الزبير وما قال في ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت علي كظهر أمي فطلقها تطليقة فبانت منه أو البتة

فدخلت الدار وهي في غير ملكة ثم تزوجها بعد زوج فدخلت الدار وهي تحته أئزمه  
الظهار في قول مالك أم لا (قال) ان كان طلاقه اياها واحدة أو اثنتين ثم تزوجها  
وقد بقي عليه من الطلاق شيء فاليقين بالظهار ترجع عليه وان طلقها البتة سقط عنه  
الظهار ان تزوجها بعد زوج لانه لم يقع عليه الظهار قبل أن يفارقتها فقد سقط عنه  
الظهار لسقوط الطلاق والنكاح الذي كان يملكه وانما يقع عليه الظهار بعد زوج اذا  
طلقها البتة اذا كان قد وجب عليه الظهار قبل أن يطلقها بحث أو قول فيلزمه الظهار  
في قول مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه لم يحنث بدخولها وهي في غير ملكة وانما  
يحنث بدخولها وهي في ملكه ﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر من امرأته ثم طلقها البتة  
ثم تزوجها بعد زوج (قال) هو مظاهر منها وان طلقها البتة ثم تزوجها بعد زوج  
فلا يقربها حتى يكفر عند مالك ﴿ابن وهب﴾ عن حيوة بن شريح وابن لبيعة عن  
خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسيلما عن الرجل يتظاهر من امرأته ان لم يجلد  
غلامه مائة جلدة قبل أن يطعم الطعام ففعل ذلك هل عليه كفارة فقالا لا قد  
وفت يمينه (وقال) طاوس وربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي  
رباح والليث بن سعد مثله

﴿فيمن ظاهر من امرأته ثم اشتراها﴾

﴿وفي الكفارة من اليهودية والنصرانية﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها أ يكون مظاهراً منها أم  
لا (قال) هو مظاهر منها وان اشتراها كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن  
رجلاً ظاهر من امرأته وهي أمة أو حرة أ كفارته منهما سواء في قول مالك قال  
نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت يهودية أو نصرانية قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت العبد  
اذا ظاهر من امرأته وهي حرة أو أمة أ تكون الكفارة في الظهار بينهما سواء (قال)  
نعم قال مالك سألت ابن شهاب عن ظهار العبد فقال أراه نحو ظهار الحر يريد ابن  
شهاب أن ذلك يقع عليه كما يقع على الحر ﴿قال ابن وهب﴾ وقاله يحيى بن سعيد

(وقال يحيى) ولا يخرج من قوله الا ما يخرج المسلمين من مثل ذلك ﴿ابن وهب﴾  
عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن سيرين  
أنه قال اذا تظاهر المبد فليس عليه الا الصيام ﴿قلت﴾ أرايت ان تظاهر منها قبل  
البناء أو بعد البناء وهو رجل بالغ أهو في قول مالك سواء (قال) نعم لأنها زوجته  
وقد قال الله تعالى الذين يظاهرون منكم من نسائهم ألا ترى أنه لو تظاهر من أمة له  
لم يطأها قط أنه مظاهر منها في قول مالك فإلزوجة أخرى وأشد في الظهار من  
الكتابية والنصرانية والمجوسية ﴿قلت﴾ أرايت المسلم يلزمه الظهار في زوجته  
النصرانية واليهودية كما يلزمه في الحرة المسلمة (قال) نعم ألا ترى أن الطلاق يلزمه  
فيهن فكذلك الظهار وهن من الأزواج ﴿قلت﴾ أرايت لو أن مجوسيا على مجوسية  
أسلم المجوسي ثم تظاهر منها قبل أن تسلم هي فعرض عليها الاسلام فأسلمت مكانها  
بعد ما تظاهر منها أيكون مظاهرا منها أم لا وهي زوجته في قول مالك أم لا (قال)  
لم أسمع من مالك فيها شيئا وان تظاهر منها ثم أسلمت قبل أن يتناول أمرها فأسلمت  
بقرب اسلام الرجل فردت اليه وصارت زوجته كان ظهاره ذلك لازماله وكذلك  
لو أنه كان طالق ثم أسلمت بقرب ذلك لزمه الطلاق لأنها لم تكن خوجت من ملك  
النكاح الذي طلق فيه ألا ترى أنها تكون عنده لو لم تطلق على النكاح الأول بلا  
تجديد نكاح من ذى قبل ﴿قلت﴾ أرايت ان تظاهر من امرأته وهي صبية أو  
محرمة أو حائض أو رتقاء (قال) هذا مظاهر منهن كلهن لأنهن أزواج وقد  
قال الله عز وجل الذين يظاهرون منكم من نسائهم

— فيمن قال أن تزوجتك فأنت على كظهر أمي وأنت طالق —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لامرأة ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي وأنت طالق  
أو قال لها أنت على كظهر أمي وأنت طالق ان تزوجتك أيكون هذا سواء في قول  
مالك وما يلزم الزوج من هذا الظهار وهذا الطلاق (قال) قال مالك في الرجل يقول  
في المرأة ان تزوجتها فهي طالق وهي على كظهر أمي انه ان تزوجها وقع عليه الظهار

والطلاق جميعا فان تزوجها بعد ذلك لم يقربها حتى يكفر كفارة الظهار لان الظهار والطلاق وقعا جميعا مما في الوجهين وانما تكلم مالك في الذي يقول لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق وأنت علي كظهر أمي انه ان تزوجها وقع عليه الطلاق والظهار جميعا والذي قدم الظهار أين عندى (قال) وقال مالك لو قال رجل لامرأة تحته أنت طالق البتة وأنت علي كظهر أمي قدم الطلاق طلقت عليه البتة فان تزوجها بعد زوج لم يكن عليه كفارة في الظهار لأن الظهار وقع عليه وابست له بامرأة وهي مخالفة لتي يقول ان تزوجتك فأنت طالق وأنت علي كظهر أمي لأن هذه ليست في ملكه فوقما جميعا مع النكاح كذلك فسر ملك فيهما جميعا

— الرجل يظاهر وبولي وفي ادخال الايلاء على الظهار —

﴿ ومن أراد الوطء قبل الكفارة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأة ان تزوجتك فأنت علي كظهر أمي ووالله لا أقربك أيلزمه الظهار في قول مالك والايلاء جميعا أم لا (قال) قال مالك يلزمه الايلاء والظهار جميعا ﴿ قلت ﴾ وقوله لامرأة لم يتزوجها ان تزوجتك فأنت علي كظهر أمي ووالله لا أقربك فتزوجها مثل قوله لامرأة نفسه والله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأة ان تزوجتك فوالله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي فتزوجها أيلزمه الايلاء والظهار جميعا في قول مالك (قال) نعم وهو بمنزلة رجل قال لامرأته والله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي فهو مول مظاهر منها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ظاهر من امرأته فأراد أن يجامعها قبل الكفارة أتممه المرأة من ذلك أم لا وكيف ان خاصمته الى القاضي أبحول بينه وبين جماعها حتى يكفر في قول مالك أم لا قل نعم ﴿ قلت ﴾ وترى أن يؤدبه السلطان على ذلك ان أراد أن يجامعها قبل الكفارة قال نعم ﴿ قلت ﴾ أياشرها قبل أن يكفر ويقبلها (قال) قال مالك لا يباشرها ولا يقبل ولا يلمس (قال) مالك (ولا ينظر الى صدرها ولا الى شعرها حتى يكفر لان ذلك لا يدعو الى خير

﴿ قلت ﴾ ويكون معها في البيت ويدخل عليها بلا إذن ( قال ) ما أرى بذلك بأساً  
إذا كان تؤمن ناحيته ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ابن شهاب وليس له أن  
يتلذذ بها ولا يقبلها قبل أن يكفر ﴿ قال يونس ﴾ وقال ربعة ليس له أن يتلذذ بها  
بشيء ﴿ قلت ﴾ هل يدخل الإيلاء على الظهار في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم  
يدخل الإيلاء على الظهار إذا كان مضاراً . ومما يلم به ضرره أن يكون يقدر على  
الكفارة فلا يكفر فانه إذا علم ذلك فضت أربعة أشهر وقف مثل المولى فاما كفر  
واما طلقت عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ان قربتك فأتت على كظهر أمي متى  
يكون مظاهراً ساعة تكلم بذلك أو حتى يطأ ( قال ) هو مولى في قول مالك حين  
تكلم بذلك فان وطئ سقط الإيلاء عنه ولزمه الظهار بالوطء ولا يقربها بعد ذلك  
حتى يكفر كفارة الظهار فان تركها ولم يكفر كفارة الظهار كان سبيله سبيل ما وصفت  
لك في قول مالك في المظاهر المضار ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك إذا ظاهر من امرأته فقال  
لها أنت على كظهر أمي انه مولى ان تركها ولم يكفر كفارة للظهار وعلم انه مضار  
وليس هذا بين لانه لم يقل ان قربتك فأتت على كظهر أمي وانما قال أنت على  
كظهر أمي فهذا لا يكون يمينا فلم جعله مالك مولىا وجعله يمينا ( قال ) قال مالك  
لا يكون مولىا حتى يعلم انه مضار فاذا علم انه مضار حمل حمل الإيلاء لان مالكا  
قال كل بين بمنبت الجماع فهي إيلاء وهذا الظهار ان لم يكن يمينا عند مالك فهو اذا كف  
عن الوطء وهو يقدر على الكفارة علم انه مضار فلا بد أن يحمل حمل المولى ( وقال )  
غيره والظهار ليس بحقيقة الإيلاء ولكنه من شرج ما يقدر عليه الرجل فيما يحلف  
فيه بالطلاق ليفعله ثم يقيم وهو قادر على فعله وتكون زوجته موقوفة عنه لا بصيبتها  
لانه على حنث فيدخل عليه الإيلاء اذا قالت له امرأته هذا ليس يحل له وطء وهو  
يقدر على أن يحل له بأن يفعل ما حلف عليه ليفعله فيحل له وطء فكذلك التي  
ظاهر منها تقول هذا لا يحل له وطء وهو يقدر على أن يحل له بأن يكفر  
فيجوز له وطء فهو مبتدأ به أجل المولى بالحكم عند ما يرى السلطان من اضاراه اذا

رآه ثم يجري بحساب المولى غير ان فيثته أن يفعل ما يقدر عليه من الكفارة ثم لا  
 يكون عليه ان يصيب اذا حل له الوطء كما لم يكن علي الذي حلف ليفعلن اذا فعله أن  
 يصيب **هو** وقال **في** ربيعة وابن شهاب في الذي حلف بطلاق امرأته ليفعلن فعلا انه  
 لا يمس امرأته قال ينزل بمنزلة الايلاء **هو** قلت **في** لابن القاسم واذا قال انا أ كفر ولم  
 يقل انا أطأ أ يكون له ذلك في قول مالك ( قال ) نعم لان فيثته الكفارة ليس الوطء  
 لانه اذا كفر عن ظهاره فقد سقط عنه الايلاء وكان له أن يطأ بلا كفارة فاذا  
 كفر عن ظهاره فلا يكون مولى واذا لم يكن يعلم منه الضرر وكان يعمل في الكفارة  
 فلا يدخل عليه الايلاء **هو** قلت **في** رأيت ان كان ممن لا يقدر على العتق وهو يقدر  
 على الصوم في الاربعة الاشهر فلم يصم الشهرين عن ظهاره في الاربعة الاشهر حتى  
 مضت الاربعة الاشهر أ يكون مولى فيها ويكون لها أن توقفه في قول مالك ( قال )  
 نعم وقد روى غيره أن وقفه لا يكون الا من بعد ضرب السلطان أجله وكل ممالك  
 والوقف بعد ضرب الاجل أحسن **هو** قلت **في** لابن القاسم فان وقفته فقال الزوج  
 دعوني انا أصوم شهرين عن ظهاري ( قال ) ذلك له ولا يسجل عليه السلطان اذا  
 قال انا أصوم عن ظهاري **هو** قلت **في** رأيت ان ترك فلم يصم حتى مضى شهر فرفته  
 الى السلطان فقالت هو مفطر قد ترك الصيام أو لما تركه السلطان يصوم ترك الصوم  
 يوما أو يومين أو خمسة أيام فرفته امرأته الى السلطان أ يكون هذا مضاراً ويفرق  
 السلطان بينهما في قول مالك أم لا ( قال ) يختبر بذلك المرتين والثلاث ونحو ذلك  
 فان فعل والا فرق السلطان بينهما ولم ينظره لان مالكاً قال في المولى اذا قال انا أفى  
 فانصرف فلم يبق فرفته أيضا الى السلطان انه يأمره بذلك ويختبره المرة بعد المرة  
 فان لم يبق وعرف كذبه ولم يكن له عذر طلق عليه **هو** قلت **في** رأيت ان تركها أربعة  
 أشهر ولم يكفر كفارة الظهار فرفته الى السلطان فقال دعوني حتى أكفر كفارة  
 الظهار أصوم شهرين متتابعين وأجامعها وقالت المرأة لا أوخرك ( قال ) قال مالك في  
 المولى اذا أتت الاربعة الأشهر وكان في سفر أو مريضاً أو في سجن انه يكتب الى

ذلك الموضع حتى يوقف في موضعه ذلك فأما فاء وإما طلق عليه السلطان . ومما يعرف به فيثته أن يكون يقدر على الكفارة فيكفر عن يمينه التي كانت عليه في الايلاء فان قال أنا أفى في موضعه ذلك وكفر ترك وإن أبى طلقت عليه قلت ﴿ أرأيت أن أبى أن يكفر وقال أنا أفى ﴾ ( قال ) لم أر قول مالك في هذا انه يجزئه قوله أنا أفى دون أن يكفر وإن لم يرد النفي هاهنا دون الكفارة لانه يعلم أنه لا يظاً وهو مريض أو غائب أو في سجن لا يقدر عليه ( قال ) ولقد سألنا مالكا عن الرجل يولى من امرأته فيكفر عن يمينه قبل أن يظاً أترى ذلك مجزئاً عنه قال نعم ( قال مالك ) وأصوب مما فصل عندي أن لو وطئ قبل أن يكفر ولكن من كفر قبل أن يظاً فهو مجزئ عنه فهذا مما يوضح لك مسئلتك ويوضح لك ما أخبرتك من قول مالك في الذي يريد النفي في السفر اذا كفر أو في السجن اذا كفر ان الايلاء يسقط عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان هذا المظاهر لما وقفته بعد ما مضى الاربعة الاشهر ان كان ممن يقدر على ربة أو اطعام فقال أخروني حتى أطعم أو حتى أعتق عن ظهاري ثم أجامعها وقالت المرأة لا أوخره ( قال ) يتلوم له السلطان ولا يجعل عليه ويأمره أن يمتق أو يطعم ثم يجامع فان عرف السلطان أنه مضار وانما يريد اللذّة والفرج طلق عليه ولم ينتظره اذا كان قد تلوم له مرة بعد مرة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا قول مالك في الايلاء والظهار جميعا الا أنه في الايلاء ان كفر سقط عنه بحال ما وصفت لك وإن كفر عن الظهار سقط عنه الظهار أيضا في قول مالك

— في المظاهر يظاً قبل الكفارة ثم تموت المرأة أو يطلّقها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت من ظاهر جفامع قبل أن يكفر أتجب عليه الكفارة ان طلقها أو ماتت تحتها أو مات عنها ( قال ) قال مالك قد وجبت عليه الكفارة بجفامعها مات عنها أو طلقها أو ماتت عنده ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن مسلمة بن علقمة عن الأوزاعي عن حسان بن عطية أن أوس بن الصامت ظاهر من امرأته ثم أناها قبل أن يكفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ساء ما صنعت وأعطاه أصم من

شعير فقال له تصدق بها على ستين منسكينا حين لم يجد ما يمتق ولم يستطع الصوم  
 ﴿وقال﴾ سعيد بن المسيب وربيعة وأبو الزناد ويحيى بن سعيد وطاوس وعطاء بن  
 أبي رباح أنهم قالوا في المتظاهر بظاً قبل أن يكفر أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة  
 إلا تار لابن وهب

— فيمن ظاهر وهو معسر ثم أيسر أو دخل في الصيام والطعام ثم أيسر —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن ظاهر رجل وهو معسر ثم أيسر (قال) قال مالك لا يجزئه  
 الصوم إذا أيسر ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أعسر بعد ما أيسر (قال) أرى أن الصوم يجزئه  
 لأنه إنما ينظر إلى حاله يوم يكفر ولا ينظر إلى حاله قبل ذلك ﴿قال﴾ قلنا لما لك وإن  
 دخل في الصيام أو الطعام فأيسر في العتق أ ترى أن العتق عليه (قال) إن كان إنما  
 صام اليوم أو البومين وما أشبهه فأتى أرى ذلك حسناً أن يرجع إلى العتق ولست  
 أرى ذلك بالواجب عليه ولكنه أحب ما فيه إلى وإن كان صام أياماً لها عدد فلا  
 أرى ذلك عليه وأرى أن يمضي على صيامه (قال مالك) وكذلك الاطعام على  
 ما فسر لك في الصيام ﴿قلت﴾ وإن كان يوم جامعاً معداً إنما هو من أهل  
 الصيام لأنه لا يقدر على رقبة ثم أيسر بعد ذلك قبل أن يكفر (قال) قال مالك عليه  
 العتق لأنه إنما ينظر إلى حاله يوم يكفر ولا ينظر إلى حاله يوم جامع ولا يوم ظاهر

— في كفارة العبد في الظاهر —

﴿قلت﴾ أ رأيت العبد إذا ظاهر أجزئه العتق أم الاطعام إذا أذن له سيده أم لا  
 وهل يجزئه أن يصوم وقد أذن له سيده في الاطعام أو العتق (قال) قال مالك أما  
 العتق فلا يجزئه وإن أذن له سيده قال مالك وأحب إلى أن يصوم ﴿قلت﴾ فإن  
 كان قد أذن له سيده في الطعام فالصيام أحب إليك منه قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾  
 والصيام عليه وهو الذي فرضه الله على من قوى عليه وليس يطم أحد يستطيع  
 الصيام ﴿قلت﴾ هل يجزي العبد أن يمتق باذن سيده في كفارة الإيلاء أو في



كفارة شيء من الإيمان في قول مالك. (قال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ رأيت لو أن عبداً حلف بالله أن لا يكلم فلاناً فكلّمه فأذن له سيده في الطعام أو الكسوة أو الصوم أي ذلك أحب إلى مالك أيطم أم يكسوا أم يصوم وهل يجوز له أن يصوم وهو يقدر على الكسوة والاطعام إذا كان في يد العبد مال فأذن له سيده في أن يطم أو يكسو عن يمينه (قال) قال لي مالك الصيام أيّن عندى من الاطعام وإن أذن له سيده فأطم أجزاءً عنه وكان يقول في قلبي منه شيء (وقال ابن القاسم) وهو يجزئ عنه أن أذن له سيده لأن سيده لو كفر عنه بالطعام أو رجلاً كفر عن صاحب له بالطعام بأذنه أجزاءً ذلك عنه فهذا مما يبين لك في العبد ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن سيرين أنه قال إذا تظاهر العبد ليس عليه إلا الصيام ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن ليث عن مجاهد قال ليس على العبد إلا الصوم

— فيمن ظاهر من امرأته ثم طلقها ثم كفر قبل أن يتزوجها —

﴿قلت﴾ رأيت أن ظاهر من امرأته ثم طلقها ثلاثاً أو واحدة فبانت منه فلا بانت منه أعتق رقبة عنظهاره منها أو صام أن كان لا يقدر على رقبة أو أطم أن كان من أهل الاطعام هل يجزئه هذا في الكفارات عنظهاره منها أن هو تزوجها من ذى قبل (قال) لا يجزئه ذلك ﴿قلت﴾ لم لا يجزئه والظهار لم يسقط عنه في قول مالك (قال) إذا خرجت المرأة من ملكه فقد سقط عنه الظهار لانه لاظهار عليه لو مات أو لم يتزوجها وإنما يرجع عليه الظهار إذا هو تزوجها من ذى قبل فإذا تزوجها من ذى قبل فله الظهار فلا تجزئه تلك الكفارة لأن الكفارة لا تجزئ إلا أن يكون الظهار لازماً فأما في حال الظهار فيه غير لازم فلا تجزئه في تلك الحال الكفارة ﴿قلت﴾ رأيت أن قال رجل لامرأة أجنبية أن تزوجك فأنت على كظهر أمي فكفر عنظهاره هذا قبل أن يتزوجها ثم تزوجها (قال) لا يجزئه ذلك ﴿قال﴾ سحنون ﴿وقد قال الله تبارك وتعالى ثم يمودون لما قالوا﴾ (قال) فالعودة إذا أراد الوطء

والاجماع عليه فاذا اراد كفر بما قال الله تعالى واذا سقط موضع الارادة للوطء للمحرم  
الله عليه من الفرج بالطلاق أو غيره لم يكن للكفارة موضع فان كفر كان بمنزلة من  
كفر عن غير شيء وجب عليه فلا يجزئه

— فيمن أكل أو جامع في الصيام في الظهار ناسيا أو عامدا —

﴿ قلت ﴾ أرأيت من صام عن ظهار فأكل في يوم من صيامه ذلك ناسيا (قال) قال  
لى مالك يقضى هذا اليوم ويصله بالشهرين فان لم يفعل استأنف الشهرين ﴿ قلت ﴾  
أرأيت ان صام عن ظهاره فنصبه قوم وصبوا في حلقه الماء أيجزئه ذلك الصوم عن  
ظهاره (قال) أرى أن يقضى يوما مكانه ويصله بالشهرين فان لم يفعل استأنف الشهرين  
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جامع امرأته وهو يصوم عن أخرى من ظهاره ناسيا (قال)  
هذا يقضى يوما مكان هذا اليوم ويصله بالشهرين لان مالكا قال ذلك في الذى  
يأكل ناسيا وهو يصوم عن ظهاره انه يقضى يوما مكانه ويصله بالشهرين فان لم  
يصله بالشهرين استأنف الشهرين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صام عن ظهاره شهرا ثم  
جامع امرأته ناسيا ليلا أو نهارا أيجزئه صومه ذلك في قول مالك (قال) يستأنف  
﴿ قلت ﴾ ليم (قال) لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه من قبل أن يمتسا (قال)  
فلا يسه هذا الاكل والشرب لان الاكل والشرب يحل له بالليل وهو يصوم  
والجماع لا يحل له على حال (قال) وسمعت مالكا يقول في المظاهر ان وطئ ليلا  
استأنف الصيام ولم يقل لى فيه عامدا ولا ناسيا وأرى ذلك واحدا ﴿ قلت ﴾  
وكذلك من جامع في الحج ناسيا فعليه أن يستأنف (قال) عليه أن يتم حجه ذلك  
وبدله من قابل ناسيا كان أو عامدا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صام تسعة وخمسين يوما  
ثم جامع ليلا أو نهارا أيستأنف الكفارة أم لا (قال) مالك يستأنف الكفارة ولا  
يجزئه تلك الكفارة ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أطعم بعض المساكين ثم جامع (قال) قال  
مالك يستأنف وان كان بقى مسكين واحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت الطعام اذا أطعم عن ظهاره  
بعض المساكين ثم جامع امرأته لم قال مالك هذا يستأنف الطعام ولم يذكر الله

تبارك وتعالى في التنزيل في اطعام المساكين من قبل أن يتامسا وانما قال ذلك في العتق والصيام (قال) انما يحمل الطعام عند مالك محل العتق والصيام لانها كفارة الظهار كلها فكل كفارة الظهار تحمل محملا واحداً تحمل كلها قبل الجماع ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال قلت لعطاء أرأيت اطعام ستين مسكيناً من قبل أن يتامسا فانه لم يذكر في الطعام من قبل أن يتامسا قال نعم كل ذلك من قبل أن يتامسا ﴿ابن وهب﴾ وقال مسلمة بن علي وكان الاوزاعي يقول فانما طعم ثلاثين مسكيناً ثم وطئ امرأته فانه يستأنف الاطعام ﴿ابن وهب﴾ وقاله الليث

— فيمن أخذ في الصيام ثم مرض —

﴿قلت﴾ أرأيت ان صام عن ظهاره شهراً ثم مرض أيكون له أن يطعم وهو ممن لا يجز رقة (قال) لا يكون ذلك له لانه اذا صح صام ﴿قلت﴾ أرأيت ان تمادى به مرضه أربعة أشهر أيكون مولياً أم لا في قول (قال) انما قال مالك في المظاهر انه يوقف ويصنع به ما يصنع بالمولى اذا كان مضراً فأما اذا لم يكن مضراً فلا يوقف ولا يدخل عليه شيء من هذا فهذا اذا تمادى به المرض فليس بمضار ﴿قلت﴾ أرأيت اذا تمادى به المرض كيف يصنع (قال) اذا تمادى به المرض انتظر حتى اذا صح صام الا أن يصيبه مرض يعلم أن مثل ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعد ذلك فان هذا قد خرج من أن يكون من أهل الصيام وصار من أهل الاطعام (وقال) غيره اذا مرض فهو ممن لا يستطيع وعليه الاطعام

— فيمن ظاهر وليس له الا خادم أو عرض قيمته قيمة رقة —

﴿قلت﴾ أرأيت ان ظاهر من امرأته وليس له الا خادم واحد أيجزئه الصيام في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئه الصيام لانه يقدر على العتق قال مالك وانت تظاهر من أمته وهو لا يملك غيرها لم يجزه الصيام أيضاً وهي تجزئه نفسها ان أعتقها عن ظهاره فان تزوجها جاز له وأجزأه عتقها عن الظهار الذي كان تظاهر منها ﴿قلت﴾

أرأيت ان كان يملك من العروض ما يشتري به رقبة أو له دار يسكن فيها ثمنها قيمة رقبة  
أيجزئه الصوم في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئه الصوم لان هذا واجد لرقبة

﴿فمن أطعم بعض المساكين وصام أو أعتق بمض رقبة وأطعم﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان صام شهراً وأطعم ثلاثين مسكيناً عن ظهاره أيجزئه في قول مالك  
(قال) لا يجزئه ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أعتق نصف عبد وأطعم ثلاثين  
مسكيناً أو صام شهراً أيجزئه (قال) لا يجزئه

﴿في الاطعام في الظهار﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان أطعم عن ظهاره كم يطعم في قول مالك (قال) قال مالك يطعم مدّاً  
بعد الهشامى لكل مسكين ﴿قلت﴾ حنطة أو شعيراً (قال) حنطة ﴿قلت﴾ والشعير  
كم يطعم (قال) قال مالك في كفارة الايمان ان كان الشعير عيش أهل البلد أجزأ ذلك  
عنه كما تجزئ الحنطة سواء ويطعمهم من الشعير وسطاً من شبع الشعير والتمر مثل  
الشعير ان كان التمر عيشهم ويطعم الوسط منه أيضاً في كفارة الايمان وأرى أن يطعم  
في الظهار من الشعير والتمر عدل شبع مدّ هشام من الحنطة ولا يطعمهم الوسط من الشعير  
وانما يكون الوسط من الشعير في كفارة الايمان ﴿قلت﴾ هل يجزئه أن يندى ويمشى  
ستين مسكيناً في قول مالك في الظهار أو يندبهم ولا يمشيهم أو يمشيهم ولا يندبهم  
أو يندبهم ويمشيهم (قال) بلنى أن مالكا يقول في كفارة الايمان ان غداهم وعشام  
أجزأ عنه ولم أسمع في الظهار أحداً يحد فيه غداً أو عشاء إلا ما جاء فيه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ﴿قلت﴾ لم قال مالك مدّاً بالهشامى (قال) لان الهشامى هو بمد  
النبي صلى الله عليه وسلم مدان الاثنتا وهو الشبع الذى لا يعدله في الغداء والعشاء  
فذلك جزؤه مالك (قال) فلا أظن من يندى ويمشى يبلغ أن يطعم مدين الاثنتا بمد  
النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحب أن يندى ويمشى في الظهار (قال ابن القاسم)  
وكان مالك يقول في الكفارات كلها في كل شئ من الاشياء مدّاً مدّاً بمد النبي صلى

الله عليه وسلم في الإفطار في رمضان وفي الأيمان وفي كل شيء مداماً بمد النبي صلى  
 الله عليه وسلم إلا في كفارة الظهار فإنه قال مالك مداماً بالمشمى وهو مدان الاثنا بمد  
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال في كفارة الأذى مدين مدين بمد النبي صلى الله عليه وسلم  
 لكل مسكين (قال) وقال مالك أطعم الكفارات في الأيمان مداماً بمد النبي صلى  
 الله عليه وسلم لكل إنسان وإن أطعم الظهار لا يكون إلا سبعاً لأن إطعام الأيمان  
 فيه شرط ولا شرط في إطعام الظهار ﴿قلت﴾ أ رأيت ما كان من كفارة في الإفطار  
 في رمضان لم لا يحمله مالك محل كفارة الظهار وإنما هو مثله عتق رقبة أو صيام  
 شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً (قال) قال مالك إنما يحمل ذلك محل كفارة  
 الأيمان ولا يحمل محل كفارة الظهار ولم يكن يرى مالك أن يكفر فيمن أكل في  
 رمضان إلا بالإطعام ويقول هو أحب إلي من العتق والصيام (قال مالك) وما للعتق  
 وماله يقول الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فلا طعام أحب إلي  
 ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أعطى المسكين في كفارة الظهار الدقيق أو السويق أيجزئه  
 كما يجزئ من الحنطة والشعير في قول مالك (قال) قال لي مالك لا يجزئه السويق ولا  
 الدقيق في صدقة الفطر ولا أرى أن يجزئ الدقيق والسويق في شيء من الكفارات  
 إلا أنى أرى أن أطعم في الكفارات كلها الطعام ما خلا كفارة الأذى وكفارة  
 الظهار إن ذلك يجزئه ﴿قلت﴾ أ رأيت الكفارات كلها أن أعطى من الذي هو  
 عبسهم عندهم أيجزئ ذلك في قول مالك (قال) نعم يجزئهم ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت  
 أن أطعم في كفارات الأيمان فيها يجوز له أن يطعم الخبز وحده أيجزئ في قول مالك  
 (قال) نعم يجزئهم ذلك ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه قال يندى ويمشى  
 ويكون معه الإدام فإذا أعطى من الخبز ما يكون عدل ما يخرج في الكفارات  
 من كيل الطعام أجزأ عنه ﴿قلت﴾ ولا يجوز في قول مالك أن يعطى في كل شيء من  
 الكفارات العروض وإن كانت تلك العروض قيمة الطعام (قال) نعم لا يجزئ ﴿قلت﴾  
 ولا يجزئ أن يعطى دراهم في قول مالك وإن كانت الدراهم قيمة الطعام (قال) نعم

لا يجزئ عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أطعم في كفارة الظهار نصف مد نصف مد  
حتى أكل ستين مداً بالهشامى فأعطي عشرين ومائة مسكين أجزئته ذلك (قال) لا  
يجزئ عليه أن يعيد على ستين مسكيناً منهم نصف مد بالهشامى حتى يستكمل ستين  
مسكيناً لكل مسكين مد بالهشامى ﴿قلت﴾ ولا يجزئ أن يعطي ثلاثين مسكيناً  
ستين مداً (قال) نعم لا يجزئ ذلك عنه حتى يعطي ستين مسكيناً مداً مداً ﴿قلت﴾  
فانما ينظر في هذا إلى عدد المساكين ولا يلغى إلى الامداد (قال) نعم انما ينظر في  
هذا إلى عدد المساكين اذا استكمل عدد المساكين فأكمل لهم ما يجب لكل مسكين  
أجزأه ذلك وان استكمل عدد المساكين وقصصهم بما يجب لهم في الكفارة لم يجز  
ذلك عنه وان أعطى ما نقصهم من الذي كان ينبغي له أن يعطيهم في الكفارة غيرهم  
من المساكين لم يجزئ ذلك وكذلك هذا في جميع الكفارات كلها في فدية الاذى  
لا يجزئ أن يعطي اثني عشر مسكيناً اثني عشر مداً ولكن يعطي ستة مساكين  
اثني عشر مداً لكل مسكين مدين مدين بمد النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك  
في كفارة الافطار في رمضان لا يجزئ أن يعطي عشرين ومائة مسكين نصف مد  
نصف مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم ولكن يعطي ستين مسكيناً مداً مداً بمد النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا يجزئ أن يعطي ثلاثين مسكيناً مدين مدين وقد سئل الشعبي  
في كفارة الظهار أ يعطى أهل بيت فقراء وهم عشرة طعام ستين مسكيناً فقال لا اطعم  
ستين مسكيناً كما أمركم الله الله أعلم بهم وأرحم . من حديث ابن مهدي ﴿قلت﴾  
أ رأيت أن أطعم ثلاثين مسكيناً في كفارة الظهار حنطة ثم ضاق السعر واشتد حال  
الناس حتى صار عيشهم التمر أو الشعير أجزئته أن يطعم ثلاثين مسكيناً بعد الثلاثين  
الذين ذكرت لك من هذا الذي صار عيش الناس قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك  
لو أطعم ثلاثين مسكيناً في بلاد غيشتهم فيها الحنطة ثم خرج إلى بلاد عيشتهم فيها التمر أو  
الشعير فأطعم هناك مما عو عيش أهل تلك البلاد أجزئ ذلك عن ظهاره قال نعم  
﴿قلت﴾ وكذلك هذا في جميع الكفارات قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت أن لم يجد الا ثلاثين

مسكينا أيجزته أن يطعمهم اليوم نصف الكفارة وغداً نصف الكفارة في قول  
 مالك (قال) لا يجزئه ذلك ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن جابر قال سألت الشعبي  
 عن الرجل يرد ذئباً على مسكينين أو ثلاثة فكرهه (وقال ابن القاسم) وإن لم يجد  
 عنده في بلاده فليعت بها إلى بلاد أخرى وذلك أني سمعت مالكا وسئل عن  
 رجل كانت عليه كفارتان فأطعم اليوم عن كفارة فلما كان من الغد أراد أن يطعمهم  
 كفارة اليمين الأخرى أو لم يجد غيرهم (قال) لا يجزئ ذلك ﴿قلت﴾ أكانت  
 هاتان الكفارتان من شيء واحد أو شيئين مختلفين (قال) إنما سألت مالكا عن  
 كفارتين في اليمين بالله فقال ما أخبرتك ﴿قلت﴾ وإن اقترمت الكفارتان فكانتا  
 عن ظهار وعن افطار في رمضان (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وقد أخبرتك من  
 قوله في كفارة اليمين بالله أنه كرهه وهذا مثله عندي ﴿ابن وهب﴾ عن بشر بن  
 منصور قال سألت يونس بن عبيد عن الرجل يكون عليه يمينان فيدعو عشرة  
 مساكين فيطعمهم ثم يدعومهم من الغد فيطعمهم فكره ذلك وقال لا ولكن يدعومهم  
 اليوم فإن حدث بين آخرين فليدعومهم من الغد إن شاء ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم في  
 كفارة الظهار أو في شيء من الكفارات أخاً أو اختاً أو ولداً أو ولداً أو ذا رحم محرم  
 (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال مالك لا يطعم في شيء من الكفارات أحداً من  
 قرابته وإن كانت نفقتهم لا تلزمه ولا يطعمهم في شيء من الكفارات التي عليه  
 ﴿قلت﴾ أيجزئ في قول مالك أن يطعم مكاتبه (قال ابن القاسم) لا يطعم مكاتبه ولا  
 مكاتبه غيره ولا عبداً ولا أم ولد ولا أحداً من أهل الذمة (قال) وقال مالك ولا يجزئ  
 أن يطعم في الكفارات كلها إلا حراً مسلماً وقد قاله ربيعة ونافع مولى ابن عمر وغيرهما  
 قال نافع نصراني وقال ربيعة وغيره من أهل العلم نصراني ويهودي وعبد ﴿قلت﴾  
 أفيجزئ أن يطعم الأغنياء (قال) قال الله تعالى في كتابه فاطعام ستين مسكيناً فلا يجزئه  
 الأغنياء ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم ذمياً أو عبداً في شيء من الكفارات أيميد (قال)  
 نعم أنه ييمد وكذلك أن أطعم الأغنياء أنه ييمد أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم بعض

من قال مالك لا أحب أن يطعم أحدا من قرابته وإن كانت فقته لا تلزمه أيبدأم لا (قال) لا يبيد أن كانوا مساكين (قال ابن القاسم) قلت للمالك الصبي الموضع أيطعم من الكفارات (قال) نعم إذا كان قد أكل الطعام ﴿قلت﴾ ويحسبه له مالك في العدد ويجمعه مسكينا (قال) نعم قال ابن القاسم وقال لي مالك إذا كان قد بلغ أن يأكل الطعام أطمع في الكفارات وأنا أرى أنه إن كان في يمين بالله أعطي بمد النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان في كفارة الظهار أعطي بمد هشام وإن كان في فدية الأذى أعطي بمد النبي صلى الله عليه وسلم

### الكفارات بالعتق في الظهار

﴿قلت﴾ أرأيت أن أعتق عن ظهاره نصف عبد لا مال له غيره ثم اشتري بمد ذلك النصف الباقي فأعتقه عن ظهاره أيجزئه أم لا (قال) لا أرى أن يجزئه وما سمعت من مالك في هذا بعينه شيئا إلا أن مالكا قال في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصفه فيقوم عليه فلا يوجد له مال فيرق نصفه لصاحبه ثم يوسر الذي أعتق بمد ذلك فيشتري النصف الباقي أو يره أو يوهب له أو يوصى به له فيقتله أنه لا يعتق عليه فلما كان إذا اشترى النصف الباقي لم يعتق عليه لم يجزه عن ظهاره وإن أعتق النصف في الذي اشترى عن ظهاره لم يجزه أيضاً لأنه قد كان حين ملكه لا يعتق عليه إلا بعتق من ذي قبل والظهار لا يكون فيه تبعيض العتق ولو كان الشريك المعتق لنصفه عن ظهاره موسراً لم يجزه النصف الباقي إن قوم عليه عن ظهاره ألا ترى أنه لما أعتق نصفه لزمه أن يقوم عليه النصف الباقي لما أفسد فيه قبل أن يتم كفارته فصار هذا النصف معتقاً عليه بحكم ألا ترى أن الذي يشتري بشرط لا يجزئ ولا يجزئ من جرى فيه عقد عتق من مدبر أو مكاتب أو معتق إلى أجل أو أم ولد أو بعض من يعتق عليه إذا ملكه لأنه لا يستطيع أن يملكه ملكاً تاماً وكذلك النصف الذي وجب عليه تقويمه لا يستطيع أن يملكه إلا إلى عتق لما دخله من العتق وأنه يعتق عليه بحكم ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال إن اشتريت فلانا فهو حر فاشتراه عن



ظهاره (قال) لا يحرزته لأن مالكا قال من اشترى أحدا ممن يعتق عليه فأعتقه  
 في ظهاره قال لا يحرزته ولا أرى أن يحرزته إلا رقة يملكها قبل أن تعتق عليه فكذلك  
 مسئلتك هذه لانه لا يملكها حتى تعتق عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترى أبا نفسه  
 عن ظهاره هل يحرزته في قول مالك (قال) قال لي مالك غير صرة لا يحرزته ﴿قلت﴾  
 وكذلك ان اشترى من ذوى المحارم ممن يعتق عليه فاشتراه عن ظهاره أيجزئه (قال)  
 لا يحرزته ذلك في قول مالك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك  
 ﴿قلت﴾ أرايت ان وهب له أبوه قبله ونوى به عن ظهاره أيجزئه (قال) لا يحرزته  
 ﴿قلت﴾ وكذلك ان أوصى له به قبله عن ظهاره (قال) لا يحرزته ﴿قلت﴾ وكذلك  
 ان ورثه فنوى به عن ظهاره (قال) كذلك أيضا لا يحرز ﴿قلت﴾ هل يحرز  
 المكاتب والمدر ولم الولد في كفارة الظهار أو في شيء من الكفارات (قال) قال مالك  
 لا يحرز ذلك ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب الذي يؤد شيئا من نجومه هل يحرز في  
 قول مالك في شيء من الكفارات (قال) لا يحرز في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت  
 ما في بطن الجارية هل يحرزته ان أعتقه في شيء من الكفارات (قال) لا يحرز  
 ﴿قلت﴾ ويكون حراً ولا يحرز (قال) نعم ان ولدته فهو حر ولا يحرز ﴿قلت﴾  
 أرايت ان أعتق عبداً عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات على مال يجعله عليه ديناً  
 يؤديه المبيد اليه يوم ما (قال) لا يحرزته ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق رجلاً عبداً  
 من عبيده عن رجل عن ظهاره على جعل جعله له أ يكون الولاء للذي أعتق عنه  
 ويكون الجعل لازماً للذي جعله له (قال) نعم ولا يحرزته عن ظهاره والجعل له لازم  
 والولاء له وهذا يشبه عندي أن يشتريها بشرط فيعتقها عن ظهاره فلا يحرزته ذلك  
 وهو حر والولاء له اذا أعتقه ﴿قلت﴾ أرايت اذا أعتق عن ظهاره عبداً أقطع اليد  
 الواحدة (قال) قال مالك لا يحرزته ﴿قلت﴾ فان كان مقطوع الاصبع أو الاصبعين  
 (قال ابن القاسم) لا يحرزته ﴿قلت﴾ أرايت ان كان أجذم أو أبرص أو مجنوناً أيجزئ  
 في قول مالك (قال) أما الاجذم فلا يحرز في قول مالك وكذلك المجنون لا يحرز

في قوله وأما الارض فسمعت مالكا يقول في الاصم انه لا يجزئ في الكفارات  
 فلاصم أيسر شأنا من الاربرص والاربرص لا يجزئ (وقال) غيره في الاربرص ان  
 كان خفيفا ولم يكن مرضا أجزأه ﴿قلت﴾ أرايت الخصى والمحبوب أيجوز في  
 الكفارات في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني رأيت مالكا  
 يضعف شأن الخصى في غير وجه واحد سمعته يكره أن يكون الخصى إماما رابيا  
 في مساجد القبائل أو في مساجد الجماعات والخصى انما ارتفع عنه لما صنع فيه من  
 الباطل حين أشوه وقد انتقص بدنه فقير الخصى أحب الي من الخصى في الكفارات  
 ولا يعجبني أنا ذلك ﴿قلت﴾ هل يجزئ الاخرس في شيء من الكفارات (قال)  
 قال مالك لا يجزئ ﴿قلت﴾ ولا الاعمي (قال) قال مالك ولا الاعمي لا يجزئ ﴿قلت﴾  
 أرايت المجنون الذي يحن ويشيق هل يجزئ في شيء من الكفارات (قال) قال مالك  
 لا يجزئ وقد قال مالك لا يجزئ الاصم ﴿قلت﴾ وهل يجزئ المفلوج اليبس الشق  
 (قال) لا يجزئ ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق عن ظهاره أو في شيء من الكفارات  
 عبدا مقطوع الاذنين هل يجزئه ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا  
 الا أنه كره الاصم وقاله لا يجزئ فالمقطوع الاذنين عندي بهذه المنزلة ﴿قلت﴾  
 أرايت ان أعتق عبدا مقطوع الابهام أو الابهامين جميعا أيجزئه في الكفارة في ظهاره  
 أو في شيء من الكفارات في قول مالك (قال) لا يجزئه لان مالكا قد قال فيما هو  
 أخف من هذا انه لا يجزئه ﴿قلت﴾ أرايت الاشل هل يجوز في شيء من الكفارات  
 في قول مالك (قال) لا وقد قال غيره في مقطوع الاصبع انه يجزئ ﴿قلت﴾ أرايت  
 ان أعتق عبدا عن ظهاره من امرأتين ولا ينوي به عن واحدة منهما ثم نوى به عن  
 احدهما بعد ذلك (قال) لا يجزئه ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق عبدا عن ظهاره عن  
 امرأتين جميعا ثم أعتق بعد ذلك رقبة أخرى أيجزئه ذلك (قال) لا يجزئه ذلك وان  
 أعتق بعد ذلك رقبة أخرى لم يجز عنها لان الاولى انما أعتقت عنها فصار ان  
 أعتق عن كل واحدة نصف رقبة فلا يجزئ ولا يجزئ أخرى بعدها وان جبرها

وانما يجزئ أن لو أعتق رقبة عن واحدة منهما وان لم ينوها ثم أعتق بعد ذلك رقبة  
أخرى أجزأت عنه لانا علمنا أنه انما خص بالرقبة واحدة منهما ولم يشركهما فيها فلما  
أعتق الاخرى لم تبال الاولى لا يتها كانت الاولى أو للآخرة الا أنه لا يطاق واحدة  
منهما حتى يتق رقبة الاخرى وهذا أحب ماسمعه **﴿قلت﴾** رأيت ما لم يذكر الله  
في القرآن مؤمنة أتجوز فيه اليهودية والنصرانية **(قال)** قال مالك لا يجوز في شيء من  
الكفارات في العتق الا مؤمنة وقال ولا يطعم في شيء من الكفارات الا مؤمن لا  
يطعم منها غير المؤمنين **﴿قلت﴾** رأيت ان أعتق عن ظهاره عبدا أعور أيجزئه ذلك في  
قول مالك **(قال)** قال مالك نعم يجزئه **﴿قلت﴾** فهل يجوز مالك العتق في الكفارات  
في الظهار وفي الايمان وفي غير ذلك من الكفارات العبد الميب اذا لم يكن عيه فاحشا  
**(قال)** سألت مالكا عن الاعرج يعتق في الكفارات فقال لي ان كان شيئا خفيفا أجزأ  
ذلك عنه وأحب ما فيه الى أنه ان كانت هذه العيوب التي ذكرت شيئا خفيفا مثل  
الرجة الخفيفة والجذع في الاذن وقطع الانملة وطرف الاصبع وما أشبهه فأرجو أن  
يجزئ في الكفارات كلها اذا كان مؤمنا وما كان من ذلك عيبا مضرا به حتى يتقصه  
ذلك نقصانا فاحشا أو يتقصه فيما يحتاج اليه من غنائه وجزائه رأيت أن لا يجوز في  
الكفارات **﴿قلت﴾** رأيت العبد الصغير والامة الصغيرة هل يجوز في كفارة الظهار  
**(قال)** سألت مالكا عن ذلك فقال نعم يجوز وان كان صغيرا اذا كان ذلك من قصر  
النفقة **(قال)** مالك وأحب ذلك الى أن يعتق من صلي وصام ففنى قوله من صلي وصام  
أي من قد عقل الاسلام والصلاة والصيام **(قال)** ثم سمعته بعد ذلك وابتدأنا بالقول  
فقال ان رجلا يختلف الى في ظهار عليه يريد أن يعتق صبيا فنيهته عن ذلك وهو يختلف  
الى لأرخص له فلم أر يحمل قوله ذلك اليوم الا أن الرجل كان غنيا فلذلك لم يأمره  
مالك بذلك ولذلك نهاه **(قال)** ولقد سألت مالكا عن العجى يشتره فيعتقه عن  
ظهاره **(قال)** نعم ان كان من ضيق النفقة فأرجو أن يجزئ **(قال)** قال مالك  
ومن صلي وصام أحب الى **﴿قلت﴾** رأيت ان أعتق رجلا عبدا من عبيده عن رجل

عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات فبلغه فرضي بذلك أجزئه ذلك من ظهاره  
ومن الكفارات التي وجبت عليه في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك  
النساعة ولكن مالكا قال إذا مات الرجل وقد جامع امرأته بعد مظاهرها فيها فوجبت  
عليه كفارة الظهار فأعتق عنه رجل رقبة عن ظهاره ذلك أن ذلك مجزئ عنه  
وكذلك قال مالك في الكفارات إذا مات الرجل وعليه شيء من الكفارات فكفر  
عنه رجل بعد موته أنه مجزئ عنه فأرى أن ذلك مجزئ عنه إذا كفر عنه وهو حي  
فرضي بذلك لأن مالكا قال أيضاً في الذي يمتق عبداً من عبيده عن رجل من الناس  
أن الولاء للذي أعتق عنه وليس الولاء للذي أعتق وقد قال غيره لا يجزئ عنه  
(وقد قال ابن القاسم) غير هذا إذا كان يأمره وهو أحسن من قوله هذا ألا ترى  
أن الذي أعتق عنه بنير أمره أن قال لا أجزئ أن ذلك ليس بالذي يرد العتق وإن قال  
قد أجزأت فانما أجاز شيئاً قد فات فيه العتق ألا ترى أن الله تبارك وتعالى يقول  
ثم يمدون لما قالوا فتصير رقبة فإذا كفر عنه قبل أن يريد العودة فقد جعلت الكفارة  
في غير موضعها ألا ترى أنه لو أعتق رقبة قبل أن يريد العودة ثم أراد العودة لم يجزه  
ذلك وقد كان كبار أصحاب مالك يقولون إذا كفر المتظاهر بنير نية للجماع كما قال  
الله ثم يمدون فمضى يمدون يريدون أن ذلك لا يجزه ﴿قلت﴾ أرايت أن أعتق  
عبداً عن ظهاره وفي يد العبد مال فقال له سيده أعتقك عن ظهاري أو عن شيء من  
الكفارات على أن تعطيني هذا المال الذي عندك فقال إذا كان المال عند العبد قبل أن  
يمتق ولم يجعل السيد المال عليه ليعتق ديناً فلا بأس بذلك لأن هذا المال قد كان  
للسيد أن ينزعه وإنما اشترط أخذه من العبد فلا بأس بذلك وقد سمعت مالكا  
وسأله رجل عن رجل أوصى إليه بمتق رقبة فوجد رقبة تباع فأبى أهلها أن يبيعوها  
الا أن يدفع العبد إلى سيده مالا (قال) إن كان يتقدمه العبد فلا بأس بأن يتباعه الوصي  
ويعتقه عن الذي أوصى فرد ذلك عليه الرجل فقال أنه إنما يبيعه لمكان ما أخذ منه وإنما لم  
أدخل في ذلك بشيء والتعاضل أنا لم أدخل في ذلك بشيء هو المشتري (فقال) قال

مالك أليس يدفع إليه ذلك قدراً قال بلى قال فاشتره فأعتقه عن صاحبك ولا شيء عليك وهو يجزئ صاحبك . فستلتك تشبه هذا وأخف لأنه إنما يأخذ ماله من عبده وقد كان يجوز له أن يأخذه فلا بأس أن يشترط أخذه قال ابن وهب رحمه الله وقد قال ابن عمر ومقل بن يسار صاحبنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من أهل العلم لا تجزئ الرقبة تشتري بشرط في العتق الواجب (وقال) ابن وهب وريثة لا يجزئ الا مؤمنة (وقال عطاء) لا يجزئ الا مؤمنة صحيحة (وقال) يحيى بن سعيد وإبراهيم النخعي في الأعمى لا يجزئ (وقال) ابن شهاب مثله (وقال ابن شهاب) لا يجزئ مجنون ولا أعمى ولا أبرص (وقال يحيى) ولا أشل وقال عطاء ولا أعرج ولا أشل (وقال) إبراهيم والحسن يجزئ الأعور وكان إبراهيم يكره المثلوب على عقله (وقال) ربيعة لا تجزئ أم الولد ولا المكاتب (وقال) إبراهيم النخعي والشعبي لا تجزئ أم الولد (وقال) ابن شهاب لا يجزئ المدبر لما عقد له من العتق وإن أبا هريرة وفضالة بن عبيد قالوا يمتق ولد الزنا فيمن عليه عتق رقية وقاله عبد الله بن عمر وريثة (قال) ابن شهاب ويحيى بن سعيد وريثة وعطاء وخالد بن أبي عمران يجزئ الصبي الصغير المريض في الكفارة وقاله الليث . والأجور على قدر ذلك بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي الرقاب أفضل فقال أغلاها ثمنًا وأنفسها عند أهلها

— فيمن صام شهراً قبل رمضان وشهر رمضان —

قلت رحمه الله لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً كان عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار فصام شهراً قبل رمضان ورمضان وينوي بـرمضان شهر ظهاره جاهلاً بظن أن رمضان يجزئه من ظهاره ويريد أن يقضي رمضان في أيام آخر (فقال) لا يجزئه من رمضان ولا من ظهاره شهر رمضان قال ابن القاسم رحمه الله وسألت مالكا عن الرجل يكون عليه صيام شهرين في تظاھر أو قتل نفس خطأ فيصوم ذا القعدة وذا الحجة فقال لي لا أرى ذلك يجزئ عنه وليتدى الصيام شهرين متتابعين أحب إلى (قال)

قلت له يا أبا عبد الله انه دخل فيه جهالة ورجا أن ذلك يجزئه فقال وما حمله على ذلك فقلت الجهالة ويظن أن ذلك يجزئه فقال عسى أن يجزئه وما هو عندي بالين وقال وأحب ذلك إلى أن يتدى (قال) فقال له بعض أصحابنا أفرأيت من سافر في شهري صيام التظاهر فرض فيهما فأفطر فقال اني أخاف أن يكون انما هييج عليه مرضه السفر حر أو برد أصابه ولو أستيقن أن ذلك من غير حر أو برد أصابه لرأيت أن يني على صيامه ولكني أخاف

❦ في أكل التظاهر ناسيا أو وطئه امرأته ❦

❦ قلت ❦ أرايت من أكل وهو يظن أن الشمس قد غابت وهو صائم في ظهار أو نذر أو قتل نفس أو فيما كان من صيام أليس سبيله سبيل من تسحر في الفجر وهو لا يعلم في قول مالك (قال) نعم هو سبيله عند مالك في جميع ذلك ❦ ابن وهب ❦ عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار في الرجل يفطر في اليوم للمقيم يظن أن الليل قد دمل عليه في الشهرين المتتابعين (قالا) نرى أن يبدله ولا يستأنف شهرين آخرين ❦ ابن وهب ❦ وقاله سليمان بن يسار وربعة بن أبي عبد الرحمن ❦ قلت ❦ أرايت من صام شهرين متتابعين من ظهار فوطئ امرأته قبل أن يتم الشهرين ليلا ناسيا أو نهارا (فقال) قال لي مالك من وطئ امرأته وقد ظاهر منها وقد كان صام بعض الصيام من قبل أن يظأ أو تصدق بحل الصدقة قبل أن يظأ ثم وطئ (قال) فقال مالك يتدى الصيام والطعام (قال ابن القاسم) ولم يقل لي مالك ناسيا لافي ليل ولا في نهار ولكني أرى أن يكون ذلك عليه وإن كان ناسيا لأنه لو طلقها البتة وقد وطئها ناسيا لم يضع عنه نسيانه الكفارة التي وجبت عليه ولو طلقها قبل أن يمسا وقد عمل في الكفارة لم يكن عليه أن يتم ما بقي من الكفارة (قال) فأرى الكفارة قد وجبت عليه بوطئه اياها ناسيا كان أو متعمدا ليلا كان أو نهلا ❦ قال محنون ❦ وقد قال بعض رواة مالك وهو ابن نافع اذا أخذ في الكفارة قبل الطلاق ثم طلق فأنتم ان ذلك يجزئه لأنه حين ابتداء كان ذلك جائزا له ولأنه ممن كانت

الودة له جائزة قبل أن يطلق ﴿قلت﴾ لابن القاسم وكان مالك يقول إذا ظاهر منها ثم وطئها قبل الكفارة ثم طلقها أو ماتت بعد أن وطئها إن عليه الكفارة وقد لزمته على كل حال وإن طلقها أو مات فلا بد من الكفارة لأنه وطئ بمسد الظهر فبالوطء لزمته الكفارة وإن لم يطأ بعد أن ظاهر حتى طلق فلا كفارة عليه (قال) نعم هذا قول مالك لي وقد ذكرت آثار هذا قبل هذا ﴿قلت﴾ أ رأيت أن ظاهر منها ثم طلقها البتة أو غير البتة قبل أن يطأها من بعد ما ظاهر منها ثم تزوجها بعد زوج أ يرجع عليه الظهر ولا يكون له أن يطأ حتى يكفر (قال) قال مالك نعم لا يطؤها إذا تزوجها بعد أن طلقها حتى يكفر كان ذلك الطلاق ثلاثاً أو واحدة ﴿قلت﴾ أ رأيت من ظاهر من امرأته أنه أن يطأ جواربه ونساءه غيرها قبل أن يكفر وفي خلال الكفارة أيضاً في قول مالك (فقال) قال مالك نعم يطأ غيرها من نساءه وجواربه قبل أن يكفر وفي خلال الكفارة ليلاً

— ﴿قلت﴾ في القيء في صيام الظهر —

﴿قلت﴾ أ رأيت من تقي في صيام من ظهر أ يستأنف أم يقضى يوماً مكانه يصله بالشهرين (فقال) يقضى يوماً يصله بالشهرين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

— ﴿قلت﴾ في مرض المتظاهر من امرأته وهو صائم —

﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك من مرض في صيام الظهر فأفطر فانه إذا صح وقوى على الصيام صام وبني على ما كان صام قبل ذلك وإن هو صح وقوى على الصيام فأفطر يوماً من بعد قوته على الصيام استأنف الصوم ولم يبين (قال) ومن أفطر يوماً من قضاء رمضان متعمداً لم يكن عليه الا قضاء ذلك اليوم ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فحاضت في الشهرين ولم تصل أيام حيضتها بالشهرين أ تستأنف أم لا (قال) قال مالك تستأنف إن لم تصل أيام الحيض بالشهرين ﴿قلت﴾ أ رأيت رجلاً ظاهر من امرأته وهو ممن لا يجد رقبة فرض أيجوز له أن يطعم (فقال) ما سمعت من مالك فيها شيئاً الا أن مالكا قال لي إذا ظاهر فصام ثم مرض فانه إن

صَحَّحَ بِي عَلَى مَا صَامَ فَإِنْ فَرَطَ حِينَ ضَخَّ اسْتَأْنَفَ الشَّهْرَيْنِ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ قَوْلَ  
 اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاطْعَامَ سِتِينَ مَسْكِينًا كَيْفَ هَذَا الَّذِي  
 لَا يَسْتَطِيعُ وَمَنْ هُوَ (قَالَ) مَا حَفِظْتُ مِنْ مَالِكَ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ عِنْدِي الصَّحِيحُ  
 الَّذِي لَا يَقْوَى عَلَى الصِّيَامِ مِنْ كِبَرٍ أَوْ ضَعْفٍ فَإِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ هُوَ صَحِيحٌ  
 لَا يَقْوَى عَلَى الصِّيَامِ وَإِنِّي لَا أَرَى أَنَّ كُلَّ مَنْ مَرَضَ مِثْلَ الْأَمْرَاضِ الَّتِي يَصْحَبُ  
 مِنْ مِثْلِهَا النَّاسُ أَنَّهُ إِنْ ظَاهَرَ وَهُوَ فِي ذَلِكَ الْمَرَضِ أَنَّهُ يَنْتَظِرُ حَتَّى يَصْحَبَ مِنْ ذَلِكَ  
 الْمَرَضِ ثُمَّ يَصُومَ إِذَا كَانَ لَا يَجِدُ رَقَبَةً وَكُلَّ مَرَضٍ يَطُولُ بِصَاحِبِهِ فَلَا يَدْرِي  
 أَبِئْسَ مِنْهُ أَمْ لَا يَبِئْسَ لَطَوَّلَ ذَلِكَ الْمَرَضُ بِهِ وَلَعَلَّهُ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى أَهْلِهِ فَأَرَى أَنَّ يَطْعَمُ  
 وَيَلْبَسُ بِأَهْلِهِ وَإِنْ صَحَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَجْزَأُ عَنْهُ ذَلِكَ الطَّعَامُ لِأَنَّهُ مَرَضُهُ كَانَ لِإِيَّاسَا (وَقَالَ)  
 أَشَبَّ إِلَّا أَنْ يَطُولَ مَرَضُهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ يَرْجَى بَرْؤُهُ وَقَدْ احْتَاجَ إِلَى أَهْلِهِ فَانْهَ يَكْتَفِرُ  
 بِالطَّعَامِ ﴿ابْنُ وَهْبٍ﴾ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ  
 أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي تَقْطَعُ صِيَامَهَا الْحَيْضَةُ لَهَا رَخْصَةٌ فِي صِيَامِ الشَّهْرَيْنِ  
 الْمُتَابَعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْحَيْضَةُ تَقْطَعَ عَلَيْهَا الصِّيَامَ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهَا

### ﴿حَدَّثَ﴾ فِي كِفَارَةِ التَّظَاهَرِ ﴿حَدَّثَ﴾

(قَالَ) وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ تَظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ لَهُ فِي غَيْرِ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ إِنْ عَلَيْهِ  
 فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ كِفَارَةٌ كِفَارَةٌ وَلَا يَجْزِيهِ كِفَارَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ أَعْتَقَ  
 أَرْبَعَ رِقَابٍ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ عَنْهُنَّ أَيْجَزُهُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَسْمِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ رَقَبَةً بَيْنَهُمَا  
 (قَالَ) نَعَمْ يَجْزِيهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرِكْ بَيْنَهُنَّ فِي الْمَتَقِ وَأَمَّا صَارَتْ كُلُّ رَقَبَةٍ لِمَرْأَةٍ  
 وَذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ لَهُنَّ مِنْ وَلَئِنَّهُنَّ شَيْءٌ (قَالَ) وَإِنْ أَعْتَقَ ثَلَاثَ  
 رِقَابٍ عَنْ ثَلَاثِ أَجْزَاءٍ وَإِنْ لَمْ يَسْمِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَقَبَةً فَإِنْ أَعْتَقَ الثَّلَاثَ  
 الرِقَابَ عَنْ النِّسْوَةِ الْأَرْبَعِ لَمْ يَجْزِيهِ الرِقَابُ فِي ذَلِكَ مِنْ ظَهَرَهُ إِذَا نَوَى مِنْ هُنَّ عَنْ  
 جَمِيعِهِنَّ لِأَنَّهُ أَمَّا أَعْتَقَ عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ رَقَبَةٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتَقَ رَقَبَةً أُخْرَى  
 فَيَجْزِي عَنْهُ ذَلِكَ وَلَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ ثَلَاثٍ وَحَاشَى وَاحِدَةٍ مِنْ نِسَائِهِ لَمْ يَنْوَاهَا بَيْنَهُمَا



لم يكن له أن يطأ حتى يمتق الرقبة الرابعة فيطوهم ولو ماتت واحدة منهم أو طلقها لم تجزه الثلاث حتى يمتق رقبة فيجوز له الوطء حين أعتق ثلاثاً عن ثلاث ولم يمتقن عن جميعهن لأن لا ندرى أيهن الباقية فلما أعتق الرقبة الرابعة كان قد استكمل عنهن الكفارات ولم يشرك بينهن في أصل المقت فلما ماتت واحدة أو طلقها قلنا لا نشك أن اثنين ممن بقى قد وقعت لهن الكفارة والآخرى التي ماتت أو بقيت فلا يطأ واحدة منهم حتى يمتق رقبة احتياطاً للتي بقيت فتستكمل الكفارة وأما الذي لا يجزئ عنه أن يمتق رقبة إذا ماتت واحدة منهم أو طلقها إذا أعتق ثلاثاً عن أربع فينبغي أن يكون قد جمل لكل واحدة منهم في العتق نصيباً فلا تجزئه حتى يمتق أربع رقاب سواهن (قال) وإن صام ثمانية أشهر متتابعات يريد بذلك الكفارة عنهن أشركهن جميعاً في صيام كل يوم كما أشركهن في العتق لم أر ذلك يجزئ عنه إلا أن ينوي بالصيام كفارة كفارة وإن لم يوقع ذلك على واحدة من نسائه بعينها كما وصفت لك في العتق فيجزي ذلك عنه وأما الطعام فأرى أن ذلك مجزئ عنه وذلك أني رأيته مجزئاً عنه لأنه لو ماتت واحدة منهم وقد أطعم عنهن عشرين ومائة مسكين سقط من ذلك حظ الميتة وجبر بما كان أطعم عن الثلاث اللاتي بقين عنده بقية الاطعام وذلك أنه لا بأس أن يفرق الاطعام ولو أطعم اليوم عن هذه عشرين وعن هذه غداً ثلاثين وعن الأخرى بعد ذلك أربعين وعن الأخرى مثل ذلك ثم جبر ما بقي بعد ذلك عنهن بأجزأه فلذلك رأيته مجزئاً عنه وإن لم ينو واحدة منهم فن مات منهم فصل في أمرها كما فسر لك يجبر ما بقي من الكفارة ويسقط قدر حفظها لأنه أطعم عنهن كلهن ولم ينو واحدة من واحدة فهذا الذي أرى والله أعلم بالجواب إلا أن يطعم فيشركن أيضاً في الاطعام في كل مسكين فلا يجزئ ذلك عنه إلا أن ينوي به مداً لكل مسكين في كفارته وإن لم ينو امرأة بعينها فذلك يجزئه لأنه أطعم عنهن ولم ينو واحدة فهذا الذي أرى والله أعلم (قلت)

أرأيت رجلاً ظاهراً من أربع نسوة له في كلفة واحدة فصام شهرين متتابعين عن

واحدة منهن فجاء في شهري صيامه بالليل واحدة من نسائه ممن لم ينو الصوم عنها  
 أيفسد ذلك صومه عن هذه التي نوى بالصوم عنها فقال نعم **قلت** ﴿ ولم وانما نوى  
 بالصيام واحدة منهن (قال) لانه لو حلف على ثلاثة أشياء بيمين واحدة كقوله والله  
 لا ألبس قميصاً ولا آكل خبزاً ولا أشرب ماء ثم فعل واحدة منهن حنث فوجب  
 عليه الكفارة ولا شيء عليه فيما بقي مما كان حلف عليه ان فعله لو فعله (قال) وما  
 بين لك ذلك أيضاً أنه لو كفر في قول من يقول لا بأس بأن يكفر قبل  
 الحنث وقد قال مالك أحب الي أن يكفر بعد الحنث قال وان كفر قبل الحنث  
 رجوت أن يجزئه في هذه الاشياء الثلاثة قبل أن يفعل واحدة منهن وان نوى  
 بالكفارة عن شيء واحد من هذه الاشياء الثلاثة ان أراد أن يفعله ولم يخطر له  
 الاثنان الباقيتان في كفارته وانما أراد بكفارته عن ذلك الشيء الواحد ثم فعل  
 بعد الكفارة هذين اللذين لم يرد بالكفارة عنهما فانه لا يجب عليه كفارة  
 أخرى في فعله وتجزئه الكفارة الاولى من الثلاثة الاشياء التي حلف عليها (قال)  
 وهذا رأيي ولقد سئل مالك عن رجل حلف بعتق رقبة أن لا يطأ امرأته فكان في  
 ذلك مولياً فأخبر أن الایلاء عليه فاعتق رقبة في ذلك ارادة اسقاط الایلاء عنه أترى  
 ذلك مجزئاً عنه ولا إيلاء عليه (فقال) نعم وان كان أحب الي أن لا يعتق الا بعد  
 ما يحنث ولكن ان فعل فهو مجزئ عنه فهذا بين لك ما كان قبله (قال) ومما بين  
 لك ذلك لو أن رجلاً ظاهر من ثلاث نسوة له في كلمة واحدة فوطئ واحدة منهن  
 ثم كفر عنها ونسى الباقيتين أن يدخلهما في كفارته وانما أراد بكفارته لمكان ما ووطئ  
 من الاولى لكان ذلك مجزئاً عنه في الثنتين الباقيتين ولم يكن عليه فيما بقي شيء (قال)  
 وقال مالك من ظاهر من امرأته فصام شهراً ثم جامعها في الليل (قال) يستأنف ولا  
 يبنى وكذلك الاطعام لو بقي من المساكين شيء

— جامع الطهارة —

**قلت** ﴿ أرايت المرأة اذا ظاهر منها زوجها هل يجب عليها أن تمتعه نفسها (قال)

قال مالك نعم تمنع نفسها (قال) ولا يصلح له أن ينظر الى شعرها ولا الى صدرها (قال)  
 فقلت لمالك أفينظر الى وجهها (فقال) نعم وقد ينظر غيظه أيضا الى وجهها ﴿قلت﴾  
 فان خشيت منه على نفسها أرفع ذلك الى الامام قال نعم ﴿قلت﴾ ويرى مالك  
 أيضا للامام أن يحول بينه وبينها (فقال) بئني ذلك عن مالك (قال) وسمعت مالكا  
 وسئل عن امرأة طلقها زوجها تطليقة فارجمها ولم يشهد على رجعتها فامتنعت منه  
 المرأة وقالت لا أمكنك حتى تشهد (قال مالك) قد أصابت ونعم ما صنعت ﴿قلت﴾  
 أرايت الرجل يصوم ثلاثة أيام في الحج ثم يجحد عن الهدي في اليوم الثالث هل  
 ينتقض صومه (قال مالك) يعفى على صيامه ﴿قلت﴾ وان كان أول يوم صام وجد  
 ثمن الهدي (فقال) قال مالك ان شاء أهدي وان شاء تمدى في صيامه ﴿قلت﴾ وكذلك  
 صيام الظهار اذا أخذ في الصيام ثم أيسر (فقال) قال مالك اذا صام يوما أو يومين في  
 الظهار ثم أيسر فليعتق أحب اليّ وان كان صام أكثر من ذلك تمدى في صيامه  
 (قال ابن القاسم) وقتل النفس عندى مثل الظهار ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن أراد  
 الصيام في جزاء الصيد (فقال) يصوم مكان كل مد يوما في قول مالك (وقال مالك)  
 في الأذى من كان به أذى من رأسه فالصيام فيه ثلاثة أيام والطعام فيه ستة مساكين  
 لكل مسكين مدين مدين (قال) وقال مالك وكفارة اليمين اطعام عشرة مساكين  
 مدّا مدّا لكل مسكين وكل شئ من الكفارات أيضا سواء كفارة الظهار وكفارة  
 الأذى من قتل النفس والطعام في الجزاء فكل شئ من هذا مدّا مدّا لكل مسكين  
 (وقال مالك) في كفارة الظهار انه ان لم يجد الا ثلاثين مسكينا فأطعمهم ثم أراد أن يرد  
 عليهم الثلاثين مدّا الباقية لم يجزه أن يرد عليهم ولا يجزئه الا أن يطعم ستين مسكينا

﴿تم كتاب الظهار من المدونة الكبرى بحمد الله وتوفيقه وصلى الله  
 على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا﴾

﴿ويليه كتاب الايلاء واللعان﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين

— كتاب الايلاء واللعان —

— ما جاء في الايلاء —

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان حلف أن لا يوطأ امرأته أربعة أشهر أو يكون موليا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا ﴿ قلت ﴾ فان زاد على الاربعة الاشهر ( قال ) اذا زاد على الاربعة الاشهر يمين عليه فهو مول ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان حلف أن لا يفتنبل من امرأته من جنباته أن يكون موليا ( قال ) نعم يكون موليا لان هذا لا يقدر على الجماع إلا بكفارة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان آلى منها بجم أو بعمرة أو بصوم أو بعتق أو بطلاق أو بهدى أن يكون موليا في قول مالك ( قال ) قال مالك نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال ان قربتك فعلي أن أصلى مائة ركعة أن يكون موليا قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا قال والله لا أقربك حتى يقدم فلان أن يكون موليا في قول مالك ( قال ) قال لى مالك في رجل قال لعريم له والله لا أطأ امرأتي حتى أوفيك حقا انه مول فكذلك مستثلك عندى تشبه هذا ﴿ قلت ﴾ وكل من حلف أن لا يوطأ امرأته حتى يفعل كذا وكذا فهو مول في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان ذلك الشيء مما يقدر على فعله أو مما لا يقدر على فعله فهو سواء وهو مول ( قال ) نعم لان مالك قال في الرجل يقول لا امرأته ان وطئتك فأنت طائى البتة ففعله وبره فيها لا يكون الا حاشا فرأى مالك أنه مول وكأن من حجته أو حجة من

احتج عنه وأنا أشك في قوله أرأيت أن رضيت بالاقامة أ كنت أطلقها فكذلك  
عندي كل مالا يستطيع فعله والى فيه لم يجعل عليه بطلاق لعلها أن ترضى فلا يكون  
فيه إيلاء. ومما بين لك ذلك أن لو قال رجل أن وطئت حتى أمس السماء فلي كذا  
وكذا فقالت لا أريد أن تطأني وأنا أقيم كان ذلك لها ولم تطلق عليه ﴿قال سحنون﴾  
الا أن المرأة ان قامت في الأمرين جميعا على زوجها قبل مضي الأربعة أشهر  
أو بعد مضيها فإن الذي حلف بطلاق البتة أن لا يبطأ أبدا يطلقها عليه السلطان ولا  
يمكنه من وطئها وليس هو ممن يوقف على فيء. وأما الأخرى فإن قامت قبل مضي  
الأربعة أشهر لم يجعل عليه شيء لأن فيه الوطء وبه يحنث وإن قامت بعد مضي  
الأربعة وقف فاما فاء فأحنث نفسه والا طلق عليه السلطان ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال  
ان قربتك فلي كفارة أو قال على يمين أ يكون موليا (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت  
ان قال والله لا ألتقي أنا وأنت سنة أ يكون همذا موليا في قول مالك أم لا (قال)  
سمعت مالكا يقول كل يمين لا يقدر صاحبها على الجماع لمكناها فهو مول فإن  
كان هذا لا يقدر على الجماع لمكان يمينه هذه فهو مول ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن  
سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال ان الإيلاء في المسيس فلو أن رجلا حلف أن لا يكلم  
امرأته سنة فإن كلمها فهي طالق البتة ثم ترك كلامها ووطئها لم يكن عليه إيلاء ولو  
أن رجلا حلف أن لا يبطأ امرأته وهو يكلمها كان قد آلى منها ووقف حتى يرجع  
أو يطلق وإن مضت الأربعة الأشهر لم يكن ذلك طلاقا على ذلك أدركنا الناس فيما  
مضى ولكنه يوقف حين يؤبه له حتى يفيء أو يطلق ﴿ابن وهب﴾ قال  
يونس وقال ابن شهاب ان حلف أن لا يكلم امرأته وهو في ذلك يمسه فلا نرى ذلك  
يكون من الإيلاء ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك ولا يكون الإيلاء في هجره الا أن  
يحلف في المسيس

— فيمن قال لامرأته والله لا أطولك ان شاء الله —

﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف بالله أن لا يقرب امرأته ان شاء الله أ يكون موليا وقد

استثنى في يمينه (قال) سألت مالكا عنها فقال هو مول (قال سحنون) وقال غيره انه لا يكون موليا (قلت) أرأيت هذا الذي استثنى في يمينه هل له أن يظأ بنير كفارة في قول مالك قال نعم (قلت) فإذا كان له أن يظأ بنير كفارة فلم يجعله مالك موليا وهو يظأ بنير كفارة (قال) لانه اذا تركها أربعة أشهر ولم يظأها فلها أن توقفه لان اليمين التي حلف بها هي في رقبته الا أن فيها استثناء فهو مول منها يمين فيها استثناء فلا بد من التوقيف اذا مضت الاربعة الاشهر اذا طلبت امرأته ذلك وان كان له أن يظأ بنير كفارة لان اليمين لازمة له ولم تسقط عنه وانما تسقط عنه بالجماع ألا ترى أنه حالف الا أنه حالف بيمين فيها استثناء فهو حالف وان كان في يمينه استثناء

فمن قال على نذر أن لا أقربك

(قلت) أرأيت ان قال على نذر أن لا أقربك (قال) اذا قال على نذر في قول مالك هي يمين فاذا كانت يميناً فهو مول (قلت) أرأيت ان قال على عهد الله أو الميثاق أو قال كفالة الله أيكون موليا (قال) هذه كلها عند مالك أيمان فاذا كانت أيمانا فهو مول (قلت) فان قال على ذمة الله (قال مالك) أراها يمين (قال ابن القاسم) وأراه موليا (قلت) أرأيت ان قال وقدرة الله وعظمة الله وجلال الله (قال) هذه كلها ايمان (قلت) أرأيت ان قال أشهد أن لا أقربك أيكون موليا (قال) قال لي مالك في أشهد ولمعري ليستا بيمين (قلت) فان قال أقسم أن لا أطأك (قال) قال لي مالك في أقسم انها ليست بيمين الا أن يكون أراد بالله (قال ابن القاسم) فان كان أراد أقسم بالله فأراه موليا لأنها يمين وان لم يقل بالله ولم يرد بالله فليس بالمولى (قلت) أرأيت ان قال أنا يهودي أو أنا نصراني ان جابمتك (قال) لا تكون هذه يميناً في قول مالك واذا لم تكن يميناً لم يكن موليا (قلت) أرأيت ان قال أعزم ولم يقل بالله أو قال أعزم على نفسي ولم يقل بالله ان قربتك (قال) قال لي مالك في أقسم اذا لم يقل بالله ما قد أخبرتك فقله عندي أعزم مثل قوله أقسم (قلت)

أرأيت ان قال أنا زان أن قربتك أكون موليا أم لا (قال) لا يكون موليا لان مالكا قال من قال أنا زان ان فعلت كذا وكذا فليس بحالف ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف ليغيبها أوليسوعنها قتر كما أربعة أشهر فوفقتة أكون موليا أم لا (قال) لا يكون هذا موليا ﴿قال﴾ ابن وهب ﴿وأخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال ان قربت امرأتى سنة فهي طالق أو قال على هدى أو عتق فضى أربعة أشهر قبل أن يصيب امرأته (قال) أرى قوله بمنزلة الايلاء والله أعلم من أجل ما عقد على نفسه لله وان لم يكن حلف ﴿ابن وهب﴾ قال يونس وسألت ربيعة عن المولى هل يجب عليه ايلاء بغير عين حلفها ولو قال على مشي أو عتق أو هدى أو عهد أو قال مالي في سبيل الله (قال) كل ما عقد على نفسه فهو بمنزلة اليمين ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال والله لا أطوك فلما مضت الاربعة الاشهر وفقتة فقال لم أرد بقولي الايلاء وانما أردت أن لا أطأها بقدمي (قال) لا يقبل قوله ويقال له جامعها حتى تدم أهلك لم ترد الايلاء وأنت في الكفارة أعلم ان شئت فكفر اذا وطئت وان شئت فلا تكفر ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال والله لا أجامعك في هذه الدار فضت الاربعة الاشهر فوفقتة أنا أمره أن يجامعها ولا يلتفت الى قوله اني أردت لأن لا أجامعها في هذه الدار (قال) نعم كذلك يقال له أخرجا وجامعها ان كنت صادقا فان كنت صادقا فلا كفارة عليك ولا تترك من غير أن تجامعها

﴿فمن قال والله لا أطوك في داري هذه سنة أوفى هذا المص﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته والله لا أطوك في داري هذه سنة وهو فيها ساكن مع امرأته فلما مضت أربعة أشهر وفقتة فقالت قد آلى مني وقال الزوج لست موليا انما أنا رجل حلفت أن لا أجامعها في داري هذه فأنا لو شئت جامعتها في غير داري بلا كفارة (قال) لا أراه موليا ولكني أرى أن يأمره السلطان أن يخرجها فيجامعها لأنني أخاف أن يكون مضارا ألا أن تترك المرأة ولا تريد ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال والله لا أطوك في هذا البصر أو في هذه البلدة (قال) هو مول لانه كانه قال

والله لا أطؤك حتى أخرج منها فإذا كان تخروجه يتكلف فيه المؤنة والكلفة فهو موله ﴿قال سعدون﴾ ألا ترى أنه إذا قال والله لا أطأ امرأتى ولك على حق كانه قال والله لا أطأ حتى أقضيك حقتك ﴿قال سعدون﴾ وقد قال مالك فى الذى يقول لا أطأ حتى أقضيك حقتك انه مول

فيمين قال ان وطئت فكل مملوك أملكه فيما أستقبل حره  
﴿أو قال كل مملوك أشتريه من الفسقاط فهو حر﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته ان وطئت فكل مملوك أملكه فيما أستقبل فهو حره (قال) لا شئ عليه وقد قال لى مالك اذا حلف الرجل فقال كل مملوك أشتريه فهو حر انه لا يمتنع عليه شئ بما سعى لان هذا مثل من قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فاذا عم فى العتق وفى الطلاق لم يلزمه ﴿قلت﴾ فان قال كل مملوك أشتريه من الفسقاط فهو حر (قال) هذا يلزمه فيه الحرية ﴿قلت﴾ ويكون به موليا ان قال ذلك لامرأته (قال) لا لانه ليس عليه يمين ان وطئها حنت بها الا أن يشتري عبداً بالفسقاط فيقع عليه الالباء من يوم يشتريه وكل يمين حلف بها صاحبها على ترك وطء امرأته كان لو وطئ لم يكن بذلك حاشا فى شئ يقع عليه حنت فلا أراه موليا حتى يفعل ذلك الشئ فيمنعه الوطء مكانه فيكون به موليا (وقد) قال غيره يكون موليا لان كل من يقع عليه الحنت بالنيء حتى يلزمه ذلك اذا صار اليه فهو مول ألا ترى أنه لو وطئ امرأته قبل أن يشتريه ثم اشتراه عتق عليه وقد قال عبد الرحمن أيضا مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته ان وطئت فكل مال أملكه من ذى قبل فى المساكين صدقة (فقال) لا شئ عليه لان مالك قال لو حلف بهذا لم يكن عليه أن يتصدق بثلث ما يفيد ﴿قلت﴾ فان قال كل مال أفيد بالفسقاط فهو صدقة ان جامعتك أ يكون موليا أم لا فى قول مالك (قال) لا وهو مثل ما فسرنا لك فى العتق ﴿قلت﴾ أرايت ان قال ان جامعتك فلى صوم هذا الشهر الذى هو فيه يمينه أ يكون موليا أم لا (قال) لا يكون هذا موليا ﴿قلت﴾ فان لم يصم



ذلك الشهر حتى خرج ثم جامعها أ يكون عليه قضاء ذلك الشهر أم لا (قال) لا يكون عليه قضاء ذلك الشهر ﴿قلت﴾ لِمَ (قال) لأن الشهر قد مضى وإنما كان يكون عليه قضاؤه لو أنه جامع قبل أن ينسلخ الشهر أو جامع وقد بقي من الشهر شيء فهذا الذي يكون عليه قضاء الايام التي جامع فيها ولا يكون عليه الايلاء ألا ترى أنه لو حلف بعتق عبده ان جامع امرأته ثم باع عبده ثم جامعها انه لا يكون موليا فكذلك الشهر اذا مضى ثم جامع بعد ذلك بمنزلة العبد الذي باعه ثم جامع بعد ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لامرأته والله لا أطوك في هذه السنة الا يوما واحداً أ يكون موليا (قال) قد اختلف فيها أهل المدينة ولم أسمع من مالك فيها شيئاً ولست أرى عليه الايلاء الا أن يطأ فان وطئ وقد بقي عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مول ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال والله لا أقربك حتى تقطعي ولدك (قال) قال مالك لا يكون هذا موليا (قال ابن القاسم) قال مالك لان هذا ليس على وجه الضرر انما أراد صلاح ولده <sup>(١)</sup> (قال) وقال مالك وبلغني عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قاله ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يقول لامرأته والله لا أقربك حتى تقطعي ولدي (قال ابن شهاب) ما نعلم الايلاء يكون الا بالحلف بالله فيما يريد المرء أن يضار به امرأته من اعتزالها وما نعلم الله فرض فريضة الايلاء الا على أولئك فيما نرى لان الذي يحلف يريد الضرر والاساءة الا أن <sup>(٢)</sup> حلفه ينزل بمنزلة الايلاء ولا نرى هذا الذي أقسم الاعتزال لامرأته حتى تقطع ولده أقسم الا على أمر يتحرى فيه الخير وليس متحرى الخير كالمضار فلا نراه وجب على هذا ما وجب على المولى الذي يولى في الغضب

(١) وجد بهامش الاصل هنا ما نصه قال فضل ولو قال والله لا أطوك هاتين السنتين حتى تقطعي ولدك لم يكن عليه ايلاء لانه لم يرد به الضرر الا أنه ان مات العسي قبل السنتين وكان فيما بقي من السنتين أكثر من أربعة أشهر كان يومئذ موليا يوقف من بعد الأربعة الأشهر وهكذا قال ابن الماجشون في ديوانه وقال أصبغ هو مول لانه يفر من وطء بمنعده به عليه ايلاء اه

(٢) كذا بالأصل ولعل المناسب فان حلفه الخ كتبه مصححه

﴿فيمين قال والله لا أجامعك سنة ونوى الجماع﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال والله لا أجامعك سنة ونوى الجماع فضت سنة قبل أن توفقه (قاله) قال مالك اذا مضت السنة فلا ايلاء عليه (قال) ولقد سألت مالكاً عن رجل آلى أن لا يمس امرأته ثمانية أشهر فلما مضت الاربعة الاشهر وقف فأبى أن ينفى فطلقت عليه ثم ارتجما فانقضت الاربعة الاشهر قبل أن تنقضي عدتها ولم يمسها أخرى رجعت ثابتة عليها ان انقضت عدتها قبل أن يمسها بعد الاربعة الاشهر ان لم يمسها (قال مالك) الرجعة له ثابتة اذا انقضت وقت اليمين وهي في عدتها فلا يمين عليه ورجعته رجعة لانه ليس هاهنا يمين تتمه من الجماع ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته والله لا أتربك ثم قال لها بعد ذلك بشهر على حجة ان تربك فلما مضت أربعة أشهر من يوم حلف باليمين الاولى وقفته المرأة عند السلطان فلم ينفى فطلق عليه السلطان فارتجما مكانه فنفى شهر آخر وحل أجل الايلاء الذي بالهج فأرادت أن توقفه أيضاً أليكون لها ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا لأن اليمين التي زاد انما هي تأكيد ألا يرى أنه لو وقف فحنث نفسه ان الحنث يجب عليه باليمينين جميعاً فكذلك اذا حلف بالطلاق اذا أبى النفي فذلك لليمينين وقد قال غيره هذا أيضاً (وقال) في رجل حلف ليجلدن غلامه جلدًا يحوز له بطلاق امرأته فباع الغلام قبل أن يجلده (قال) أو وقفه عن امرأته وأضرب له أجل المولى فاذا مضت الاربعة الاشهر ولم يرجع اليه العبد بشراء أو ميراث أو نحلة فيجلده طلقت عليه امرأته واحدة فان صار العبد اليه بشئ من الملك الاول وهي في العدة يجلده رأيت له الرجعة ثابتة وإن لم يصر اليه العبد حتى تنقضي عدتها بانت منه فان تزوجها رجع عليه الوقف الا أن يملك العبد فيجلده فيخرج من يمينه (وقال) كبير من أصحاب مالك وهو ابن دينار ساعة باع عبده وخرج من ملكه وقع عليه الطلاق (وقال) ابن دينار في رجل حلف بمتق غلامه ليضربه فباعه ان البيع مردود فاذا رددته أعقت العبد لاني لا أنقض شراء مسلم قد ثبت الى رق ولكني أنقضه الى حرية

فيمين قال لامرأته أنت طالق ثلاثا أن لم أفعل كذا ولم يوقت

قلت أرايت الرجل يقول لامرأته أنت طالق ان لم أفعل كذا وكذا ولم يوقت  
 قال قال مالك يحال بينه وبينها ويدخل عليه الايلاء من يوم يرفع ذلك وقال غيره  
 اذا تبين للسلطان ضرره بها قال وان لم يمكنه فعل ما حلف عليه ليفعله فلا يحال  
 بينه وبين امرأته ولا يضرب له أجل فاذا أمكنه فعل ذلك قيل له أنت بسبيل  
 الحنث فلا تقر بها فان رفعت امرأته أمرها ضرب له السلطان أجل المولى مثل الرجل  
 يقول امرأتى طالق ان لم أحج ولم يوقت سنة بينهما وهو في أول السنة أو قال  
 لأخرجن الى بلدة فلم يجد سبيلا الى الخروج من قبل انقطاع الطريق ألا ترى ان  
 الحج لا يستطاع في أول السنة ولا يمكنه فعله فيئ وفيه فعل ما حلف عليه ليفعله  
 ولا يمكنه الخروج فيئ لان في هذين ليس بالوطء انما فيئ فعل الشئ الذى  
 لا يمكنه فعله فن هاهنا لا يكون بسبيل الحنث ولا يوقت عنها ألا ترى ان المولى  
 نفس الايلاء اذا حل أجله وأوقفته امرأته وهو مريض أو مسجون انه يمد له في أجله  
 للمد الذي به لانه لا يقال له طأ وهو مسجون ولا وهو مريض فاذا أمكنه قيل له  
 في والا طلق عليك فكذلك الحالف ليحجن أو ليخرجن فاذا أمكنه الخروج الى  
 البلدة ووجد السبيل الى النى فترك الخروج الذى له صار بسبيل الحنث وترك الحج  
 حتى جاء وقت أن يخرج لم يدرك الحج فن حينئذ يقال له لا نصب امرأتك لانك  
 بسبيل حنث حين تركت ما قدرت عليه من فملاك ما حلفت لتفعلن فان رفعت  
 امرأته أمرها ضرب له السلطان أجل الايلاء فان فعل قبل أجل الايلاء ما هو به  
 ونخرجه من الحج والخروج الى البلدة بر في يمينه وسقط حلفه ولم يكن عليه ايلاء  
 وان جاء وقت الايلاء ولم يفعل ما أمكنه فعله طلق عليه السلطان بالايلاء فان  
 ارتجع وفعل الحج والخروج قبل أن تنقضى المدة كانت امرأته وكانت رجعت  
 ثابتة لانه قد برئ يمينه وقد فاء لان فيئ فعله كما أن في المولى نفس الايلاء الوطء  
 ألا ترى ان المولى اذا طلق عليه بمد الاربعة الاشهر لترك النى ثم ارتجع فان

صدق رجته بفيته وهو الوطء قبل انقضاء العدة ثبتت رجته وسقطت عنه  
 النمين **ابن وهب** عن **يونس بن يزيد** عن ربيعة في الرجل يقول ان لم أضرب فلانا  
 فأمر أنه طالق (قال ربيعة) ينزل بمنزلة المولى الا أن يكون حلف بطلاقها البتة ليضرب  
 رجلا مسلما وليس له على ذلك الرجل وتر ولا أدبه وان ضربته اياه لو ضربته خديعة  
 من ظلم فان حلف على ضرب رجل هو بهذه المنزلة فرق بينه وبين امرأته ولا ينتظر  
 به ولا نعمة عين

حرف فيمن حلف على فعل غيره

**قلت** فان قال يا فلان امرأتى طالق ان لم تهب لي ديناراً (قال) يحال بينه وبينها ولا  
 يدخل عليه في هذا الايلاء ولكن يتلوم له السلطان على قدر ما يرى مما حلف عليه  
 فان وهب له المحلوف عليه ما حلف عليه والافرق السلطان بينهما مكانه **قلت** وهاتان  
 المستثناة جميعاً قوله مالك قال نعم **قلت** أرأيت الرجل يقول لامرأته وهي  
 نصرانية أنت طالق ان لم تسلمى (قال) قال مالك ليس في هذا ايلاء ولكن  
 يوقف ويتلوم له السلطان فان أسلمت والافرق بينهما مكانه وكذلك ينفى عن مالك  
 فيها (وقال ابن شهاب) ان حلف ليفعلن فعلا ان ضرب لذلك أجلا خلى بينه وبين  
 امرأته وحمل ذلك وان لم يجعل ليمينه أجلا ضرب له أجل فان أخذ ما حلف عليه فبسبيل  
 ذلك وان لم ينفذ ما حلف عليه فرق بينه وبين امرأته صاغراً قميئاً فانه هو فتح ذلك  
 على نفسه في اليمين الخاطئة (وقال ربيعة) في الذي يحلف ليخرجن الى أفريقية بطلاق  
 امرأته قال ربيعة يكف عن امرأته ولا يكون منها بسبيل فان مرت به أربعة أشهر  
 أنزل بمنزلة المولى وعسى أن لا يزال مولياً حتى يأتي أفريقية وبني في أربعة أشهر  
**ابن وهب** قال الليث قال ربيعة في الرجل يحلف بطلاق امرأته ليتزوجن عليها  
 انه يوقف عنها حتى لا يطأها ويضرب له أجل المولى (قال الليث) ونحن نرى ذلك

❦ في الذي يحلف بطلاق امرأته ليحجن أو يقول لامرأة ❦  
❦ ليست له زوجة والله لأطوأك ❦

❦ وقال ❦ ابن نافع قال مالك في الذي يحلف بطلاق امرأته ليحجن ولم يسم العالم الذي يحج فيه ان له أن يمس امرأته قبل أن يحج ما بينه وبين الحجة الاولى فان جاء الابان الذي يدرك فيه الحج من بلد فلا يمسه حتى يحج ❦ قلت ❦ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأة نظر اليها ليست له زوجة والله لأطوأك فتزوجها بعد ذلك أيكون موليا أن تركها أربعة أشهر لم يوطأها في قول مالك (قال) نعم هو مول عند مالك ❦ قلت ❦ ولم وهو حين حلف أن لا يوطأها لم تكن له زوجة وإنما قال الله تبارك وتعالى للذين يؤثون من نسائهم تربص أربعة أشهر (قال) ألا ترى أن الله تبارك وتعالى قال الذين يظاهرون منكم من نسائهم وقد قال مالك اذا ظاهر الرجل من أمته فهو مظاهر فهذا يدل على أن الذي آثى من تلك المرأة وليس له زوجة ثم تزوجها بعد ذلك انه مول منها في قول مالك وقد قال الله تعالى وأمهات نسائكم فلا يجوز له أن يوطأ أم جارية له قد وطئها بملك . .

❦ فيمن قال لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق ووالله لا أقربك ❦

❦ قلت ❦ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق ووالله لا أقربك فتزوجها فوقع الطلاق في قول مالك أيقع الايلاء أم لا توقسه من قبل أن الطلاق يقع قبل وقوع الايلاء في قول مالك (قال) نعم هذا يلزمه في اليمين لانه لو خلف فقال لامرأة أجنبية والله لا أقربك ثم تزوجها انه مول فكذلك مستثلك ألا ترى أن مالكا قد قال في رجل قال لامرأة نظر اليها فقال ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمي انه ان تزوجها وقع عليه الطلاق وهو مظاهر منها ان تزوجها بعد ذلك وجعل مالك وقوع الطلاق والظهار جعلها يلزمه جميعا ألا ترى لو أن رجلا نظر الى امرأة فقال لها أنت على كظهر أمي ولم يقل ان تزوجتك ولم يرد بقوله

ذلك ان تزوجتك فان تزوجها بعد ذلك لم يكن مظاهراً منها الا ان يكون حين  
قال لها أنت على كظهر أي أراد بذلك أي ان تزوجتك فأنت على كظهر أي  
فيكون مظاهراً بما نوى فهذا في الظاهر اذا قال لها أنت على كظهر أي ولم يقل ان  
تزوجتك ولم ينس ما قلت لك لا يكون مظاهراً ان تزوجها وهو ان قال لها ان  
تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أي انه ان تزوجها فهي طالق وهو  
مظاهر منها في قول مالك ان تزوجها بعد ذلك فعذا يدلك على أن الطلاق والظهار  
وقما جميعاً معاً في قول مالك فالإيلاء أثم من هذا فقد وقع الإيلاء والطلاق جميعاً  
معاً وانما أخبرتك أن الإيلاء أثم من الظاهر لانه لو نظر الى امرأة في قول  
مالك فقال والله لا أقربك فتزوجها بعد ذلك انه مول ولو نظر الى امرأة  
فقال لها أنت على كظهر أي فتزوجها لم يكن مظاهراً اذا لم يكن ينوي ان  
تزوجتك فهذا كان الإيلاء أثم من للظهار والإيلاء لازم في مسئلتك

— فيمن قال لامرأة ان تزوجتك فوطئتك فأنت طالق —

﴿ أو آلى من امرأته وهي صغيرة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال ان تزوجتك فوطئتك فأنت طالق ( قال ) ان تزوجها  
فهو مول اذا تزوجها فان وطئها كانت طالفاً ويسقط الإيلاء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان  
آلى منها وهي صغيرة لا يجامع مثلها ( قال ) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولا  
أرى هذا مولياً ولا أدى أن يوقف حتى تبلغ الوطء ﴿ قلت ﴾ أتوقفه يوم بلغت الوطء  
ان كان قد مضى أربعة أشهر قبل ذلك أم حتى تمضي أربعة أشهر من يوم بلغت  
( قال ) بل حتى تمضي أربعة أشهر من يوم بلغت ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال  
لامرأته ان وطئتك فأنت طالق البتة أيطلقها مالك عليه مكانه أم يحمله مولياً ولا  
يطلقها عليه ( قال ) بلغني عن مالك أنه قال هو مول ﴿ قلت ﴾ لم لا يطلقها مالك  
عليه حين قال ان وطئتك فأنت طالق البتة وقد علم أن هذا لا يستطيع أن يقيم  
على امرأته الا أن لا يطأها ( قال ) لان هذا لا يجتنب الا بالفعل وليس هذا أجلاً

طلق اليه وانما هذا فعل طلق به فلا يطلق حتى يحث بذلك الفعل وهي ان تركته ولم ترفعه الى السلطان لم يقع عليه طلاق أبداً الا أن يجامعها فها هنا وجه لا يقع عليها طلاقه أبداً لانها ان تركته لم يقع الطلاق عليها وقد ذكرنا أكثر الرواة عن مالك أنه لا يمكن من الشيء لان باقي وطئه لا يجوز له فلذلك لا يمكن منه ﴿قال سحنون﴾ وقد روى أيضاً عن مالك أن السلطان يحثه ولا يضرب له أجل المولى لانه لا يمكن من الشيء اذا قامت به امرأته اذا كان حلقه على أن لا يطاها أبداً ﴿سحنون﴾ وهذا أحسن من هذا الذي فوق ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلقها تطليقة يملك الرجعة ثم آلى منها أ يكون مولى في قول مالك (قال) قال مالك أراه مولى ان مضت الارملة الاشهر قبل أن تنقضى المدة وقف فاما فاء واما طلق عليه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال لامرأته عبيد ميمون حر ان وطئتك فباع ميمونا أ يكون له أن يطأ امرأته في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان اشترى ميمونا بعد ذلك أ يمتق عليه بما وطئ مولاة قبل أن يشتريه (قال) لا يمتق عليه ﴿قلت﴾ فهل يكون مولى من امرأته حين اشتراء (قال) نعم هو مولى لانه لو وطئ امرأته عند مالك بعد ما اشترى العبد حث وكذلك قال لى مالك فلما صار لا يطؤها الا بالحنث صار مولى

— في الرجل حلف أن لا يطأ امرأته بطلاق امرأة له أخرى —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته ثلاثاً أن لا يطأ امرأة له أخرى فطلق التي حلف بطلاقها تطليقة فتركا حتى انقضت عدتها أ يكون له أن يطأ امرأته التي كان مولى منها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان تزوج التي كانت حلف بطلاقها بعد زوج أو قبل زوج أ يكون له أن يطأ امرأته التي كان منها مولى بطلاق هذه التي نكح (قال) ان وطئها طلقت هذه عليه بقية طلاقها وهما تطليقتان وان تركها لا يطؤها يكان منها مولى لانه لا يستطيع أن يطأ الا بحنث وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلق التي كان حلف بطلاقها ثلاثاً البتة ثم تزوجها بعد زوج أ يكون مولى من امرأته التي كان آلى منها بطلاق هذه (قال) لا يكون مولى لان

الطلاق الذي حلف فيه قد ذهب كلية وهذا بمنزلة رجل حلف بعتق عبد له أن لا يظأ امرأته فأت العبد فقد سقطت اليمين فكذلك طلاق تلك المرأة قد ذهب كلية ﴿قلت﴾ أ رأيت ان طلق التي آلى منها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج (قال) هو مول منها ما دامت هذه التي آلى بطلاقها من الاخرى تحته على شيء من طلاق ذلك الملك الذي آلى فيه ألا ترى أن مالكا قال لو أن رجلا قال لامرأته والله لا أطوك فطلقها ثلاثاً البتة ثم تزوجها بعد زوج انه مول منها فكذلك اذا آلى منها بطلاق صاحبها ثم طلق التي آلى منها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج والتي كان حلف بطلاقها تحته على شيء من طلاق الملك الذي حلف به فانه مول من امرأته هذه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال لامرأته ان وطئتك ففلانة طالق لامرأة له أخرى فطلق التي حلف بطلاقها تطليقة فوطئ هذه الاخرى وتلك في عديتها اتقع عليه تطليقة أخرى في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت عديتها قد انقضت فوطئ هذه التي تحته ثم تزوج التي كان طلق ثم وطئ هذه التي تحته انه يحنث ويقع عليه تطليقة في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان حلف أن لا يقربها حتى يموت فلان لرجل أجني أ يكون موليا (قال) نعم ألا ترى أن مالكا كان يقول لو قال ان وطئتك حتى يقدم أبى وأبوه باليمين فأت طالق فقال هو مول ﴿قلت﴾ أ رأيت ان آلى من أربع نسوة له فأت احداهن أو طلقها البتة أ يكون موليا من البواقي وان وطئ شيئا منهن حنث في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان حلف أن لا يظأ نساءه الأربع في كلمة واحدة فوطئ واحدة منهن أ يقع عليه اليمين في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان وطئ الاواخر فاما يطؤون بنير يمين (قال) نعم لانه لما حنث في الاولى سقطت اليمين فوجبت عليه الكفارة بوطء الاولى ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال والله لا أقرب واحدة منكن وليس لي نية لواحدة دون الاخرى أ يجعله على جميعهن (قال) نعم كذلك قال مالك يكون على جميعهن ﴿قلت﴾ أ رأيت المولى اذا مضت له سنة ولم يوقف أنطلق عليه امرأته قال لا ﴿مالك بن



أنس عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب كان لا يرى الايلاء شيئاً حتى يوقف ﴿مالك﴾ عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول إذا آتى الرجل أن لا يمس امرأته فضت أربعة أشهر فلما أن يمسها كما أمر الله وإما أن يطلقها ولا يوجب عليه الذي صنع طلاقاً ولا غيره ﴿عبد الله بن عمر﴾ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة مثله ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وبضعة عشر رجلاً من الانصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار ومحيي بن سعيد وعمر ابن عبد العزيز وسعيد بن المسيب وأبي الدرداء وأبي الزناد ومروان بن الحكم ومجاهد وسعيد بن جبير أنهم كانوا يقولون ليس عليه شيء حتى يوقف وإن مضت الأربعة الأشهر ففيه أو يطلق بعد ذلك (قال) سليمان بن يسار وإن مضت به سنة حتى يوقف ففيه أو يطلق ﴿ابن لهيعة﴾ عن ابن الهاد أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول إذا آتى الرجل من امرأته فلا تحرم عليه وإن مكثت تسع سنين ولكن السلطان يدعوه ففيه أو يطلق (قال ابن الهاد) وكان علي بن أبي طالب يقول وإن مكثت سنة ﴿قلت﴾ رأيت أن قال لامواته والله لا أطوك إلا في بلد كذا وكذا وبينه وبين البلدة مسيرة أربعة أشهر أو أقل أو أكثر أيكون مولياً (قال) نعم والايلاء له لازم ألا ترى أن مالكاً يقول في الذي يقول والله لا أطوك حتى أقضى فلانا حقه أنه مول ﴿قلت﴾ غاب وقفته فقال دعوني حتى أخرج إلى تلك البلدة (قال) أرى أن كان ذلك البلد من قريته مثل ما يختبر بالقيسة فذلك له وإن كان بعيداً رأيت أن يطلق عليه ولا يزداد في الايلاء أكثر مما فرض الله وإنما هو عندي بمنزلة ما لو قال إن وطئتك حتى أكلم فلانا أو أقضى فلانا فأنت طالق فضت أربعة أشهر فوقفته فقال أنا أقضى وأنا آفي والمحلوفاً عليه غائب (قال) إن كانت غيبته قريبة مثل ما لو قال أنا آفي فيترك إليه فذلك له وإن كانت غيبته بعيدة لم يقبل قوله وطلقت عليه امرأته وقيل له ارجع إن أحيت ولقد قال مالك في الذي يقول

والله لا أطوك حتى أقضي فلانا حقه انه مول فهذا حين قال والله لا أطوك حتى أقدم بلد  
 كذا وكذا فهو مثل ما يقول حتى أقضي فلانا ﴿قلت﴾ أرايت ان جامعها بين نخفيها  
 بعد ما وقفته أو قبل أن توقفه أ يكون حاثا ويسقط عنه الايلاء وهل يكون هذا  
 في تمام لا في قول مالك (قال) قال مالك النفي الجماع اذا لم يكن له عذر فلا أرى فيه  
 الا الجماع ولا يجزئه الجماع حيث ذكرت ولا القبلة ولا المباشرة ولا اللمس ﴿قلت﴾  
 ويكون عليه الكفارة حين جامع بين نخفيها في قول مالك (قال) ان كان نوى  
 الفرج فلا كفارة عليه والا فعليه الكفارة لأني سمعت مالكا يقول في رجل قال  
 لجارية له أنت حرة ان وطئتك شهرا فعبت عليها فيما دون الفرج (قال) ان كان لم ينو  
 الفرج بعينه فأراه حاثا لأني لا أرى من حلف بمثل هذا الا أنه أراد أن يعتزلها فان  
 لم يكن له نية في الفرج بعينه فقد حنث فان كانت بعينه بعقوبة بعينها أو بطلاق  
 امرأة له أخرى فحنث بعقوبة النكاح أو بطلاق امرأته سقطت عنه اليمين ولا يكون  
 مولى وان هو كفر وكانت بعينه بالله حتى تسقط بعينه فلا ايلاء عليه ﴿سحنون﴾  
 وقد قال غيره ماذا كانت بعينه بالله فلا ايلاء عليه كما هي حتى يراجع وهو أعلم في  
 كفارته لانه لم يله أن يكفر في أشياء وجبت عليه غير هذا وحق المرأة في الوقف  
 ووجوب الايلاء قد كان عليه فلا يخرجها الا النفي وهو الجماع أو يطلق عليه الا  
 أن تكون بعينه في شيء بعينه فيسقطه فتقع اليمين ولا يكون عليه ايلاء مثل أن  
 تكون بعينه بعقوبة بعينها أو بطلاق امرأة له أخرى وقد ذكر<sup>(١)</sup> عن مالك  
 في اليمين بالله مثل هذا

— فيمن آلى من امرأته ثم سافر عنها —

﴿قلت﴾ أرايت ان آلى من امرأته ثم سافر عنها فلما مضت أربعة أشهر أتت  
 امرأته الى السلطان كيف يصنع هذا السلطان في أمرها (قال) قال مالك لا تطلق عليه

(١) قوله وقد ذكر عن مالك (الح) كذا في نسخة وفي أخرى بدله وقد أخبرني به ابن نافع عن مالك

فليحرر اه كنه مصححه

ولكن يكتب الى الموضع الذى هو فيه فيوقف فاما فاء واما طلق عليه . ومما يعرف به فيثته أن يكفر ان كان يقدر على الكفارة والإطلاق عليه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس سألت زبيمة هل يخرجها من الإيلاء أن فاء أو كفر وهو مسافر أو مريض (قال) نعم في رأيي ﴿ ابن وهب ﴾ وقال ابن أبي ذئب عن ابن شهاب مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان بينه وبينها مسيرة شهر أو شهرين فرفضت المرأة أمرها الى السلطان بمد الأربعة الأشهر (قال) نعم لا يقع عليها الطلاق عند مالك حتى يكتب الى ذلك الموضع كما أخبرتك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وقف في موضعه ذلك ففاء بلسانه وهو يقدر على الكفارة (قال) قد أخبرتك أن مالكاً قال اذا كان يقدر على الكفارة لم تعرف فيثته الا بالكفارة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وقف في موضعه الذى هو فيه مع امرأته ففاء بلسانه وهو يقدر على الكفارة (قال) قد أخبرتك أن مالكاً قال يجتبر المرة والمرتبة فان فاء والا تطلق عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أنا أنفي وهى حائض (قال) يمكنه السلطان منها ويمهله حتى تطهر في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت المسجون والمريض اذا رفضت امرأته أمرها بمد الأربعة الأشهر الى السلطان (قال) تعرف فيثته في قول مالك كما تعرف فيثته الغائب الذي وصفت لك والمريض والمسجون في هذا بمنزلة الغائب فيثته مثل فيثته الغائب الذي وصفت لك (وقال) ابن أبي حازم وابن دينار ان عرض له فحس في سجن أو بمرض لا يقدر فيه على الإصابة فلما حل أجله قيل له أنتي أم تفارق فان قال أنا أنفي ولكني في عذر كما ترون قيل له فان مما تعرف به فيثتك أن تمتق غلامك ان كنت خلقت بمتق غلام بعينه فيسقط عنك اليمين وتكون قد بنت لنا صدقك وأمتنا فيثتك التي تسألنا أن نعطيك اليها توجب عليك عتق غلامك ولو كانت يمينك بغير المتق مما لا تستطيع أن تحنث فيه إلا بالفعل قبلنا ذلك منك وجعلنا فيثتك فيثته وأما أن تجدد سبيلا الى طرح اليمين عنك فنقول أنا أباحت أو أنفي ولا أعتق فليست تلك فيثته وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان آلى من امرأته وهو صحيح ثم

جاء أجل الایلاء وهو مريض فوقفته فلم يبق فطلق عليه فسبات من مرضه ذلك  
 أثرته امرأته أم لا (قال) ابن القاسم أرى أن ترثه وأجمله فأرآه قلت ﴿﴾ أرايت ان  
 كان آلى منها وهو مريض فجل أجل الایلاء وهو مريض فوقفته أیطلق عليه  
 السلطان أم لا (قال) یطلق عليه ان لم يبق فان فاء وكان لا یقدر على الرطء فان له في  
 ذلك عذراً . وبما یعلم به فیثته ان كانت عليه یمن یکفرها مثل عتق رقبة بمنیها أو  
 صدقة بمنیها أو حلف بالله فان فیثته تعرف اذا سقطت عنه اليمين (قال مالك)  
 وكذلك لو كان في سجن أو في سفر كتب الى ذلك الموضع حتى یوقف على مثل  
 هذا ﴿﴾ قال ابن القاسم ﴿﴾ فان لم تسكن یمینه التي حلف بها أن لا یجامع امرأته بما  
 یکفرها فان الفیثه له بالقول فان صح أو خرج من السجن أو قدم من السفر فوطئ  
 والا طلق عليه ﴿﴾ قلت ﴿﴾ أرايت الرجل اذا آلى من امرأته وهو مريض فلما حل  
 أجل الایلاء وقفته فقاء بلسانه وانما كان حلف بالله أن لا یطأها ولم یکفر عن یمینه  
 (قال) ذلك له ویؤمر أنه یکفر عن یمینه فان لم یفعل ففیثته تلك تجزئه حتى یصح  
 فاذا صح فاما وطئاً واما طلقت عليه ﴿﴾ قال سحنون ﴿﴾ وهذه الروایة علیها أكثر  
 الرواة وهي أصح من كل ما كان من هذا الصنف على غیر هذا ﴿﴾ قلت ﴿﴾ أرايت ان  
 کفر عن یمینه قبل أن یصح فلما صح أبی أن یجامع أنطلق عليه امرأته أم لا (قال)  
 لا تطلق عليه امرأته لأنه لیست علیه یمین لأنه حين فاء بلسانه وكان له عذر فهو  
 في سعة الا أن یصح أو یکفر قبل ذلك ﴿﴾ قلت ﴿﴾ أیبحث اذا فاء بلسانه وهو مريض  
 في قول مالك (قال) لا یبحث وانما یبحث اذا جامع ﴿﴾ قلت ﴿﴾ هل تجزئه الکفارة  
 في الایلاء قبل أن یبحث ویسقط عنه اليمين بالكفارة (قال) نعم قد جعل مالك  
 ذلك له اذا كان في المرض (قال) وقال مالك اذا كان صحیفاً فیکفر في الایلاء قبل  
 أن یبحث ان ذلك یجزئه (قال) وقال مالك اذا كان صحیفاً فأحسین ذلك أن یبحث  
 ثم یکفر فان کفر قبل أن یبحث أجزاء ذلك ﴿﴾ وقال ابن القاسم ﴿﴾ سألتنا مالک عن  
 لرجل یکف عن امرأته من غیر یمین فلا یطأ فترفع ذلك الى السلطان قال لا یرک

وذلك اذا لم يكن له عذر حتى يطا أو يفرق بينهما (قال) قتلنا له خديث عمر بن عبد العزيز الذي كتب فيه الى رجال كانوا بخراسان قد خلفوا اهلهم فكتب الى امرئهم اما أن حملوهن لليهم واما أن قدموا عليهن واما أن فارقوهن (قال مالك) وذلك رأيي وأرى أن يقضى بذلك ﴿قلت﴾ أرايت الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع وقد وطئها قبل ذلك (قال) قال مالك كل من تزوج امرأة بكراً كانت أو ثيباً فوطئها وطأة ثم جاءه من أمر الله ما حبسه عنها فلم يقدر أن يطأها وعلم أن الذي ترك من ذلك انما هو لمكان ما أصابه ليس ليمين عليه ولا ترك ذلك وهو يقدر على ذلك فانه لا يفرق بينه وبينها أبداً ﴿قلت﴾ أرايت الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع اذا آلى من امرأته أو وقف بعد الأربعة الأشهر أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولا يوقف اذا لم يستطع الجماع وانما الايلاء على من يستطيع الفئحة بالوطء ومثل ذلك الخصى الذي لا يطأ بولي من امرأته أو وقف بعد الأربعة الأشهر أو الرجل بولي من امرأته ثم يقطع ذكره فهذا كله واحد ولا يكون على واحد منهم توقيف

﴿فمن آلى من امرأته وهي مستحاضة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان آلى من امرأته وهي مستحاضة فوقفت بعد مضى الأربعة الأشهر فطلق عليه السلطان فكانت في عدتها وعدتها سنة فارتجما فضت أربعة أشهر من بعد ما راجعا قبل أن تنقضى عدتها أو وقف ثانية أم لا (قال) قال مالك لا يوقف ولكن ينتظر به ما دامت المرأة في عدتها فان وطئها في المدة فهي رجعة والا فليست برجعة ﴿قلت﴾ ولم لا توقفها لها وهي ان ماتت توارثا وهو زوج (قال) ألا ترى أنها ان لم يرتجما فماتت في المدة اذا كان الطلاق غير بان أنه يرثها وترثه ولا يوقف لها ان مضت أربعة أشهر من بعد ما طلق عليه السلطان قبل أن تنقضى عدتها فكذلك مستهلك بل هي هذه بيمينها ولا يوقف الرجل في الايلاء مرتين عند مالك في نكاح واحد لانه اذا وقف مرة فطلق عليه السلطان فارتجما في المدة انه

ان وطئ حنث وكفر وسقط عنه الايلاء وان لم يطأ حتى تنقضي المدة فليست  
 رجعت برجمة وتصير أحق بنفسها فهذا يدل على أنه لا يوقف في الايلاء عند مالك  
 مرتين وانما حبستها المدة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً آلى من امرأته ثم طلقها  
 تطليقة فضى أجل الايلاء قبل انقضاء عدتها أيكون لها أن توقفه أم لا (قال) قال  
 مالك نعم لها أن توقفه ﴿قلت﴾ أرايت ان انقضت المدة قبل أجل الايلاء فضى  
 أجل الايلاء وليست له بامرأة ثم تزوجها بعد ذلك فأرادت أن توقفه (قال) يرجع  
 الايلاء عليه مبتدأ من يوم تزوجها التزويج الثاني فإذا مضت أربعة أشهر من يوم  
 تزوجها التزويج الثاني وقفته ان أحب ﴿قلت﴾ أرايت ان آلى منها ثم طلقها فانقضت  
 عدة الطلاق بعد مضي ثلاثة أشهر من يوم آلى منها فبانت منه ثم خطبها مكانه  
 فتروجها فلما مضى الشهر قالت له المرأة أنا أوقفك فما أن تفى وأما أن تطلق (قال)  
 لا يكون لها أن توقفه إلا بعد مضي أربعة أشهر من النكاح الثاني لان الملك الاول  
 قد سقط قد سقط الاجل الذي مضى من الايلاء الذي كان والا يلاء لازم للزوج  
 بتدئ فيه المرأة أربعة أشهر من يوم نكحها النكاح الثاني ﴿قال ابن القاسم﴾ قال  
 مالك ان آلى منها فوقفته بعد الاربعة الأشهر فطلق ثم تزوجها فلما مضت أربعة أشهر  
 وقفته أيضاً وطلق ثم تزوجها فلما مضت أربعة أشهر وقفته أيضاً حتى بانت منه بالثلاث  
 ثم تزوجها بعد زوج (قال مالك) يرجع عليه اليمين وتوقفه امرأته فان فاء والا طلق  
 عليه السلطان (قال مالك) وكذلك في الظهار والا يلاء لا يبطله طلاق الزوج اياها ثلاث  
 تطليقات طلقها بترك النية أو بطلاق غير ذلك ثم تزوجها بعد ذلك فانه لا يسقط  
 عنه الايلاء ولا الظهار لانه لا يقدر على أن يجامع الا بالكفارة فكل جماع لا يقدر  
 عليه صاحبه الا بالكفارة فان دلالة اياها ثلاثاً ثم تزويجه اياها بعد زوج لا يسقط  
 عنه الايلاء ولا الظهار ألا تري أنه لا يقدر على أن يجامع الا بكفارة فهذا يدل  
 على أن ذلك ثابت عليه (قال مالك) واذا آلى منها الى أجل من الآجال فوقته بعد  
 الاربعة الأشهر فلم يفى فترقب السلطان بينهما ثم تزوجها بعد ذلك وقد بقي من

الوقت الذي آلى اليه أربعة أشهر سواء أو أدنى من أربعة أشهر (قال مالك) فلا إيلاء عليه إلا أن يكون بقي من الوقت أكثر من أربعة أشهر ﴿قلت﴾ فإذا آلى ثم طلق فقضت الاربعة الاشهر من يوم آلى قبل مضى عدتها فوقفته فطلق عليه السلطان أتكون تطليقة أخرى في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويكون للزوج أن يرتجمها اذا طلق عليه السلطان حين أبي القى (قال) قال مالك نعم له أن يرتجمها ما كانت في عدتها اذا كان طلاق السلطان عليه من نكاح قد كان وطئها فيه ﴿قلت﴾ أرايت اذا ارتجمها في عدتها فلم يطأها حتى مضت المدة أتكون رجعة أم لا (قال) قال مالك لا تكون رجعة اذا لم يطأها في عدتها ﴿قلت﴾ ويكون الزوج موسماً عليه يخلى بينه وبينها ما كانت في عدتها اذا هو ارتجمها قال نعم ﴿قلت﴾ فإذا لم يطأها في عدتها حتى دخلت في الدم من الحيضة الثالثة بانت وحلت للأزواج مكانها في قول مالك (قال) نعم إلا أن يكون له عذر من مرض أو سجن أو سفر فإن رجعته ثابتة عليها ﴿قال﴾ فقلت للمالك فاذا صبح أو أخرج من السجن أو قدم من السفر فأمكن منها فأبى أن يطأ (قال) أرى أن يفرق بينهما اذا كانت المدة قد انقضت (قال) فقلت للمالك فهل عليها الآن عدة (قال) لا وعدتها الاولى فكيفها ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿يحمل ذلك عندى اذا لم يخل بها في المدة فان خلاها في المدة وأقر بأنه لم يطأ فرقت بينهما وجعلت عليها المدة للأزواج من ذى قبل ولا يكون للزوج عليها في هذه المدة رجعة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الزوج قد وطئها وقالت المرأة لم يطأني (قال) فان القول قول الزوج يصدق ويحلف

— في الذي يولى من امرأته قبل أن يبنى بها —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يولى من امرأته ولم يبن بها ولم يطأها ثم توقعه بعد الاربعة الاشهر فيطلق عليه السلطان أيكون له رجعة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا رجعة له عليها وكذلك اذا كان قد وطئها ثم طلق عليه السلطان فانقضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك ولم يطأها فوقفته بعد الاربعة فلم يفي فطلق

عليه السلطان أيضاً أنه لا رجعة له عليها لأنه لم يطأها في هذا الملك من بعد ما عقد  
نكاحها الثانية وكذلك كل ملك لا يطأها فيه فلا رجعة له عليها ﴿قلت﴾ رأيت  
لو أن رجلاً حراً وتحت مملوكة آلى منها كم أجل إيلائه هذا من هذه الامة في  
قول مالك (قال) قال مالك كل حر آلى من أزواجه حرائر كن أو إماء مسلمات أو  
مشركات من أهل الكتاب حرائر فأجل إيلائه أربعة أشهر ولا ينظر في ذلك الى  
النساء وكذلك كل عبد آلى من نسائه وتحت حرائر وإماء مسلمات أو مشركات  
حرائر من أهل الكتاب فأجل إيلائه شهران وإنما ينظر في هذا الى حال الرجال  
لا الى حال النساء (قال مالك) لأن الطلاق على الرجال والمدة على النساء فكذلك  
أجل الإيلاء للرجال ﴿قلت﴾ رأيت إذا آلى منها وهو عبد وهي أمة فوقته بعد  
الشهرين فلم ينفى فطلقها عليه السلطان ثم أعتقت وهي في عتبتها انتقل الى عدة الحرائر  
ويعلم الزوج الرجعة في ذلك أم لا (قال) قال مالك في الامة اذا أعتقت وهي في عتبتها  
من طلاق يملك الزوج الرجعة أو لا يملك الزوج الرجعة انها تبنى على عتبتها عدة الامة  
ولا تنتقل الى عدة الحرائر لأن المدة قد لزممت الامة حين طلقها ولا يلتفت في ذلك  
الى العتق فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ رأيت لو أن عبد آلى أمة أو على حرة آلى منها  
فلما مضى شهر عتق المبد فمضى شهر آخر فأرادت امرأته أن توقفه بعد مضي الشهرين  
من يوم آلى فقال الزوج أنا حرّ ولى أربعة أشهر (قال) قال مالك في عبد طلق امرأته  
تطليقة وهي حرة أو أمة ثم أعتق بعد ذلك انه انما بقي من طلاقه تطليقة واحدة (قال  
مالك) الإيلاء للرجال لأن الطلاق للرجال فأرى هذا قد لزمه الإيلاء وهو عبد فأعتق  
بعد ذلك فلا يلتفت الى حاله التي تحول اليها بعد العتق لأن الإيلاء قد لزمه وهو عبد  
فأجله في الإيلاء أجل عبد ألا ترى أن مالكا قال انما بقي من طلاقه تطليقة فهذا يدل  
على قول مالك ألا ترى أن مالكا قال في الامة يطلقها زوجها فتعتق بمض عتبتها ثم  
تعتق انها لا تنتقل الى عدة الحرائر لأن المدة قد لزممتها يوم طلقها زوجها وهي أمة  
فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ رأيت المبد إذا آلى بالعتق أو بالصدقة أيكون موليا في



قول مالك (قال) قال مالك في عبد حلف بعتق جارية ان اشتراها فأتى مالكا يستفتيه فقال مالك لا أحب له أن يشتريها ونهاه عن ذلك (قال ابن القاسم) فقلت للمالك أسيدته أمره أن يحلف لها (قال) مالك لا ما قال لي ان سيده أمره أن يحلف (قال مالك) ولم أره أن يشتريها (قال ابن القاسم) فلما موليا لانه لو حنث ثم أعتق لزمته اليمين (قلت) أرأيت ايلاء الذي اذا حلف بعتق أو بطلاق أو بالله أو بصدقة ما علك أو بشير ذلك من الايمان أن لا يقرب امرأته فأسلم أيكون موليا أم لا (قال) قال مالك لا يكون موليا اذا أسلم سقط عنه هذا كله ألا ترى أن طلاقه لا يلزمه فكذلك ايلاؤه لان الايلاء يجر الى الطلاق انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في اللعان

(قال سحنون) قلت لابن القاسم أرأيت الامام اذا لاعن بين الزوجين الحرين المسلمين أو الكافرة تحت المسلم أو العبد تحت الامة أو الامة تحت الحر أو الحرة تحت العبد كيف يلاعن بينهم وبين يبدأ (قال) يبدأ بالرجل فيحلف أربع شهادات يقول أشهد بالله لראيتها تزني أشهد بالله لראيتها تزني والخامسة يقول الزوج لعنة الله على ان كنت من الكاذبين (قال) وكذلك سمعت مالكا يقول (قال) وقال لي ويندأ عنها المذاب أن تشهد فتقول أشهد بالله مارآني أزني أشهد بالله مارآني أزني قال تقول ذلك أربع مرات والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين (قلت) فان تبرأ من الحمل كيف يلتعن (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئا وأرى أن يقول أشهد بالله لزنت ولم أسمع من مالك وتشهد المرأة أشهد بالله مارآني تزني وهب عن مالك عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار انهما كانا يقولان يقع اللعان بين كل زوجين (قال ابن وهب) وأخبرني مالك أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن وعبد الله بن يزيد بن هرمز جميع من أدركت من العلماء كانوا يقولون يقع اللعان بين كل زوجين (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن يحيى بن سعيد ونافع مولى ابن

عمر وعطاء بن أبي رباح وأبي الزناد وطريف قاضي هشام وبكير بن الأشج وعبد الرحمن ابن القاسم وابن قسيط بذلك (وقال أبو الزناد) مضت السنة في المرأة من أهل الكتاب تكون تحت الرجل المسلم أنهما يتلاعنان إذا قذفها **ابن وهب** وقال عبد العزيز الحر يلاعن الأمة والعبد يلاعن الحرة وذلك أنهما زوجان وإن للولد حرمة نكحت أمه نكاح الاسلام فهي زوجة وليست له بأمة يصدق عليها بما قال إذا استبرأها **قلت** **ابن القاسم** هل بين الكافرة والمسلم لعان إذا قذفها في قول مالك (قال) إذا قذفها فلا يكون عليه لعان لأنها كافرة **قلت** أ رأيت أن ادعى رؤية وتدعى أنه لم يجامع بعد الرؤية وهي كافرة (قال) يلاعن في قول مالك الساعة لأنه يدفع عن نفسه ما يكون له منها من الولد أن أحب أن يلاعن وإنما جعل مالك للزوج أن يلاعن حين زعم أنه رآها من قبل أن يظهر الحمل لأن الزوج يقول أخاف أن أموت ويكون من هذه ولد فيلحقني فلذلك كان له أن يلاعن ويدفع عن نفسه الولد أن جاءت به وإنما يلاعن المسلم النصرانية في دفع الحمل ولا يلاعنها فيما سوى ذلك **قلت** وهل بين الحرة والعبد أو الأمة والحر لعان في قول مالك (قال) نعم قال والحر مع الأمة على ما فسر لك من الحر والنصرانية أنه لا لعان بينهما إلا في نفي الحمل **ابن وهب** عن يحيى بن سعيد في حر تحته أمة قذفها بالزنا (قال) إن كان يراها من حملها فانه يلاعنها لمكان ولدها وإن كان زناها ولم يتبرأ من حملها زجر عنها وقال في المملوك تحته الأمة مثل ذلك (وقال) يحيى بن سعيد في النصرانية تحت المسلم مثل ذلك **قلت** **ابن القاسم** أين تلاعن النصرانية في قول مالك (قال) في كنيسة حيث تعظم (قال) قال مالك وتحلف بالله **قلت** **ابن القاسم** فالمسلم أين يلتعن (قال) في المسجد وعند الامام **قال سحنون** **وقد** يتنا في كتاب الشهادات أين تحلف النصرانية

ما جاء في الوقت الذي يلتعن فيه

**قلت** أي الساعات يلتعن فيه في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول يلتعن في

دبر الصلوات ﴿قلت﴾ فهل تحضر النصرانية الموضع الذي يلتصق فيه زوجها أم لا في  
 قول مالك والزواج إنما يلتصق في المسجد (قال) لا أعرف من قوله أنها تحضر ولا  
 تحضر لأنها تمنع من المسجد ﴿قلت﴾ فهل يحضر الرجل موضعها حيث تلتصق في  
 كنيسة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه قال تلتصق النصرانية في كنيسة  
 وتلتصق المسلم في المسجد والنصرانية تمنع من دخول المسجد عند مالك فهذا يدل  
 على أنه لا بأس أن يلتصق كل واحد منهما بغير محضر من صاحبه إلا أن يشاء الزوج  
 أن يحضرها ﴿قلت﴾ فهل يجمع الإمام للغان المسلم ناساً من المسلمين (قال) قال مالك  
 يلتصق في دبر الصلوات بمحضر من الناس ولا بد للإمام فيما سمعنا من مالك أن يلاعن  
 بينهما بمحضر من الناس ﴿قلت﴾ أرايت أتمام اللعان بين الزوجين أمى الفرقة بينهما  
 أم حتى يفرق السلطان (قال) قال مالك أتمام اللعان هي الفرقة بين الزوجين  
 ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أمر الزوج والمرأة خلفاً بعد العصر عند المنبر ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب  
 عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب أن التلاعنين يتلاعنان في دبر صلاة الظهر  
 أو العصر وما كان في دبر العصر أشدهما ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الملاعن إذا  
 أكذب نفسه بعد ما تم اللعان أيحبل له أن ينكحها في قول مالك (قال) قال مالك  
 لا تحبل له أبداً ويضرب الحد ويلحق به الولد ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك السنة في  
 التلاعنين أنهما لا يتناكحان أبداً وإن أكذب نفسه جلد الحد وألحق به الولد ولم  
 ترجع إليه امرأته (قال مالك) وتلك السنة عندنا لا شك فيها ﴿قال ابن وهب﴾ وقاله ابن  
 شهاب ويحيى بن سعيد وزبيدة بن أبي عبد الرحمن بنحو ذلك ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني  
 ابن هزيمة والليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج أن التلاعن هي البتة  
 ولا يتوارثان ولا يتناكحان أبداً وعليها عدة المطلقة وأن كان لها عليه مهر وجب عليه  
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن أكذب نفسه قبل أن يتم اللعان ولم يبق من اللعان إلا  
 مرة واحدة من المرات (قال) أرى أنه إن أكذب نفسه وقد بقي من لمان المرأة

مرة واحدة أو اثنتان جلد الحدة وكانت امرأته ﴿ابن وهب﴾ وحدثني يحيى بن  
أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو  
ابن العاص أنه كان يقول في الملاعن أنه أن أ كذب نفسه بعد ما شهد أربع شهادات  
من قبل الخامسة التي يمتن فيها جلد الحدة ولم يفرق بينهما ﴿قلت﴾ أ رأيت أن ظهر  
بامرأته حمل فاتفق منه ولاعن السلطان بينهما ثم افش ذلك الحمل أردھا اليه (قال)  
لا وقد مضى اللعان ﴿قلت﴾ أفيتزوجها من ذى قبل قال لا ﴿قلت﴾ لم وقد  
مضى اللعان (قال) ومن يدري أن ذلك افش ولعلها أسقطت فكتمته ﴿ابن وهب﴾  
عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال قذف رجل من الانصار ثم بنى  
المجلان امرأته فأحلفهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فرّق بينهما بعد أن تلاعنا  
﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني عياض بن عبد الله الفهرى وغيره عن ابن شهاب عن  
سهل بن سعد الانصارى بنحو ذلك ﴿ابن وهب﴾ قال سهل حضرت هذا عند  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فضت سنة المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً  
﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل السلم عن ابن شهاب وبكير بن الأشج ويحيى  
ابن سعيد وربيعة وأبى الزناد أن المتلاعنين لا يتأكلان أبداً ﴿ابن وهب﴾ عن  
سفيان بن عيينة والفضيل بن عياض عن سليمان الاعمش عن ابراهيم النخعي  
أن عمر بن الخطاب قال في المتلاعنين لا يجتمعان أبداً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت  
المحدود والمحدودة في القذف هل بينهما لعان في قول مالك (قال) قال مالك اللعان  
بين كل زوجين الا أن يكونا جميعا كافرين فلا يكون بينهما لعان وقد بينا هذا قبل  
هذا وآبأته ﴿قلت﴾ أ رأيت الصبي اذا قذف امرأته وهي امرأة كبيرة أ يلاعن  
أم لا في قول مالك (قال) لا لانه ليس بقاذف ولا يلحقه الولدان جاءت امرأته بولد  
فلما كان لا يلحقه الولد وكان ليس بقاذف علمنا أنه لا يلاعن وقد قال مالك فيه انه  
انذرى لم يحذ قال مالك وان قذف الصغير لم يحذ فهذا يدل على أنه لا يلاعن ﴿قلت﴾  
أ رأيت المملوكين المسلمين هل بينهما لعان في قول مالك (قال) نعم بينهما اللعان

كذلك قال مالك إذا أراد أن ينفي الولد أو ادعى رؤية قتال أنا ألتعن خوفا من أن يلحقني الولد إذا جاء ﴿قلت﴾ أ رأيت الحر إذا قذف امرأته الحرمة قتال رأيتها تزني وأراد أن يلاعنها وهي ممن لا تحمل من كبر أو لا تحمل من صغر (قال) يلاعن إذا كانت الصغيرة قد جومت وإن كان مثلها لا يحمل فلا بد له من اللعان وإن كانت ممن لو نكحت لم يكن عليها حد ألا ترى أن النصرانية لو نكحت عن لعان المسلم وصدقتها لم يكن عليها حد وكذلك الصغيرة عندى توجب على الرجل اللعان فيما ادعى لأنه صار لها قاذفا ولا يسقط عنه الحد إن لم يلاعن ولا تلاعن الصغيرة لأنها لو أقرت بما رماها به الزوج لم تحد لذلك ولو زنت أيضاً لم يكن عليها حد ﴿قلت﴾ فإن كانت هذه الحرمة مثلها لا يلد إلا أن زوجها قال رأيتها تزني وهو لا يدعى حداً من الحمل أيلتعن أم لا في قول مالك (قال) يلتعن لأن هذا قاذف لهذه الحرمة فلا بد من اللعان وهو في الأمة والمشركة لا يكون قاذفاً ولا يلتعن إذا قذفها إلا أن يدعى رؤية أو ينفي حملاً باستبراء يدعيه فيقول أنا ألتعن خوفاً من أن أموت فيلحقني الولد فهذا الذي يلتعن إذا كانت امرأته أمة أو مشركة أو من أهل الكتاب أو ينفي من حملا إن له أن يلتعن وإن أراد أن يلتعن ويحق قوله عليها لم أمنعه من ذلك لأن الله تبارك وتعالى قال فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله وإن لم يرد ذلك لم يكن عليه شيء لأنه لا أحد عليه في قذفها إياها ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً نظر إلى امرأته حاملاً وهي أمة أو نصرانية أو مسلمة فسكت ولم ينف من الحمل ولم يدعه حتى إذا هي وضعت الحمل انتفى منه (قال) قال مالك إذا رأى الحمل ولم ينف منه حتى تضعه فليس له أن ينتفى منه بعد ذلك حرية كانت امرأته أمة أو كافرة فإن انتفى منه حين ولده وقد رآها حاملاً فلم ينف منه فإنه يجلد الحد لأنها حرة مسلمة فصار قاذفاً وهذا قول مالك وأما الكافرة والأمة فإنه لا يجلد فيها لأنه لا يجلد قاذفهما ﴿قلت﴾ فإن ظهر الحمل وعلم به ولم يدعه ولم ينف منه بشهر آثم انتفى منه بعد ذلك (قال) لا يقبل قوله ذلك ويضرب الحد إن كانت حرة مسلمة وإن كانت كافرة أو

أمة لم يضرب الحد ولحقه ذلك الولد ﴿قلت﴾ ويجعل سكوتها هنا اقراء منه بالحل  
قال نعم ﴿قلت﴾ فان رآه يوما أو يومين فسكت ثم انشئ منه بعد ذلك (قال) اذا ثبتت  
البينة أنه قد رآه فلم ينكره أو أقرته ثم جاء بعد ذلك ينكر لم يكن له ذلك ﴿قلت﴾  
أرايت الصبية التي يجامع مثلها الا أنها لم تحض اذا قذفها زوجها أيلتصن في قول مالك  
أم لا (قال) قال مالك من قذف صبية مثلها يجامع وان لم تبلغ الحيض فان قذفها يحمد  
فكذلك زوجها عندي اذا قذفها فانه يلاعن ليدفع بذلك عن نفسه الحد ﴿قلت﴾  
وتلتصن وهي صغيرة اذا كان مثلها يجامع وان لم تبلغ الحيض (قال) لا لانها لو زنت لم  
يكن عليها حد وانما الامان على من عليه الحد لانها لو أقرت بما قال لم يكن عليها حد  
وقد قال الله تبارك وتعالى ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله وهي ممن  
لا عذاب عليها في اقراءها ولا زناها ﴿قلت﴾ أرايت ان قذف رجل امرأته فقال  
رايتها تزني الساعة ولم أجامعها بعد ذلك الا أني قد كنت جامعها قبل ذلك وقد  
جامعتها اليوم قبل أن أراها تزني فأما منذ زنت اليوم فلم أجامعها أيلتصن أم لا في قول  
مالك (قال) قال لي مالك في هذه المسئلة بعينها انه يلتصن ولا يلزمه الولد ان جاءت  
بولد (قال مالك) وان أقر أنه كان يطؤها حتى ساعة رآها تزني فلاعنها فان الولد  
لا يلزمه اذا التصن باقراره أنه كان يطؤها حتى رآها تزني ﴿قلت﴾ فان جاءت بالولد  
من بعد ما التصن بشهرين أو بثلاثة أو بخمسة أيلزم الاب الولد أم لا (قال) نعم لان  
الابن انما هو من وطء هو به مقرر وانه يزعم أنه رآها تزني منذ خمسة أشهر والحمل قد  
كان من قبل أن يراها تزني ﴿قلت﴾ أفيلحق به الولد أم لا في قول مالك (قال) قد  
اختلف فيه قول مالك فيما سمعنا منه وفيما بلغنا عنه بما لم نسمعه وأحب ما فيه الى أنه اذا  
رآها تزني وبها حمل ظاهر لا يشك فيه فانه يلحق به الولد اذا التصن على الرؤية ﴿قلت﴾  
أرايت اختلاف قول مالك في هذه المسئلة ما هو (قال) ألزمه مرة ومرة لم يلزمه  
الولة ومرة يقول بنفسه وان كانت حاملا (وكان) المخزومي يقول في الذي يقول  
لزوجته رأيتها تزني وهو مقرر بالحمل انه يلاعنها بالرؤية فان ولدت ما في بطنها قبل

سنة أشهر من ادعائه فالولد منه وإن ولدته لسته أشهر فصاعداً فالولد للامان واعترافه به ليس بشئ فإن اعترف به بعد هذا ضربته الحد وألحقت به الولد ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان ولدت ولدين في بطن واحد فأقر بالاول ونفي الآخر أتلزمه الولدين جميعاً وتضربه الحد أم لا (قال) يضرب الحد ويلزمه الولدان جميعاً (قال) ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة ولدت ولداً ثم ولدت ولداً آخر بعد ذلك بخمسة أشهر أتجمعه بطناً واحداً قال نعم ﴿قلت﴾ فإن وضعت الثاني لسته أشهر فصاعداً أتجمعه بطينين أو بطناً واحداً (قال) بل بطينين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لم أجامعها بعد ما ولدت الولد الاول (قال) يلاعنها وينفي الثاني اذا كانا بطينين ﴿قلت﴾ فإن قال قائل لم أجامعها من بعد ما ولدت الولد الاول ولكن هذا الثاني ابني (قال) يلزمه الولد الثاني لان هذا الولد للفراش ﴿قلت﴾ فهل يجلد الحد حين قال لم أجامعها من بعد ما ولدت الولد الاول وهذا الثاني ولدي (قال) أرى أن تسأل النساء فإن كان الحمل يتأخر عندهن هكذا لم أر أن يجلد وإن قلن انه لا يتأخر الى مثل هذا جلدهن الحد ولا أجلده اذا كان يتأخر عندهن وكان عندهن بطناً واحداً وقد سمعت غير واحد يذكر أن الحمل يكون واحداً ويكون يثنى وضهما الأشهر ولا يشبه هذا أن يقول الرجل لامرأة تزوجها ولم يبين بها فجاءت بولد من بعد ما عقد نكاحها لسته أشهر فقال هذا ابني ولم أطأها من حين عقدت نكاحها فهذا يكون ابنه ويجلد الحد لانه حين قال هو ابني ولم أطأها فكأنه انما قال حملت به من غيري ثم أكذب نفسه بقوله انه ابني فهذا يدل على أن الحد قد وجب عليه

ما جاء في الرجل يغيب ثم يقدم من سفره وقد ولدت امرأته ولداً ﴿قلت﴾

﴿ويكون الرجل غائباً فيقدم من سفره﴾

﴿قلت﴾ أرايت اذا قدم رجل من سفره فولدت امرأته ولداً فلاعنها ثم ولدت بعد ذلك بشهر أو أقل ولداً آخر أيلتمن له أيضاً أم لا يلتمن (قال) يجزئه اللعان الاول ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه حين التعن بالولد الاول فقد التعن وقطع عن

نفسه كل ولد يكون من هذا الجمل ﴿قلت﴾ فان ادعى الولد الثاني (قال) يالحق به الولد الاول والاخر ويجلد الحد ﴿قلت﴾ أرايت ان ولدت امرأته ولداً فأتى ولم يعلم الرجل بذلك أو كان غائباً فلما قدم انتهى منه أيلاعن والولد ميت أم لا (قال) يلاعن لانه قاذف ﴿قلت﴾ وكذلك لو ولدته ميتاً فنفاه أيلتين قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقذف امرأته وقد كانت زنت وحدث فقال اني رأيتها تزني (فقال) اذا قذفها برؤية ولم يقذفها بالزنا الذي حدث فيه لاعن ﴿قلت﴾ أرايت ان أكذب نفسه وقد قذفها برؤية ولم يقذفها بالزنا الذي حدث فيه أتضربه لها الحد أم لا في قول مالك (قال) لا احد عليه وعليه العقوبة ﴿قلت﴾ فان قذفها زوجها برؤية وقد غصبت نفسها أيلتين أم لا (قال) نعم وكان غيره يقول ان كان قذفه اياها برؤية سوى الذي اغتصبت فيه فانه ياتمن ثم يقال لها ادرتي عن نفسك ما حق عليك بالتمانه وخذي مخرجك الذي جعله الله لك بأن تشهدى أربع شهادات بالله وتحمسي بالنصب . فان لم يقذف وانما غصبت ثم استمرت حاملاً فنفاه لم يسقط نسب الولد الا اللعان فان التمن دفع الولد لانه قد يمكن أن يكون من وطء الفاسق ولم يكن عليها أن تلتعن للشبهة التي دخلت عليها بالاغتصاب لانها تقول أنا ممن قد تين لكم<sup>(١)</sup> أنه ان لم يكن منه فقد كان من الناصب ﴿قلت﴾ أرايت من أبي اللعان من الزوجين أتحمده مالك بابائه أم حتى يكذب نفسه (قال) اذا أبي اللعان أحد الزوجين أقيم عليه الحد ان كان الرجل أقيم عليه حد القذف وان كانت المرأة أقيم عليها حد الزنا ﴿قلت﴾ أرايت اذا التمن الرجل فنكحت المرأة عن اللعان أتحمدها أم تحبسها حتى تلتعن أو تقرر على نفسها بالزنا فتقيم عليها الحد (قال) قال لي مالك اذا نكحت عن اللعان رجعت لقول الله تبارك وتعالى ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله (قال) فاذا تركت المخرج الذي جعله الله لها برد قوله جلدت ان كانت بكرآ ورجعت ان كانت ثيباً لانه أحق عليها الزنا بالتمانه وصدق به قوله حتى صار غير قاذف لها فان خرجت من صدقه عليها والا أقيم عليها الحد ﴿قلت﴾ أرايت اذا نكح الرجل عن اللعان أتحمده في قول مالك مكايه (قال) نعم قال مالك اذا نكح عن



اللعان جلده الحد ﴿قلت﴾ أرأيت أن أدعت المرأة أن الزوج قذفها والزوج ينكر  
 فأقامت البينة (قال) إذا أقامت البينة جلد الحد إلا أن يدعي رؤية فيلتمن ﴿قلت﴾  
 ويقبل قوله إذا ادعى رؤية بعد جحوده القذف (قال) نعم لأنه يقول كنت أريد  
 أن أكرم فأما إذا أقامت البينة فأنا ألتعن وقد قال بعض كبار أصحاب مالك أنه يحسد  
 ولا يلاعن لأنه لما جحد ثم أقر أو قامت عليه بينة أنه قال قد رأيتها تزني وهو يحسد  
 كان إذا جحد ترك المخرج الذي كان له لأنه لما ثبت أنه قاذف فكان مخرجه اللعان  
 كما قال الله فشهاده أحدهم أربع شهادات بالله فكانه قال حين جحد أن يكون قال  
 قد رأيتها تزني ثم قال لم أرها فكان مكذبا لنفسه وقع عليه الحد بالكذب نفسه ثم  
 قال أنا صادق فلا يقبل منه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قذف امرأته ثم طلقها  
 فبانت منه وتزوجت الأزواج ثم رفته إلى السلطان أيحده أم ماذا يصنع به (قال)  
 لم أسمع فيه شيئا إلا أني أرى أن يلتمن لأن القذف انما كان في موضع اللعان فليس  
 تركها إياه بالذي يوجب عليه الحد ولكنه ان دعى إلى اللعان فلم يلتمن فقد أكذب  
 نفسه فأما امرأته أن يلتمن لأن اللعان كان حده يوم قذفها وانما يدفع عنه العذاب  
 إذا لاعن ﴿قلت﴾ أرأيت للمرأة هل يلزمها لعان الزوج وقد انقضت عدتها من  
 النكاح الذي قذفها فيه وتزوجت ثم قامت عليه بالقذف (قال) نعم تلاعن لأنني  
 إذا رأيت عليه اللعان إذا لم تكن تحته فدرأت عنه العذاب لما التعن رجع عليها اللعان  
 فأما أبرت نفسها وأما حدث ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته هذا الولد  
 الذي ولدته ليس مني فقالت المرأة صدقت ليس هو منك (قال) قال مالك والليث  
 لا يلزمه الولد إذا تصادق الزوجان أن الصبي ليس ابنه ولا ينسب إليه ﴿قلت﴾  
 أفترحم الأم (قال) قال مالك نعم تحمد ﴿قلت﴾ ويتقطع نسب هذا الصبي بغير لعان  
 من الزوجين (قال) نعم كذلك قالوا وقاله مالك غير مرة فيما بلغني ﴿قلت﴾ فإن كانت  
 تحته قبل أن تلد هذا الولد بعشرين سنة أو أدنى من ذلك بما يباحق به الحمل (قال)  
 فهو عندي واحد (قال ابن القاسم) وسمعت الليث بن سعد يقول مثله ﴿قال﴾

سحنون ﴿ وقد قال أكثر الرواة عن مالك أنه لا ينفيه إلا اللعان ولا يخرج منه من  
 الفرائش المعروف والعصبة والعشيرة إلا اللعان. وقد روى ما قال ابن القاسم. وأكثر  
 الرواة يرون قول مالك أنه لا ينفي إلا باللعان ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك لا يكون  
 للرجل أن ينفي ولده إذا ولدته امرأته وهو مقيم معها ببلد يرى حملها إلا أن يكون  
 غائبا عن الحمل فيقدم وقد ولدته فله أن ينفيه فإن أقام مقراً به فليس له أن ينفيه بمد  
 ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قال وجدت مع امرأتى رجلاً في لحافها أو وجدتها وقد  
 تجردت لرجل أو وجدتها وهي مضاجعة رجل في لحافها عريانة مع عريان أيلتمن أم لا  
 في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أنه لا لعان بين الزوج وبين  
 امرأته إلا أن يرميها بالزنا برؤية أو ينفي حملها فإن رماها بالزنا ولم يدع رؤية ولم يرد أن  
 ينفي حملها فله الحد لأن هذا مفتر ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قاله المخزومي وابن دinar  
 وقالوا في الحمل أن نفيه ولم يدع استبراء جلد الحد (قال ابن القاسم) فأرى في مسئلتك  
 أن لم يكن له بينة على ما ذكر من تجردها له ومضاجعتها إياه كما ذكرت رأيت عليه  
 الأدب ولا حد عليه (قال) وجل رواية مالك على أن اللعان لا يكون إلا بأحد  
 وجهين إما برؤية لا مسيس بعدها أو بنفي حمل يدعى قبله استبراء وأما قاذف لا يدعى  
 هذا فانه يحده وقاله ابن القاسم أيضاً ﴿ سحنون ﴾ وقال ابن القاسم أيضاً غير هذا  
 قال إذا قذف أو نفي حمل لم يكن به مقراً لاعتن ولم يسئل عن شيء وقاله معه ابن  
 نافع ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن  
 عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعتن بين المجلاني وامرأته وكانت حلي. وقال  
 زوجها والله ما قربتها منذ عفرنا التخل والعفر أن يستحي التخل بعد أن يترك من  
 السقي بعد الأبار بشهرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين قال فجاءت  
 بسلام أسود وكان الذي رميت به ابن السخاء ﴿ مالك بن أنس ﴾ عن نافع عن  
 ابن عمر أن رجلاً لاعتن امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتهى من ولدها  
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بأمه ﴿ قال ابن وهب ﴾

وأخبرني عبد الله بن عمر أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم ما يوجب اللعان بين المرأة وزوجها فقال لا يجب اللعان الا من رؤية أو استهراء **ابن وهب** **﴿** وأخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال التلاعن بين الزوجين لا يكون الا بانكار الولد فانه يقول ان شاء ماوطئتها منذ كذا وكذا أو يقول رأيت معها رجلا فني ذلك التلاعن فان قال هي زانية ولم أر معها رجلا جلد الحد **ابن وهب** **﴿** وأخبرني يونس عن ربيعة بذلك **﴿** ابن وهب **﴿** وأخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه بنحو ذلك **﴿** قلت **﴿** رأيت من لاعن امرأته فني ولدها عنه ثم قذفها رجل أيضرب لها الحد أم لا في قول مالك **﴿** قال **﴿** مالك يضرب قاذفها الحد ومن قذف ابنها فقال له يا ابن الزانية ضرب الحد أيضا كذلك قال مالك **﴿** ومن قال لابنها ليس فلان أبك على وجه المشاعة ضرب الحد أيضا **﴿** مالك **﴿** عن نافع عن ابن عمر أنه قال من دعا ابن الملاعة زانية ضرب الحد **﴿** قال ابن وهب **﴿** قال يونس وقال ابن شهاب من فني ولدها جلد الحد **﴿** ابن وهب **﴿** عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار قال من دعاها زانية جلد الحد **﴿** وقال **﴿** علي بن أبي طالب من قذف ابن ملاعة جلد الحد **﴿** ابن وهب **﴿** عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يلاعن امرأته ثم يقذفها بمسد ذلك قال يجلد الحد **﴿** وقاله **﴿** نافع مولى ابن عمر والقاسم بن محمد ذكره ابن وهب عن مخرمة بن بكير عن أبيه عنهما **﴿** قلت **﴿** لابن القاسم أرأيت ان شهدت الشهود على هذا الذي لا يجن أنه قد أقر بانه بمسد اللعان وهو ينكر ذلك **﴿** قال **﴿** يلحق به الولد ويضرب الحد **﴿** قلت **﴿** أرأيت اذا لاعنها بولد ففناه ثم زنت المرأة بمسد ذلك فادعى الملاعن ولده أنضربه الحد أم لا في قول مالك لأنها قد زنت **﴿** قال **﴿** لم أسمع من مالك في هذه المسئلة بيننا شيئا ولكنه لا حد عليه اذا ادعاه لأنها قد صارت زانية **﴿** وعن **﴿** ربيعة في رجل يزعم أنه رأى على امرأته رجلا يسميه باسمه قال يلاعنها ويجلد الحد في الرجل فأما التلاعن فيدفع عن نفسه شيئا لا يعرفه وأما الحد فيكون عليه في تسمية رجل لو لم يسمه لم يضربه الحد **﴿** وقاله مالك **﴿** قلت **﴿** رأيت المرأة اذا

ضرب رجل بطنها فألقت جنينها ميتا فأنشئ منه الزوج والتعن لمن تكون الثرة  
 (قال) اللام ومن ورث الجنين مع الأم وهذا مثل ولد الملاعة إذا مات عن مال  
 ورثته أمه وعصبته ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا أنكر ولده ففناه بلمان ثم مات  
 الولد عن مال فادعى الملاعن الولد بعد ما مات (قال) لا أدري أسمعته من مالك  
 سمعا أو يئني عن مالك أنه قال إن كان لولده ولد ضرب الحد ولحق به لأن له نسبا  
 يلحق به (قال ابن القاسم) وإن لم يكن له ولد فلا يقبل قوله لأنه يتهم بوراثته ويحسد  
 الحد ولا يرثه (وقال مالك) من أنكر لون ولده فانه لا يكون في ذلك لمان وإنما هو  
 عرق نزع ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن  
 عبد الرحمن عن أبي هريرة أن أعرابيا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن  
 امرأتى ولدت غلاما أسود وإنى أنكرته ثم ذكر الحديث. وفي الحديث أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال له هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمر قال هل  
 فيها من أورق قال إن فيها لورقا قال فأنى ترى ذلك جاءها فقال يا رسول الله عرق  
 نزعها قال فلعل هذا عرق نزعها ولم يرخص له في الانتفاء منه ﴿قلت﴾ لابن  
 القاسم أرايت إن لاعن السلطان بينهما فلما التعن الرجل ماتت المرأة (قال) قال مالك  
 يرثها ﴿قلت﴾ فإن التعن الرجل والتعن المرأة فلما بقي من لمانها مرة أو مرتان ماتت  
 المرأة (قال) أرى أن الزوج وارث ما لم يتم اللمان من المرأة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن  
 أبي عمير عن خالد بن يزيد عن ربيعة أنه قال يرثها ابن مات وإن مات هو لم يرثه  
 ﴿قلت﴾ أرايت إن مات الزوج وبقيت المرأة وقد التعن الزوج ما يقال للمرأة في  
 قول مالك (قال) قال مالك يقال للمرأة التعى وأدركت المذاب عن نفسك ولا ميراث  
 لك وإن أبنت اللمان وأكذبت نفسك أقيم عليك الحد وكان لك الميراث.

حاشية في لمان الاعمى

﴿قلت﴾ أرايت الاعمى إذا كذب امرأته أيلتمن في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾  
 لم وهو لا يجوز له أن يدعى رؤية أرايت إن قلت انه يدعى الاستبراء في الحمل فيجوز

له أن يلتصق في الحل فهل يجوز له أن يلتصق إذا ادعى رؤية قال غيره ليس برؤية ولكن يعلم بدله على المسيس وغيره من أسباب العلم وأما رؤية فلا وكذلك قال هو (قال ابن القاسم) هو من الأزواج وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم والاعشى عند مالك هو زوج فلا بد من اللعان وهو قول مالك (قال ابن وهب) قال مالك يحمل ذلك إليه ويحمله في دينه

— في لعان الاخرس —

قلت (أرأيت الاخرس هل يلتصق اذا قذف بالاشارة أو بالكتاب (قال) نعم ان فقه ما يقال له وما يقول (وسألته) عن الذي يدعى الرؤية في امرأته فيلتصق فتأني بولد لادنى من ستة أشهر من يوم ادعى الرؤية (قال) الولد ولده لا ينفي بوجه من الوجوه اذا زعم أنه لم يكن استبرأ قبل أن يرى لان اللعان قد مضى ولانا قد علمنا انه ابنه لانه رآها يوم رآها وهي حامل منه (قلت) أرأيت ان ادعى الاستبراء حين ولده لادنى من ستة أشهر (قال) فالولد لا يلحقه ويكون اللعان اذا قال ذلك الذي كان نفيا للولد (قلت) فان لم يدع الاستبراء الا أنه قال لم أزل أطؤها وهذا الولد ليس مني وإنما اتصن بالرؤية وقد جاءت بالولد لادنى من ستة أشهر فالحقته بأبيه ألا ثبت أن يكون قاذفا ويحمل الحد قال لا (قلت) فان قال حين ولدت بعد الرؤية بخمسة أشهر هذا ليس مني قد كنت استبرأت فنفيت الولد وتم اللعان أرأيت ان قال الولد لي ولم أكن استبرأت يومئذ وأنا كاذب في الاستبراء أيلحق به الولد ولا يكون عليه حد لان اللعان قد كان لرؤية (قال) أرى عليه الحد لانه صار قاذفا لان اللعان الذي كان لما ادعى الاستبراء انما كان بعد ما وضعته فقد كان نفيا للولد فلما استلحقه وأكذب نفسه في الاستبراء صار قاذفا (قلت) أرأيت المرأة يشهد عليها أربعة بالزنا أحدهم زوجها (قال) يلاعن الزوج ويحد الثلاثة (ابن وهب) عن يونس عن أبي الزناد في المرأة يشهد عليها أربعة بالزنا أحدهم زوجها قال أبو الزناد القاذف كان زوجا أو غيره يأتي بأربعة شهداء أو يلاعن الزوج هاهنا ويحد الآخرون

(قال يونس) وقال ابن شهاب لا ترجم ولا نزي زوجها تجوز شهادته عليها من أجل ان الله مبارك وتعالى رد شهادته عنها بالملاعة ونرى أن يجلد الثلاثة اذا ردت شهادة الزوج ضد القرية ثمانين جلدة ونرى أن يلاعنها زوجها فان نكص عن ملاعتها جلد الحد وان لا عنها فرق بينها وبينه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن عباس وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد وابن قسيط بمثله (وقال) ابن عباس يلاعن الزوج ويجلد الآخرون (وقال) ابراهيم النخعي مثله (وقال ابن شهاب) في رجل قذف امرأته وجاء بثلاثة يلاعن الزوج ويجلد الثلاثة ثم ان جاء برجلين يشهدان قال يجلدان

﴿ في ترك رفع اللعان الى السلطان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قذف رجل امرأته فلم ترفعه الى السلطان أيكون على الزوج شيء أم لا (قال) لا شيء على الزوج (قال) وكذلك سمعت مالكا يقول فيها (قال) وقال مالك في رجل قذف رجلا فلم يرفعه المقتدوف الى السلطان فلا شيء على القاذف

﴿ في لعان المرأة البكر لم يدخل بها جاءت بولد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة فلم يبين بها ولم يحتلها حتى جاءت بولد فأنكره الزوج أيلاعن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يلاعن اذا ادعت أنه منه وانه كان ينشأها وكان ما قالت يمكن وجاءت بالولد لسته أشهر فأكثر من يوم تزوجها ولها نصف الصداق ولا سكنى عليه ولا بتمعة ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان طلقها قبل البناء فجاءت بولد لثل ما قلده له النساء أيلزم الزوج الولد أم لا وهل له ان يلاعن (قال) قال مالك يلزمه الولد الا أن يلاعن فان لا عنها لم يلزمه الولد وهذا اذا كان ما ادعت به من آياته اليها يمكن فيها قالت قبل أن يطلقها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج بكراً فلم يحممها اليه حتى حملت فقالت هو من زوجي وكان ينشأني في أهلي سرأ فمثل زوجها فقال لم أغشها واني من ولدها لبري

(قال) سنتها سنة المتلاعنين يتلاعنان ولا تنكح حتى تضع حملها ثم لا يجتمعان أبداً  
 وولدها يدعى إلى أمه ومن قذفها جلد الحد (قال ابن وهب) قال يونس وقال ربيعة  
 اذا تكلمت بذلك وعرف ذلك منها لاعنها وان مضت سنون وقاله يحيى بن سعيد  
 وابن قسيط انه يلاعنها ان تمت نكحته . .

في نفقة الملاعة وسكناها

قلت ﴿ أ رأيت هذا الذي لاعن امرأته وانثنى من حملها فولدت ولداً ثم ادعاه  
 الزوج بعد ما ولدته فجلدته الحد وألحق به الولد أي جعل لها على الزوج نفقة الحمل اذا  
 طلبت ذلك المرأة أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن ينظر الى  
 حال الزوج يومئذ حين كانت المرأة حاملاً فان كان الزوج يومئذ موسراً ألزمته النفقة  
 لها وان كان يومئذ معسراً فلا نفقة لها ﴿ قلت ﴾ فان كان في بعض الحمل موسراً  
 وفي بعض الحمل معسراً (قال) يلزمه من النفقة بقدر ما كان فيه موسراً ويسقط عنه  
 من النفقة بقدر ما كان معسراً وانما قلته على قول مالك في الرجل يطلق امرأته البتة  
 وهي حامل ان عليه النفقة ان كان موسراً وان لم يكن موسراً فلا نفقة عليه ﴿ قلت ﴾  
 أ رأيت الملاعة أ يكون لها السكنى وهي بمنزلة المبتوتة (قال) قال مالك للملاعة  
 السكنى قال مالك ولا متعة لها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كانت هذه الملاعة غير مدخول  
 بها ولم يسم لها صداقاً فالتعن أ يكون عليه المتعة والسكنى (قال) قال مالك لا يكون  
 للملاعة مدخولاً بها أو غير مدخول بها سمي لها صداقاً أو لم يسم لها صداقاً لا  
 يكون لها المتعة على حال من الحالات ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الملاعة لم جعل مالك لها  
 السكنى وهو لا يلحقها منها الولد (قال) لانها في عدة منه وهي مبتوتة منه فلا بد  
 من أن يكون لها السكنى ألا ترى أنه لا يحل لها أن تنكح حتى تنقض عدتها

في ملاعة الحائض

قلت ﴿ أ رأيت الرجل يقذف امرأته أو يفتني من ولدها ويدعى الاستبراء وهي

في دم تقاسها أو حائض (قال) لا أحفظ قول مالك فيه ولا يلاعن السلطان بينهما حتى تطهر إلا أني سمعت منه في الذي لا يجد ما ينق ويضرب له أجل فيأتى الأجل وهي حائض أنه لا يطلق عليه حتى تطهر وفي الذي لا يقدر على مسيس امرأته في قول مالك كذلك إلا المولى وحده فاني سمعت ويضرب له أجل فيأتى الأجل وهي حائض أنه لا يطلق عليه حتى تطهر مالكا غير مرة وأخبرني عنه غير واحد من أصحابنا قديما أنه قال إذا أوقفه السلطان وهي حائض فلم يفيء طلق عليه (وقد روى) أشهب عن مالك أنه لا يطلق عليه في الحيض

### ❦ مئة الملاعة ❦

❦ قلت ❦ ولم قلتم في الملاعة أنه لا متاع لها وليست كالمختلعة لأنها لا تعطى الزوج شيئا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أنه قال لي لا متاع للملاعة (قال ابن القاسم) إلا أن الذي يقع في قلبي لأن الفراق جاء من قبلها حين أنكرت ما قال الزوج فلما وقع اللعان بينهما والتفتت وقمت الفرقة ولم يكن لها متاع لأن الفراق لم يكن من قبل الزوج

❦ تم كتاب الإيلاء واللعان من المدونة الكبرى والحمد لله حق حمده ❦  
❦ وصلي الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ❦



❦ ويلي كتاب الاستبراء ❦



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الاستبراء

في استبراء الامة المستحاضة

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن رجلا اشترى أمة مستحاضة يعلم بذلك  
بكم يستبرئها في قول مالك (قال) يستبرئها بثلاثة أشهر الا أن لا يرثها ذلك ويشك  
فيرفع بها الى تسعة أشهر (قال) وقال مالك وهذه والتي رفتهها حيضتها بمنزلة واحدة  
(قال ابن القاسم) لان استبراءها عنده انما كان حيضة فلما رفعت هذه حيضتها  
واستحيضت هذه كانتا عنده بمنزلة واحدة لا حيضة لها الا أن مالكا قال في العدة  
من طلاق أو موت في المستحاضة اذا جاءها دم لا تشك ولا يشك النساء انه دم  
حيضة للونه وتغيره بمعرفة النساء به رأيتهم قد آو تكف عن الصلاة فهدى الامة المشتراة  
المستحاضة كذلك اذا جاء منها في دمها دم لا تشك ولا يشك النساء أنه دم حيضة  
رأيت ذلك استبراء وتحمل لسيدها مثل ما قال مالك في العدة (قال) وانما جعل مالك  
المستحاضة في الاستبراء بمنزلة التي ترفعها حيضتها اذا لم تعرف النساء ولا هي حيضتها  
فاذا عرفت كانت كما وصفت لك ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه  
قال في الامة المدراء أو غيرها حاضنة أو لم تحض أو قعدت قال ربيعة ينتظر بها ثلاثة  
أشهر لا تعلم براءتها الا براءة الحرة ها هنا (قال) يحيى بن سعيد قالني تباع منهن تعتد  
بثلاثة أشهر الا أن تحيض حيضة من الأماء اللاتي لم يحضن

في استبراء المتقصة والمكاتب

قلت أرايت ان كان غصبها منه رجل فردها عليه عليه أن يستبرئها في قول

مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن كاتب أمته ثم عجزت عليه أن يستبرئها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأحب إلى أن يستبرئها لأنها قد حرم عليه فرجها وقد أطلقها تدور ولو كانت في يديه لا تخرج لم يكن عليه استبراء ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً غصب جارية أجنبية فوطئها ثم اشتراها ما يكون عليه الاستبراء بعد الشراء قال نعم ﴿قلت﴾ فإن غصبها رجل فردها على أبيج على أن استبرئها في قول مالك (قال) إذا غاب عليها الذي غصبها وجب عليك الاستبراء (قال) لأن مالكا قال لي في الرجل يتابع الجارية الحرة فينقلب بها وينلق عليها بابه فتستحق أنها حرة فتقوم على ذلك البينة فيقر بأنه لم يمسه وتقر المرأة بأنه لم يمسه (قال) ما أرى أن تزوج حتى يستبرئ رجلاً بثلاث حيض لأنه قد أغلق عليها بابه وخلاها (قال) فقبل لمالك فإن كان وطئها أترى عليه في وطئها شيئاً حين خرجت حرة صداقاً أو غيره (قال) لا لأنه وطئها وهي عنده ملك له (قال مالك) وإن كان وطئها وهو يعلم أنها حرة رأيت أن يقام عليه الحد ﴿قلت﴾ أفيجب عليه الصداق مع الحد في قول مالك قال نعم

### ﴿في استبراء الامه يستبرئ العدة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان سبي العدة جارية أو مدبرة أو أم ولد أو حرة فرجن الى أن يكون على الاستبراء في قول مالك أم لا (قال) نعم عليك الاستبراء ﴿قلت﴾ فبكم استبرئهن (قال) الحرة بثلاث حيض والامة والمدبرة وأم الولد بمحضة حيضة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن قلنا انما نوطأ (قال) لا يصدقن وعليهن الاستبراء لان أهل الحرب قبضوهن على وجه التملك لهن لا على وجه الوديعة فالاستبراء لازم

### ﴿في استبراء المرهونة والموهونة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان رهنبت جارية فافتكككتها أ يكون على أن استبرئها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ولا يكون على سيدها استبراء لانها بمنزلة

ما لو استودعها رجلا ﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل جارية فغاب عليها ثم ارتجعتها  
أ يكون علي أن أستبرئها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يكون هذا مثل البيع  
(قال) لا لان هذا حين غاب عليها غاب وهو حازنها فلي الذي وهب اذا ارتجع أن  
يستبرئ لنفسه وفي البيع يتواضعها فاذا رجعت اليه قبل أن تدخل في الحيضة  
ويذهب عظم حيضتها فلا استبراء على البائع اذا رجعت اليه وان كان في البيع قد  
قبضها المشتري وحازها لنفسه ليس على المواضعة عنده ولكن على الحيازة لنفسه فلي  
البائع ان استقاله أن يستبرئها وان كان ذلك بعد يوم اذا غاب عليها فكذلك الهبة  
﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لابن لي صغير في عيالي جارية أو لابن لي كبير وهو في  
عيالي فارتجعت هبتي اعتصرتها أعلی استبراء أم لا (قال) الصغير والكبير بمنزلة  
واحدة ان كانتا في يدي الاب لم تكونا تخرجان فلا استبراء عليه وان كانتا تخرجان  
أو قبضها الكبير وغاب عليها فلا استبراء عليها فإن وطئها الابن فلا اعتصار للاب  
فيها (قال) وكذلك قال مالك ليس له اعتصار (قال) وقال مالك لو أن رجلا استودع  
رجلا جارية فحاضت عند المستودع ثم اشتراها المستودع أجزأها تلك الحيضة من  
الاستبراء ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية أو وهبت لي أو تصدق بها علي أو  
صارت لي من مضم أو من غيره أو أوصى لي بها أو ورثها أو صارت لي بوجه من  
الوجوه أيجب علي أن أستبرئها في قول مالك قال نعم

❦ في استبراء الأمة تباع فتحيض عند البائع قبل أن يقبضها المتباع ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية فنحنى صاحبها من أن أقبضها حتى أدفع اليه الثمن  
فحاضت عند البائع بعد اشتراكي اياها قبل أن أقبضها ثم دفعت اليه الثمن وقبضت  
الجارية أجزئني تلك الحيضة من الاستبراء في قول مالك أم لا (قال) ان أخذها في  
أول حيضتها أجزأه ذلك وان كانت في آخر حيضتها أو بعد ان طهرت لم يجزه ذلك  
حتى تحيض حيضة مستقبلة وعلى البائع المواضعة ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يمنسه  
القبض فلم يقبضها المشتري حتى حاضت عند البائع أجزئ المشتري هذه الحيضة

من الاستبراء أم لا (قال) ان كان للمشتري لم يسأله القبض والبائع لم يمنعه الا أن  
المشتري ذهب ليأتي بالثمن فأبطأ عن القبض حتى حاضت الجارية عند البائع ثم جاء  
ليقبضها فان كانت من وخش الرقيق فأري أن يستبرئها بحیضة مستقبلة وان كانت من  
عليه الرقيق رأيت أن تواضعها وكذلك ان كان البائع منها من المشتري حتى يقبض  
الثلث فحاضت عند البائع فان كانت من عليه الرقيق تواضعها وان كانت من وخش  
الرقيق قبضها المشتري وكان عليه أن يستبرئها بحیضة مستقبلة الا أن يكون أمكنه  
منها وتركها عنده فان حیضتها استبراء للمشتري لان ضمانها كان منه ولان استبداعه  
اماها بمنزلة أن لو وضعا عند غيره ﴿قلت﴾ أرأيت من اشترى جارية وهي حائض  
أجزأه تلك الحیضة في قول مالك من الاستبراء (قال) قال مالك ان كانت في أول  
حیضتها أجزأه ذلك من الاستبراء وان كانت في آخر الحیضة لم يجزه . مثل اليوم وما  
أشبهه<sup>(١)</sup> وإن كانت في أول حیضتها أجزأه ذلك من الاستبراء وان كانت قد أتت على  
آخر حیضتها استقبلت حیضة أخرى ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت هذه الامة المشتراة  
قد حاضت عند بالها فلما اشترتها رأت الدم عندي يوما أو يومين بعد خمسة أيام من  
حیضتها التي حاضتها عند البائع أيكون هذا استبراء أم لا (قال) لا يكون هذا  
استبراء ﴿قلت﴾ وتدع الصلاة قال نعم ﴿قلت﴾ ولا تجعله استبراء (قال) لا يكون  
الدم الذي تراه استبراء حتى يكون بين الدمين من الايام ما يعلم ان الدم الثاني حیض  
كانت به حائضاً ﴿قلت﴾ فان لم تر هذا الدم الثاني الذي يعلم أنه حیض مستقبل الا يوما  
واحدا ثم انقطع عنها أجمعه حیضاً وتجزئها من الاستبراء (قال) تشل النساء عن  
ذلك فان قلن ان الدم يوما أو بعض يوم يكون حیضاً كان هذا استبراء والا فلا أراه  
استبراء حتى تقیم في الدم ما تعرف وتستيقن انه استبراء لرحمها ولا يكون هذا الدم  
استبراء إن لم أجمعه حیضة تامة وان كنت أمنعها من الصلاة ﴿قلت﴾ أرأيت ما بين

(١) قوله وان كانت في أول حیضتها الخ كذا ينسخني الاصل اللتين بإيدئنا وانظر ماوجه تكراره

الذين من الطهر كيف يعرف عدد ما بين الذين حتى يحمل الدم الثاني حيضاً (قال) قال لي مالك الثلاثة الايام والاربعة والحسة اذا طهرت فيمن ثم رأيت الدم بعد ذلك ان ذلك من الحيضة الاولى (قال) وما قرب من الحيضة فهو كذلك (قال) وسأنا مالكا عن امرأة طلقت فقالت قد حضت في الشهر ثلاث حيض (قال) يسئل النساء عن ذلك فان كن يحنن كذلك ويطهرن صدقت والا فلا ويسئل النساء عن عدد ايام الطهر فان قلن ان هذه الايام تكون طهرافيا بين الحيضتين وجاء هذه الامة بعد هذه الايام من الدم ما يقول النساء انه دم حيضة ولا يشككن انها حيضة اجزاء ذلك من الاستبراء والا فلا

— في استبراء الجارية تباع ثم يستقيه البائع —

قلت: رأيت الجارية يشتريها الرجل فيقبضها ثم يستقيه البائع قبل أن يفرقا أوجب على البائع أن يستبرئ في قول مالك أم لا (فقال) لا لانهما لم يفرقا ولم ينب على الجارية قلت: رأيت ان انقلب بها ثم استقالني (قال) ان كان لم يكن في مثل ماغاب عليها المشتري أن تحيض فيه لانه لم تقم عنده قدر ما يكون في مثله الاستبراء فليس على المشتري مواضعة لانه لو هلك في مثل ذلك كانت من البائع ولا يطؤها البائع حتى يستبرئ لنفسه وان كانت من وخش الرقيق فهاكها من المشتري اذا كان البائع لم يضعها عند المشتري على وجه الاستبراء وانما وضعها على وجه الشراء وحازها لنفسه فالمشتري لم يستبرئ فتحل له فهي وان لم تحل له حتى ردها الى البائع فلا يطؤها البائع أيضاً حتى يستبرئ لنفسه احتياطاً لانه قد دفعها للمشتري وغاب عليها الا أن يكون دفعها الى المشتري وأتمته البائع على الاستبراء فلا يكون على البائع استبراء لنفسه اذا ارتجما قبل أنه تحيض عظم حيضتها وان كان انما دفعها البائع الى المشتري قبضاً لنفسه فقد وصفت لك ذلك ولو وضاعها على يدي رجل أو امرأة للاستبراء أكان على البائع اذا استقاله ورجعت اليه فيها استبراء وان طال مكثها في الموضع الذي تواضعا فيه للاستبراء اذا لم تحض فاذا كانت قد

حاضيت في الموضع الذي جعلها فيه للاستبراء وخرجت من الحيضة فقد حلت  
للمشتري فان استقاله البائع بعد هذا فعليه الاستبراء لانها قد حلت للمشتري قبل  
أن يستقيه وهبارة عليه المهدة ووجب عليه المواضعة وكان المشتري انما هو تارك  
لها في موضعها فلم يكن للمستقبل بد من الاستبراء الا أن يستقبل البائع المشتري  
والجارية في أول دمها أو في عظم دمها فاذا فعل لم يكن عليه استبراء الا أن يستقبل  
في آخر دمها فيكون عليه الاستبراء ﴿قلت﴾ أرأيت ان استقاله في آخر دمها  
(قال) فلي البائع المستقبل أن يستبرئ لنفسه وله المواضعة على المقييل ﴿قلت﴾ ولم وهي  
لم تحمل للمشتري حتى تخرج من دمها (قال) لانها اذا دخلت في الدم من أول ما تدخل  
في الدم فصيبتها من المشتري وقد حل للمشتري أن يقبل وأن يصنع بها ما يصنع  
الرجل بجاريته اذا حاضت وان أقال المشتري البائع في أول الدم أو في عظمه رأيت  
بمنزلة رجل اشترى جارية في أول دمها أو في عظمه وان أقال في آخر دمها كان بمنزلة  
رجل اشترى جارية في آخر دمها فلا تجزئها تلك الحيضة ﴿قلت﴾ لم أمرت البائع  
حين استقاله في آخر دمها أن يستبرئ والمشتري لم يحل له وطؤها (قال) لان  
الجارية قد تحمل في آخر الدم اذا وطئت فيه فلا أدري ما أحدثت الجارية وهي  
لو اشترت في هذه الحال لم تجزئ من استبرائها هذه الحيضة فانما تحمل هذه محمل  
الاستبراء الحادث ﴿قال﴾ وقال مالك في الذي يشتري الجارية في آخر دمها  
انه لا يجزئ من الاستبراء وعليه أن يستبرئ استبراء آخروله المواضعة وعهده  
قائمة ﴿ابن وهب﴾ عن عقبة بن نافع المأفري عن يحيى بن سعيد أنه قال في  
الرجل يشتري الجارية وهي حائض هل تبرئها تلك الحيضة قال يحيى أدركنا الناس  
وهو أمرهم الى اليوم أن الوليدة اذا اشترت فانما يبرئها وتسلم للذي اشترها اذا  
حاضت حيضة واحدة ﴿مخرمة بن بكير﴾ عن أبيه بكير قال يقال أيا رجل ابتاع  
وليدة تحيض فوضعت على يدي رجل حتى تحيض حيضة فانت فهي من صاحبها  
حتى تحيض وكل عهدة على ذلك (قال بكير) ويقال أيا رجل ابتاع وليدة فأراد

أن يخاصم فيها لم يصلح له أن يطأها وفي نفسه خصومة صاحبها فيها ﴿ ابن لهيعة ﴾  
 عن ابن أبي جعفر عن زيد بن اسحاق الانصاري أن عمر بن الخطاب قضى في جارية  
 وضعت على يدي رجل حتى تحيض فأتت أنها من البائع ﴿ ابن وهب ﴾ قال  
 يونس قال ابن شهاب مثله (قال ابن شهاب) وإنه كانت قد حاضت فهي من المبتاع  
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل اشترى من آخر وليدة  
 فدعاه الى منها فقتل سوف فأتت الوليدة عند البائع (قال) ان كانت الوليدة ماتت  
 في العهدة قبل أن تحيض فهي من البائع وان كانت حاضت فهي من المبتاع وان  
 وضاعها على يدي عدل فهي كذلك أيضاً

﴿ في استبراء الجارية يباع شقص منها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعت شقصا من جاريتي أيا مرقنا مالاك أن نتواضعها للاستبراء  
 ان كانت من علية الرقيق قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعت شقصا منها ثم استقلته  
 فأقالني بمد ما تواضعناها وحاضت أو كانت من وخش الرقيق فبعت شقصا منها  
 فاستقلته بعد ما أمكنته منها أوجب على الاستبراء (قال) نعم يجب عليك فيها  
 الاستبراء لأنها قد حرمت على البائع حين حاضت وله على المقتل المواضعة لأن  
 الضمان قد كان وجب عليه وبرئ منه البائع الاول فلما استقاله كان بمنزلة ما لو اشتراها  
 من المشتري أجنبي من الناس فله المواضعة فكذلك يكون للمستقل على المقتل  
 وان كانت من وخش الرقيق فلا يطأها حتى يستبرئ لأن المشتري قد غاب عليها  
 اذ كان قابضاً لها وأخذها على القبض وهي لو أصيبت كانت من المشتري فكان  
 المستقل أجنبي من الناس اشتراها من المشتري الذي قبضها على الايجاب فذلك  
 صار ضماناً منه وانها اذا كانت من وخش الرقيق يجوز بيعها بالبراءة من الحل وإنه  
 لا يبقى فيها من الخطر ما يبقى في التي تباع على المواضعة وللسنة فيها

❦ في استبراء أم الولد والمذبرة اذا بيعتا ❦

❦ قلت ❦ أرايت رجلا باع أم ولده أو مدبرته قبضها المشتري أن يكون على البائع اذا ردت اليه بالاستبراء في قول مالك (قال) نعم عليه الاستبراء اذا كان قد دفعها على الحيازة ولم يتواضعها للاستبراء .

❦ في استبراء الجارية يشتريها الرجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى رجل من عبده له تاجر جارية أنجب عليه الاستبراء (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى عليه الاستبراء ❦ قلت ❦ وكذلك ان اتزعه السيد كان عليه الاستبراء (قال) نعم ويكون هذا مثل البيع

❦ في استبراء الأمة بتبايع بالخيار ثم ترد ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أني بعت جارية لي على أني بالخيار ثلاثا أو على أن المشتري بالخيار ثلاثا فتواضعها وهي من عليه الرقيق أو كانت من وخش الرقيق فدفعتها اليه فاختر الرد أو اخترت الرد أيكون على البائع اذا رجعت اليه استبراء أم لا (قال) لا لأن ملكه عليها ولأن مصيبتها منه لأن البيع لم يكن يتم فيها فان أحب أن يستبرئ اذا غاب المشتري عليها وكان الخيار له فهو حسن لأن المشتري قد كان لو وطئها وان كان لا يجوز له ذلك كان ذلك رضا منه واختيارا فقد خلا بها وقد كان له ما أعلمتك ألا ترى أن المنصوبة أحب لسيدها أن لا يمس حتى يستبرئ لأن الناصب لا يؤمن اذا غاب عليها

❦ في استبراء الجارية ترد بالعيب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى جارية فردها من عيب هل يكون على البائع استبراء (قال) نعم عليه الاستبراء اذا كانت قد خرجت من الحيضة وضماها من المشتري وان لم تكن خرجت من الحيضة فلا استبراء عليه ❦ قال سحنون ❦ يريد أن لا مواضعة على الذي يرد بالعيب للبائع لأنها لو هلكت قبل أن تحيض كانت المصيبة فيها من



البائع ﴿وقال أشهب﴾ لا يكون على الذي رد بالعيب مواضعة خرجت من الحيضة أول مخرج لأن الرد بالعيب نقض بيع وليس هو ببيعاً مبتدأ

﴿ما ينقض به الاستبراء﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت أمة حاملاً فأسقطت سقطاً لم يتم خلقه أينقض به الاستبراء (قال) قال مالك كل ما ألقته المرأة الحرة من دم أو مضغة أو شيء مما يستيقن النساء أنه ولد أو أم ولد ألفت ذلك فإن الحرة تنقض به عدتها وتكون الأمة به أم ولد فكذلك الاستبراء عندى مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت الأمة قد أسقطت أبيضها سيدها أم لا (قال) السقط لا يكاد يخفى دمه وينظر إليها النساء فإن كان بها من ذلك ما يعلم أنها قد أسقطت أجزاء ذلك اذا طهرت وإن لم يكن بها من الدم ما يعلم النساء أنها قد أسقطت لم تصدق

﴿في مواضعة الحامل﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت أمة حاملاً أتواضعا حتى ولد في قول مالك أم لا (قال) قال مالك اذا كانت حاملاً فلا يتواضعها وليقبضها ولينقذ ثمنها ولا يطأها المشتري حتى تضع ما في بطنها ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت الامة قد أسقطت منذ عشرة أيام وانقطع الدم عني (قال) لا تصدق الامة ﴿قلت﴾ وكيف يصنع بها سيدها (قال) لا يطؤها حتى تحيض حيضة ﴿قلت﴾ فقد رجعت هذه الامة الى حال ما لا يجوز النقد فيها ولا بد أن يتواضعها اذا كان استبرأؤها بالحيض (قال) اذا باعها البائع والحمل بها ظاهر لم يستطع هذا المشتري ارجاع الثمن ولا يتواضعها لان البائع يقول للمشتري أما أنا فقد بعتك حاملاً فلا أدري ما صار اليه الحمل وقد بعتك ما يجوز فيه النقد وقد انتقيت وقال للمشتري استبرئ لنفسك بحيضة مستقبلة (قال) وإن كان حين باعها البائع لم يكن حملها بينا عند الناس رأيت البيع فاسداً ان كانت من الجوارى المرتفعات جوارى الوطء لانه ان كان تبرا من الحمل فلا يجوز أن يبيعها

ويتبرأ من الحمل وان كان باعها على أنها حامل بأسر لا يستقن ولا تعرفه النساء فالتماهو  
رجل باعها على أنها ان كانت حاملاً فأبى من الحمل فهذا لا يجوز في المرتفعات فأرى  
أن يفسخ البيع بينهما وهو قول مالك لا يجوز . وفي هذا البيع أيضاً وجه آخر انه  
اشترط النقد في الجوارى المرتفعات وهن لا بد من المواضعة فيهن للاستبراء وان  
كانت من وخش الرقيق جاز ذلك فيما بينهما ويقال للمشتري استبرئ لنفسك  
بحيضة مستقبلة لان وخش الرقيق يجوز فيهن عند البيع البراءة من الحمل ويستبرئ  
المشتري لنفسه ويجوز أن يشترط البائع فيها النقد فان كانت حاملاً لم يستطع ردها  
لان البائع قد تبرأ من الحمل (قال) وان كانت مرتفعة وكانت بينة الحمل جاز النقد  
وجاز تبرئ البائع من الحمل ولا تصدق الامة على أنها أسقطت الا أن يكون ذلك  
مروفاً عند النساء كما وصفت لك خوفاً من أن يكون كان ربحاً فانفش وليس على  
البائع في بيعه عيب لانه قد باع حملاً ظاهراً تعرفه النساء ويشهدن عليه ولم يردوجه  
براءة من حمل ان كان بها ولا غاطرة ولا استبراء للمشتري على البائع وليستبرئ  
المشتري لنفسه لان البائع باع على الحمل فيما صححنا ﴿ قلت ﴾ ما بال الحرائر يصدقن  
على انقضاء العدة ويصدقن في الحيض وفي أنهن قد أسقطن ولا تصدق الامة في  
الحيض في الاستبراء ولا في السقط (قال) لان الحرائر لا ينظر اليهن وشأنهن أن  
يصدقن على أنفسهن وتؤخذ أمانتهن في ذلك والامة لا تصدق في نفسها اذا ادعت  
الحيضة حتى تربي حيضتها ولمشتريها أن يريها النساء فينظرن اليها اذا زعمت أنها  
حائض ﴿ سحنون ﴾ لانها عهدة لا تسقط عن البائع والضمان لازم على البائع لا يسقط  
بقول الجارية الا بالينة التي تجوز في مثله أو تبرئة المشتري مما له أوقفت وليس لزوج  
المرأة اذا طلقها فزعمت أنها قد حاضت أن يريها أحداً فهذا فرق ما بينهما ﴿ قال ﴾  
سحنون ﴿ ولان الله تبارك وتعالى جعل ذلك اليهن فيما يذكر أهل العلم فقال تعالى  
ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن وهو الحيضة والحمل وقد بينا هذا  
في غير هذا الموضع

— في مواضة الامة على يدى المشتري —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أنى اشتريت جارية من عليه الرقيق فأنتمتى البائع على استبرائها ووضعها عندى أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) كان مالك يكره ذلك ويرى المواضة على يدى النساء أحب اليه ( قال ابن القاسم ) فإن فعلا هذا وجهلا أن يضعها على يدى النساء حتى تحيض رأيت ذلك مجزئا عنهما ورأيتها من البائع حتى تدخل فى أول دمها لان البائع ائتمنه على ذلك ورضى بقوله فى ذلك ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يأمر بالجارية اذا أراد أن يتواضعها للاستبراء أن يضعها على يدى امرأة ولا يضعها على يدى رجل ( قال ) قال مالك الشأن أن يضعها على يدى امرأة فإن وضعها على يدى رجل له أهل ينظرون اليها وتوضع على يديه لمكانهم أجزاء ذلك ووجه ذلك ما وصفت لك فى النساء ﴿ قال مالك ﴾ ولو أن جارية عند رجل ودية حاضت عنده حيضة ثم اشتراها أجزأته تلك الحيضة التى حاضت عنده من الاستبراء اذا كانت لا تخرج ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فقال البائع أنا أرضى أن تكون عندك أيها المشتري حتى تستبرئها ( قال ) غيره أحب الى منه وإن فعلا أجزأها

— فى الأمة تموت أو تمطب فى المواضة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية من عليه الرقيق فشرطت على البائع أو شرط على أن أقبضها وأحوزها لنفسى كما أقبض وخش الرقيق فأتت عندى ( قال ) المواضة منهما فلا يفسخ شرطهما البيع اذا لم يكن انما باعها على البراءة من الحمل ويسلك بهما سبيل من لم يشترط. استبراء فى المواضة وكذلك سمعت فان هلكت فى أيام الاستبراء قبل أن يمضى من الأيام ما يكون فى مثله استبراء لها ففصيتها من البائع وإن مضى من الأيام ما يكون فى مثله استبراء للجارية وهلكت فى المشتري الا أن يشترط فى القبض تهروء من الحمل ويقول البائع ليس الحمل منى ان ظهر ولا وطئت

الجارية فدفعها على وجه استحباب البيع والبراءة من الحمل فيكون ضمان الجارية من المشتري من حين قبضها ويكون البيع فاسدا ويرد الا أن يفوت فأما الذي قال مالك في المشتري اذا هلك في مثل ما يكون فيه استبراء لها فصيبتها من المشتري فان هلك فيها لا يكون في عدد تلك الأيام استبراء لها فصيبتها من البائع لم يكن في المسئلة التي سئل مالك عنها اشتراط براءة من الحمل الا أنه قبضها المشتري من البائع كما يقبض وخش الرقيق وجهلا وجه المواضعة فيها (قال ابن القاسم) فإذا اشترط القبض على وجه البراءة للبائع من الحمل والجارية من غلبة الرقيق فالبيع فاسد اذا كان البائع لم يطأها وهلكت الجارية في مثل مالا يكون فيه استبراء لها أو في مثل ما يكون فيه استبراء لها ويكون على المشتري قيمتها يوم قبضها الا أن يكون البائع وطئ واشترط هذا الشرط فان كان وطئ ثم هلكت الجارية في مثل مالا يكون فيه استبراء فالمصيبة من البائع ولا ينفعه شرطه وبراءته لأنه لو ظهر حمل كان منه وهو قول مالك اذا وطئ مالم يخرج من الحيضة فصيبتها من البائع وان هلكت في مثل ما يكون فيه الاستبراء فالمصيبة من المشتري وعليه قيمتها في الوقت الذي جعلناها تحيض في مثله لأن من ذلك اليوم وجب عليه ضمانها ولانه مدع ان ادعى انها لم تحض وانما مثل ذلك مثل رجل اشترى جارية مرتفعة بالبراءة من الحمل ولم يطأها البائع وانما تبرأ من حمل ان كان بها من غيره فهلكت عند المشتري فالمصيبة من المشتري وان هلكت بعد ذلك بيوم أو يومين لانه شراء فاسد والبائع قد تبرأ من الحمل فلا يلحقه الولد وانما تخاطرا على حمل ان كان من غيره فأراه يباع فاسدا الا أن يدرك فيرد فان لم يدرك كان على المشتري القيمة

❦ في الرجل يبتاع الأمة قد تزوجها قبل ❦

❦ أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن يطأها ❦

❦ قال ❦ وقال ابن القاسم في الرجل يتزوج الأمة ثم يشتريها قبل أن يدخل بها ثم يبيعها

قبل أن يطأها (قال) يستبرئها بحیضة (قال) وكذلك اذا وطئها ثم باعها فانها تستبرأ بحیضة وان كان دخل بها ثم اشتراها فباعها قبل أن يطأها بعد الاستبراء فان المشتري الآخر يستبرئها بحیضتين لأنها عدة في هذا الوجه (قال) وسواء اذا كان دخل بها ثم طلقها واحدة ثم اشتراها قبل أن تنقضي عدتها فانه ان كان وطئها بعد الشراء ثم باعها فان المشتري يستبرئها بحیضة وان كان لم يطأها بعد الشراء فأرى أن تستبرأ بحیضتين لأنه اذا باعها بعد ما اشتراها قبل أن يطأها فان الحیضتين هاهنا عدة لأن شرائه اياها فسخ لنكاحه وان كان طلق واحدة وانقضت عدتها ثم اشتراها أو طلقها ثلاثاً فانقضت عدتها ثم اشتراها ثم باعها فانها تستبرأ بحیضة لأنه اشتراها وليست له بامرأة وهو قول مالك (قال مالك) ولو اشتراها وقد جاضت بعد طلاقه حیضة ثم باعها فان المشتري يستبرئها بحیضة ثم يحل له

❦ في استبراء الأمة تزوج بغير اذن سيدها فيفسخ السيد نكاحها ❦

❦ قلت ❦ رأيت ان تزوجت أمة بغير اذن سيدها فدخل بها ففرق السيد بينهما (قال) على السيد الاستبراء ولا عدة عليها ❦ قلت ❦ كم الاستبراء (قال) حیضتان لأنه نكاح يلحق به الولد ويدراً عنها الحد فينسلك بهما سبيل النكاح الصحيح وقد قال بعض الناس هو نكاح

❦ في الأب يطأ جارية ابنه أعليه الاستبراء ❦

❦ قلت ❦ رأيت الرجل يتعدى فيطأ جارية ابنه هل يكون على هذا الاب اذا قومت عليه هذه الجارية التي وطئها استبراء بعد التقويم (قال) نعم اذا لم يكن الاب قد عز لها عنده واستبرأها (وقال) غيره يستبرئها لأنه لا ينبغي له أن يصب ماءه على الماء الذي لزمت به القيمة لأنه ماء فاسد ومن كان الولد يلحق فيه وان كانت مستبرأة عند الاب لان وطأها اياها كان تمدياً فلزمت به لذلك القيمة فلا ينبغي له أن يصب ماءه الصحيح على ماء المدا ❦ قلت ❦ لابن القاسم لم جعلته يستبرئ والولد

يلحق الاب (قال) لان الوطء فاسد وكل وطء فاسد فلا يطأ فيه حتى يستبرئ

• في الرجل يطأ جاريته فأراد أن يزوجها متى يزوجها •

﴿قلت﴾ أرايت من كان يطأ جاريته فأراد أن يزوجها متى يزوجها (قال) حتى تحيض حيضة ثم يزوجها ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ قلت لمالك أفلا يزوجها ويكف عنها زوجها حتى تحيض حيضة (قال) لا ولا يجبني أن يقع النكاح الا في موضع يحل فيه الميسر ﴿قلت﴾ فان زوجها قبل أن تحيض حيضة (قال) قال مالك ان كان السيد يطؤها فلا يصلح له أن يزوجها حتى تحيض حيضة من يوم وطئها وان كان لم يطأها فلا بأس أن يزوجها مكانه ﴿قلت﴾ فان زوجها وقد وطئها قبل أن تحيض حيضة (قال) النكاح لا يترك على حال ويفسخ ﴿قال﴾ وقال مالك لا يزوج الرجل أمته الا في موضع يجوز للزوج الوطء فيه ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت جارية وقد أقر سيدها البائع أنه قد كان وطئها وتواضعها للاستبراء أو لم يقر السيد البائع بالوطء ولم يحدد أيحوز لي أن أزوجها في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا بعينه شيئاً ولكن لا يجوز أن يزوجها حتى يستبرئها لانه لو ظهر حمل فادعاه سيدها البائع جاز دعواه ﴿قلت﴾ فان كان البائع قد تبرأ من حملها وقال ليس الحمل مني ولم أطأها وهي من وخش الرقيق (قال) فليزوجها من قبل أنه لو ظهر بها حمل وقد قال البائع لم أطأ كان الحمل عينا ان شاء المشتري قبلها وان شاء ردها فهي اذا لم يظهر الحمل فزوجها فلا بأس بذلك وان كان ذلك قبل الاستبراء لان البائع قد قال لم أطأ ألا ترى أنها لو كانت عند البائع جازله أن يزوجها ولا يستبرئها فكذلك المشتري يجوز له أيضاً أن يزوجها ولا يستبرئها وأصل هذا أن ينظر الى كل جارية كان للبائع أن يزوجها ولا يستبرئها فكذلك للمشتري أيضاً اذا رضي بها بعد الاشتراء أن يزوجها ولا يستبرئها واذا لم يكن للبائع أن يزوجها حتى يستبرئها فلا يجوز للمشتري أن يزوجها حتى يستبرئها ﴿قلت﴾ فان كانت من عليه الرقيق فاشتراها وتواضعها أيحوز للمشتري أن يزوجها (قال) اذا قال البائع لم

أطأ وباعها على أنه لم يطأ وأنه ان كان حمل فليس مني ولم يترأ من الحمل الى المشتري  
ويقول ان كان حمل فهو منك فالبيع جائز والمشتري أن يزوجه في أيام الاستبراء  
اذا اختارها لان المشتري لو قال للبائع أنت قد قلت أنك لم تطأ فالجارية ان ظهر بها  
حمل فهو من غيرك وهو عيب فيها فأنا أقبلها بعينها ان ظهر الحمل فذلك له جائز فان  
قبلها ثم زوجها قبل أن يستبرئها جاز النكاح وصلاح للزوج أن يطأها قبل الاستبراء  
لان البائع لو زوجها هو قبل أن يبيها جاز النكاح (قال) ولان مالكا قال لو أن رجلا  
باع جارية مثلاً يتواضع للاستبراء من عليه الرقيق فظهر بها حمل فأراد المشتري أن  
يقبلها بذلك الحمل فأبى البائع ذلك وقال لا أسلمها اذا وجدت حاملًا وقال الحمل  
ليس مني الا أني لا أسلمها وليس لك أن تختار علي (قال مالك) ان شاء المشتري أن  
يأخذها أخذها وليس للبائع ها هنا حجة لانه عيب قبله الا أن يدعى البائع أن الحمل  
منه لانه اذا باعها على أن الحمل ليس منه فتواضعها للحبيضة فاعلم البراءة في ذلك  
للمشتري مني حمل ان كان بها فاذا كان له أن يقبلها اذا ظهر الحمل فذلك له قبل أن  
يظهر الحمل علي ما أحب البائع أو كره اذا لم يدع الحمل لنفسه فاذا قبلها جاز له  
أن يزوجه وهو بمنزلة عيب حدث بها اعورت عينها أو قطعت يدها

— في الجارية تشتري ولها زوج لم يدخل بها فيطلقها —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية لها زوج لم يبينها زوجها فلما اشتريتها طلقها زوجها  
مكانه وذلك قبل أن يبي بها أيسلح لي أن أطأها (قال) لا يصلح للمشتري أن يطأها  
حتى تحيض حيضة عند المشتري ﴿قلت﴾ فان اشتراها وهي في عدة من وفاة  
زوجها فاقضت عدتها من بعد ما اشتراها يوم أو يومين (قال) قال مالك لا يطؤها  
حتى تحيض حيضة من بعد اشترائها اياها فان عاضت حيضة وبقى عليها بقية من  
عدتها لم يطأها حتى تنقضي عدتها فاذا انقضت عدتها أجزأها من العدة ومن الاستبراء  
جميعاً ويطؤها ﴿قلت﴾ أرايت أمة رجل زنت أله أن يطأها في قول مالك (قال) قال  
مالك لا يطؤها حتى تحيض حيضة ﴿قلت﴾ أفصلح أن يزوجه من بعد أن زنت قبل

أن تحيض حيضة (قال) لا يجوز ذلك لأن مالكا قال لا يزوج الرجل أمته الأمة  
يصلح للزواج أن يطأها مكانه

— في الرجل يبيع جارية الرجل بغير أمره فيجيز السيد البيع —

قلت ﴿ أ رأيت لو أتى بنت جارية رجل بغير أمره فحاضت عند المشتري ثم أراد  
سيد الأمة اجازة البيع أيكون على المشتري أن يستبرئ (قال) ليس عليه أن يستبرئ  
لأن مالكا قال في المستودع إذا حاضت عنده الجارية ثم اشتراها لم يكن عليه أن  
يستبرئها وأجزتها تلك الحيضة

— في الرجل يخالع امرأته على الجارية أعليه استبراء —

قلت ﴿ أ رأيت ان خالغ امرأته على جارية لها أيكون على الزوج الاستبراء (قال)  
ان كانت الجارية محبوسة في بيته مع أهله لا تخرج لم أر عليه استبراء وان كانت تخرج  
رأيت عليه الاستبراء قلت ﴿ وكذلك لو وهبت امرأة لزوجها جارية (قال) هي بهذه  
المنزلة وهذه المسئلة التي قالها مالك أنه لا استبراء عليه اذا كانت لا تخرج

— في الأمة تشتري وهي في العدة —

قلت ﴿ أ رأيت ان اشترى جارية وهي في عدة من وفاة فضي لها شهران وخمس  
ليال ولم تحض حيضة أيصلح للمشتري أن يطأها في قول مالك (قال) لا يطؤها  
حتى تحيض حيضة من بعد الشهرين والخمسة الأيام ان أحست من نفسها رية فان  
لم تحض حتى مرت بها تسعة أشهر من يوم اشتراها ولم تحس شيئاً فليطأها فانها قد  
خرجت من الرية الا أن تأتي التسعة الأشهر وهي مسترابة فلا يطؤها حتى تسليخ  
من الرية وان انقطعت ريتها قبل تمام التسعة الأشهر ومنها القوابل فلم يرين شيئاً  
فليطأها وقد روى عن مالك في التي تشتري وهي ممن تحيض فلما اشترت ارتفعت  
محيضتها أشهراً اختلاف (قال) قال مالك تستبرأ بتسعة أشهر رواه ابن وهب  
وأشهب ﴿ قال سحنون ﴿ وان ابن غانم كتب بهذه المسئلة الى مالك فقال مالك



إذا مضت لها ثلاثة أشهر ودعى لها القوايل فقلن لا حمل بها فأرى أن استبراءها قد انقضى وإن لسيدها أن يطأها (قال أشهب) وقوله هذا أحبهما إليّ وأحسنهما عندي لأن رحمها تبرأ بثلاثة أشهر كما تبرأ بتسعة أشهر لأن الحمل يبين في ثلاثة أشهر وذلك الذي حمل كثيراً من أهل العلم على أنّ جلاوا استبراء الأمة إذا كانت لا تحيض أو قد يئست من الحيض ثلاثة أشهر وفي قول الله جل وعز في عدة الحرائر واللاتي يئسن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ﴿قلت﴾ فإن اشتراها وهي في عدة من طلاق وهي ممن يحيض فارقت خيضها فلم تدر لم رفضها (قال) أما في الطلاق فلا يطؤها حتى تنقضي السنة وهو انقضاه عدتها من يوم طلق ويكون فيها استبراءها استبراء لرحمها فيما أقامت عنده وذلك ثلاثة أشهر ﴿قلت﴾ أرايت من اشترى امرأته بعد ما دخل بها أو قبل أن يدخل بها أعليه أن يستبرئ في قول مالك قال لا ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك من ابتاع أمة وهي في عدتها من وفاة أو طلاق فلا يجرد لها لينظر منها عند البيع ولا يتلذذ منها بشئ إذا ابتاعها حتى تنقضي عدتها وهو قول ابن نافع أيضاً ﴿قال سحنون﴾ لا مواضعة فيها والمصيبة من المشتري

— في الرجل يطأ الجارية ثم يشتري أختها أو يتزوجها —

﴿قلت﴾ أرايت رجلاً كان يطأ جاريته فاشتري أختها أنه أن يطأ التي اشترى ويكف عن التي كان يطأ في قول مالك (قال) قال مالك لا يطأ التي اشترى ولكن يطأ التي كان يطأ فإن حرم عليه فرج التي كان يطأ فلا بأس أن يطأ التي اشترى ولا يطأ التي اشترى حتى يحرم عليه فرج التي كان يطأ ﴿قلت﴾ أرايت أن اشترت جارية فوطئتها ثم اشتريت أختها فوطئتها يصلح أن أطأ واحدة منهما في قول مالك (قال) قال مالك لا يطأ واحدة منهما حتى يحرم عليه فرج واحدة منهما فإذا حرم عليه فرج واحدة وطئ الأخرى أن شاء كذلك بلغني عن مالك (قال) لأن مالك قال لو أن رجلاً اشترى جارية فوطئها ثم باعها ثم اشترى أختها

فكلن يطؤها فأراد أن يشتري أختها التي كان يطأ ويقيم على وطء هذه التي عنده  
(قال مالك) لا بأس بذلك ولكن لا يرجع الى التي اشترى حتى يحرم عليه فرج  
هذه (قال) ثم قال مالك اذا وطئها جميعا وكانتا عنده لم يصلح له أن يطأ واحدة  
منهما حتى يحرم عليه فرج واحدة وقد بلغت ذلك عن مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان  
اشترت أختين صفقة واحدة الى أن أطأ أيتهما شئت (قال) قال مالك نعم ﴿قلت﴾  
أرايت ان كنت قد وطئتهما جميعا ثم بعتهما ثم اشتريتهما صفقة واحدة (قال مالك)  
يطأ أيتهما شاء لان هذا ملك مبتدأ وقد كانتا قد حرمتا عليه حين باعهما ﴿قلت﴾  
فأحد التحريم للأخت الاولى من ملك الميمين في الوطء اذا أراد أن يصيب  
أختها (قال) الزوج والكتابة والعنق الى أجل وكل ما يحرم الفرج وهي في ملكه  
والبيع ﴿قلت﴾ فلو ظاهر منها (قال) لا يحرمها ألا ترى أنه يكفر من يومه  
فيصيب والاحلال اليه ﴿قلت﴾ فلو حرّمها بأن وهبها لابنه الكبير أو الصغير أو  
لملوكه أو لبيته وهو في حجره هل يكون ذلك عللا له أختها (قال) اذا كان اليه أن  
يصيبها بشراء هو الحاكم في ذلك ليس له من يدفعه أو باعتصار فان هذا كله يرجع  
الي أنه يملك وطأها متى ما أراد وان كان لعبد أن يطأها لان الى سيده انتزاعها فتحل  
له بلا مانع له وكذلك كل ما كان يفسخ في البيوع والتكاح مما ليس لهما أن يثبتا  
عليه اذا شاء واحد منهما ﴿وقيل﴾ له فلو كان البيع انما يرد باليوب التي لو شاء صاحبها  
أقام عليها ولم يرد (قال) اذا ينفى على وجه التحريم لان الراد لها كان لو شاء أقام  
عليها وليس الرد بواجب لازم بغيره عليه جميعا ﴿قلت﴾ لا ين القاسم أرايت ان  
اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها فوطئها ثم باع احدهما وبقيت الاخرى عنده  
فاشترى التي باع قبل أن يطأ التي بقيت عنده هل يكون له أن يطأ أيتهما شاء  
(قال) لا يكون له أن يطأ إلا التي بقيت عنده لانه قد كان وطئها قبل أن يبيع  
أختها وانما منعه من أن يطأ هذه التي اشترى لان أختها في ملكه وقد وطئها  
أيضا فلما أخرج أختها من ملكه صارت له حلالا أن يطأها وقد كان وطئها قبل

ذلك وهي عنده قد وطئها فلما اشترى أختها لم يكن له أن يطاء المشتراة لان الباقية في ملكه كانت له حلالا قبل أن يرتجع أختها وقد كان وطئها قبل أن يبيع أختها فهي عنده على وطئها اياها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت عندي أختان فوطئتهما جميعا ثم زوجت احدهما فلم أطأ الباقية التي لم أزوجها حتى طلق الزوج أختها قبل البناء (قال) قال لي مالك يقيم على وطء هذه التي لم يزوجها وأن كان زوج الاخرى قد طلقها قبل البناء لان فرجها قد كان حرم عليه حين زواجها فبقيت أختها عنده حلالا وانظر أبدا فإذا كانت عنده أختان أو جارية وعمتها أو جارية وخالتها فوطئ واحدة فان الاخرى لا يطؤها حتى يحرم عليه فرج هذه فان وطئ الاخرى قبل أن يحرم فرج الاولى فليسك عنهما حتى يحرم واحدة منهما فان حرم الاولى فلا يطاء الاخرى حتى يستبرئها بحبضة لان فرجها قد كان حراما عليه للتي كان يطاء قبلها فلما حرم الاولى قيل له لا تصب ماءك الطيب على الماء الفاسد الذي كان الوطء به غير جائز فان حرم الآخرة التي وطئ آخرها فليطأ الاولى ولا يستبرئها لانه فيها على وطئها الاول ولان ماء الاول كان صبه بما يجوز له وانما منعه منه لئلا يدخل من الوطء الآخر لما نهى عنه من الجمع بين الاختين بكتاب الله تعالى وبين المرأة وعمتها بسنة رسول الله صلى عليه وسلم فاذا حرم الآخرة جاز له أن يطاء الاولى مكانه لان ماء الاول كان جائزا له ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان كان وطئهما جميعا ثم باع احدهما بيما فاسدا أو زوج احدهما تزويجا فاسدا يصلح له أن يطاء أختها (قال) أما في التزويج اذا كان التزويج فاسدا لا يقيم عليه على حال فلا أرى أن يطاء الثانية التي عنده وان كان بيما فاسدا فلا يطاء التي بقيت عنده حتى تقوت التي باع فاذا فاتت ولم يكن للمشتري أن يردها فليطأ التي عنده ﴿قلت﴾ أرأيت ان أبتت احدهما وقد كنت وطيئتهما جميعا أو أسرها أهل الحرب (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا فان كان أباهما قد ينس منها فيه فليطأ أختها واما التي أسرها المدوء فأراها قد فاتت فليطأ أختها ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترى جارية فوطئها ثم تزوج أختها (قال)

لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا يعجبنى هذا النكاح لأن مالكا قال لا يجوز  
للرجل أن ينكح إلا في موضع يجوز له فيه الوطء وقال أيضاً إن تزوج كان تزويجه  
جائزاً وأوقفته عن الوطء في النكاح وفي الملك فيختار فاما طلق واما حرم فرج  
الأمة فأى ذلك فعل جاز له حبس الباقية. وقد اختلف فيها وقد قال أشهب إن  
كان النكاح قبل وطء الاخرى لم يضر النكاح وحرمت الأمة وثبت على النكاح  
وان كان وطئ الأمة ثم تزوج الأخت بعدها فقد النكاح تحريم للملك فيكون  
النكاح جائزاً وهو تحريم للأمة. وقد قال بعض كبار أصحاب مالك منهم عبد الرحمن  
وسئل عن الجمع بين الاختين من ملك اليمين أو جمعها بنكاح وملك فقال إذا كان  
يصيب المملوكة فليس له أن ينكح أختها إلا أن يحرمها قبل النكاح لأن النكاح  
لا يكون إلا للوطء (قيل) له فلو كان يصيبها ثم اشترى أختها (قال) له أن يشتريها  
قبل أن يحرم التي كان يصيب لأن الشراء يكون لنفي الوطء ولأن النكاح لا يكون  
إلا للوطء فهو مثل ما لو أراد أن يصيب أمة قد كانت عنده عمتها يصيبها قبل أن  
يحرمها فكما لا يصيب الاخرى من ملك اليمين حتى يحرم الاولى فكذلك لا  
يتزوج الاخرى حتى يحرم الاولى لأن النكاح لا يجوز على عمة قد كان يصيبها بملك  
اليمين كما لا يجوز الوطء لأمة على عمتها قد كانت تصاب بملك اليمين فصار النكاح  
في المنكوحه على أخت مثل الوطء بملك اليمين على عمة قد وطئت (قيل) له فلو  
تزوج على أمة قد كان يصيب أختها وهو يصيبها بملك اليمين هل يكون له ان هو  
حرم أختها الاولى التي كان يصيب بملك اليمين أن يثبت على هذا النكاح الذي  
نكح قبل التحريم (قال) لا لأنه إنما يفسخ بالتحريم تحريم نكاح الأخت على أختها  
لأن الجمع بين الاختين في ملك اليمين بالوطء إنما يقاس على ما نهى الله عنه من  
الاختين في جمع النكاح فكما لا ينقذ النكاح في أخت على أختها فكذلك لا ينقذ  
النكاح في أخت على أخت توطأ بملك اليمين (وقد قال علي بن أبي طالب في رجل له  
جارتان أختان وقد ولدت منه احداهما ثم انه رغب في الاخرى فأراد أن يطأها

فقال عليّ يمتق التي كان يطؤها ثم يطا الأخرى ان شاء (قال) ثم قال عليّ يحرم عليك من الملك ما يحرم عليك في كتاب الله من النساء ويحرم عليك من الرضاة ومن الاحرار ومن ملك يمينك ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب . وقد كره الجمع بين الاختين في الملك عثمان بن عفان والوزير بن العوام والنعمان بن بشير صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ وقال ابن شهاب ﴾ لا يلم بالاخرى حتى يمتقها أو يزوجها أو يبيعها وقاله يحيى بن سعيد وابن قسيط (وقال) ابن أبي سلمة حتى يبيعها أو ينكحها أو يهبها لمن لا يجوز له أن يتصرها منه (وقال ابن عمر) لا يطا حتى تخرج الأخرى من ملكه

﴿ في استبراء الامة يبيعها سيدها وقد وطئها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان بيعت جارية وقد كنت أطؤها أ كان مالك يأمر بالعمى أن يستبرئها قبل أن يبيع (قال) لا يبيعها الا أن يستبرئها أو يتواضعاها على يدى امرأة لتستبرأ ﴿ قلت ﴾ فان وضعاها على يدى امرأة لتستبرأ أتجزئهما هذه الحيضة البائع والمشتري جميعا (قال) قال مالك ثم تجزئهما هذه الحيضة (قال مالك) ولو أن رجلا اشترى جارية فوضعاها على يدى رجل لتستبرأ له فحاضت فسأله الذي وضعت على يديه أن يوليه اياها ولم يخرج من يديه كان ذلك له استبراء في شرائه ويطؤها ويجزئه الاستبراء الذي استبرئت عنه (وقال مالك) ولو أن جارية كانت بين رجلين فكانت على يدى احدهما فحاضت عنده ثم اشترها من شريكه أجزأه ذلك من الاستبراء ووطئها

﴿ ما جاء في استبراء الامة يبيعها سيدها وقد اشترها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترى رجل جارية وهو يريد بيعها فاستبرأها قبل أن يبيعها عنده ثم باعها أيجزئ ذلك الاستبراء البائع (قال مالك) لا يجزئه ذلك الاستبراء ولا بد لها من أن توضع للاستبراء للمشتري (قال مالك) وان كانت من الجوارى المرفعات

لم يبعها بالبراءة من الحمل وان كان قد استبرأ لنفسه فلا تنفعه البراءة من الحمل وان  
قال قد استبرأت لنفسى وان كانت من وخش الرقيق فباعها وقد استبرأها أو لم  
يستبرئها اذا لم يكن يطؤها فباعها بالبراءة من حمل ان كان بها ان ذلك جائز وهو  
برىء من الحمل ان ظهر بها

— في استبراء الامة تشتري من المرأة أو الصبي —

قلت ﴿أرأيت الجارية اذا كان مثلها يوطأ فكانت لرجل لم يطأها أو كانت لامرأة  
أو صبي فباعوها أيتواضعانها للاستبراء أم لا (قال) قال مالك يتواضعانها للاستبراء  
اذا كان مثلها يوطأ ولا يلتفت في ذلك الى سيدها وطئ أم لا وان كان صبياً أو كانت  
امراًة فالاستبراء لازم للجارية على كل حال اذا كان مثلها يوطأ وتستبرأ ﴿قلت ﴿  
أرأيت ان اشتريت جارية من امرأتى أو من ابنتى صغيرى فى حجرى أ يكون على  
الاستبراء فى قول مالك (قال) قال مالك ان كانت جارية لا تخرج وهي فى بيت  
الرجل فلا أرى عليه الاستبراء وهي مثل المستودعة عنده ﴿قلت ﴿فان كانت  
تخرج فى حوائجهم الى السوق أ يجب عليه استبراء اذا اشترى من ابنته أو من امرأته  
(قال) عليه الاستبراء ﴿قلت ﴿فان كانت الجارية التى عنده تخرج الى السوق فان  
اشترىها بعد ما حاضت عنده أ يكون عليه الاستبراء (قال) نعم عليه الاستبراء لانه سئل  
الرجل يضع مع رجل فى جارية يشتريها له من بلد فبعث بها اليه لحاضت فى الطريق  
قبل أن تصل اليه (قال مالك) لا يطؤها حتى يستبرئ لنفسه وهو قول مالك  
فى الجارية المستودعة ان حيضتها عند الذى استودعها لا تجزئه الا أن تكون جارية  
لا تخرج وهي محبوسة فى بيته

— فى التقيد فى الاستبراء —

﴿قلت ﴿أرأيت اذا اشترى الرجل الجارية وهي ممن تستبرأ أبصالح له أن يشترط

التقيد فيها أم لا (قال) قال مالك إذا اشترط التقيد فيها فالبيع مفسوخ ﴿قلت﴾  
 فإن اشترط أن يتواضعا التقيد على يدي رجل أيجوز ذلك في قول مالك أم لا  
 (قال) نعم قال مالك ذلك جائز ﴿قال﴾ فقلت لمالك فإن هلك الثمن قبل أن  
 تخرج الجارية من الاستبراء ممن يكون الثمن (قال) إن خرجت من الحيضة كان  
 الثمن من البائع وإن مات أو ألفت حاملا كان الثمن من المشتري لأنه إذا تم البيع  
 فالبايع قابض للثمن لأن الثمن انما وضع له وإذا لم يتم البيع فالثمن للمشتري لأن  
 الجارية لم تجب له فماله له ﴿قلت﴾ فهل يصلح في هذا إذا جملاها على يدي المشتري  
 أن يشترط التقيد (قال) لا يصلح وإن اشترط التقيد في هذا كان البيع مفسوخا  
 ﴿قلت﴾ فإن لم يشترط التقيد ونقده المشتري الثمن في أيام الاستبراء أيجوز ذلك في  
 قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا بأس بذلك إذا كان بشير شرط

— في استبراء الصغيرة والكبيرة التي تحيض والتي —

﴿لا تحيض من صغرها أو كبر﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن كانت لا تحيض من صغرها أو كبر ومثلها يوطأ فاشترها رجل  
 (قال) قال مالك يستبرئ بثلاثة أشهر ﴿قلت﴾ فإن كانت ممن تحيض (قال) قال  
 مالك يستبرئها بحيضة ﴿قلت﴾ فإن كانت ممن تحيض فارتفعت حيضتها أشهراً  
 كيف يصنع في قول مالك (قال) قال مالك لا يطؤها المشتري حتى تغضي لها ثلاثة  
 أشهر إلا أن ترتب فإن ارتأت رفعها إلى تسعة أشهر فإن لم تحض ولم يتبين بها حمل  
 وطئها مكانه وليس عليه بعد التسعة الأشهر شيء إلا أن ترتب بحمل فإن ارتأت  
 بحمل لم يوطأ حتى تستبرأ من تلك الريبة فإن انقطعت عنها الريبة بعد الثلاثة الأشهر  
 فتى ما انقطعت أيباها سيدها ولم ينتظر بها تسعة أشهر ﴿ابن وهب﴾ عن عبد  
 الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول فيمن اشترى أمة أنه لا يقربها حتى  
 تستبرأ بحيضة (قال) وسمعت مفيان الثوري يحدث عن فراس بن يحيى عن

عاصم الشعبي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود أنه قال تستبرأ الأمة إذا بيعت بحیضة (وقاله) القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وفضالة بن عبيد صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن وعطاء (وقال) ابن شهاب وهى السنة (وقال ربيعة) ان النكاح انما استبرأؤه بعد الإيطاء<sup>(١)</sup> والدخول على المنكوحه أمانة لانه انما أحل نكاحها لانها محصنة فليس مثلها يوقف على الريبة وان المملوكه التى تشتري حیضتها حیضة واستبرأوها سنة فلا تنفق المنكوحه والى تباع (وقال) لى مالك لا تستبرأ الامه فى النكاح (قال) وقال مالك استبرأه أرحام الاماء اللاتى لم يبلغن الحيض واللاتى يثنى من الحيض ثلاثة أشهر أمر الناس على ذلك عندنا وهو مع ذلك أعجب ما سمعت الى<sup>٢</sup> وانه كانت تحيض خفیضة<sup>٣</sup> قال ابن وهب<sup>٤</sup> وقاله عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة وبكير بن الاشج وغيرهم من أهل العلم

### ❦ فى استبراء المریضة ❦

❦ قلت<sup>٥</sup> أرايت ان اشتریت جارية فتواضعناها للاستبراء فأصابها فى الاستبراء مرض وارتفعت حیضتها من ذلك المرض فرضى المشتري أن يقبلها بذلك المرض متى يطأ المشتري فى قول مالك (قال) قول مالك لا يطؤها المشتري اذا رفعها حیضتها الا بعد ثلاثة أشهر فالمرض وغير المرض يدخل فى قول مالك هذا<sup>٦</sup> قلت<sup>٧</sup> وكل شئ أصابها فى أيام الاستبراء من مرض أو عيب أو داء يكون ذلك عند الناس عيباً أو نقصاناً فى الجارية فلم يشتري أن يردّها ولا يقبلها فى قول مالك (قال) نعم الا أن يجب أن يقبلها بذلك العيب فان رضى أن يقبلها بذلك العيب وقال البائع لا أدفعها اليك اذا كان لك لو وجدت بها عيباً أن تردّها على<sup>٨</sup> فليس لك أن تختار على<sup>٩</sup> (قال) ذلك الى المشتري ان أحب أن يأخذها أخذها وليس للبائع فى هذا حجة وان

(١) (الإيطاء) كذا بالأصل وكتب بهامشه يريد بعد أن أبيح وطؤها اهـ



أحب أن يترك ترك

في وطء الجارية في أيام الاستبراء

﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يشتري الجارية أ يصلح له أن يقبل أو يباشر في حال الاستبراء (قال) قال مالك لا يتلذذ منها في حال الاستبراء بقبلة ولا بحس ولا بنظر ولا بشئ إلا أن ينظر على غير وجه التلذذ فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت من اشتري جارية فوطئها في حال الاستبراء ثم حاضت فصارت له أ ترى أن ينكحها السلطان بما صنع من وطئه إياها في أيام الاستبراء (قال) نعم إلا أن يعذر بالجألة ﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتري رجل جارية وهي بكر فوطئها في حال الاستبراء فأصابها عيب في حال الاستبراء ذهب عين أو ذهب يد أو عوى أو داء فأراد المشتري أن يردّها (قال) له أن يردّها ويرد معها ما نقصها الوطء ﴿قلت﴾ ولا يكون عليه العقر<sup>(١)</sup> في قول مالك (قال) لا لأنها سلع من السلع فأما عليه ما نقصها الوطء فإن لم ينقصها الوطء فلا شيء عليه ﴿قلت﴾ وكذلك في قول مالك أن اغتصب رجل جارية فوطئها كانت بكراً أو فيئاً فأما عليه ما نقصها قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يعرف مالك الصداق قال لا (الليث) عن يحيى بن سعيد أنه حدث قال من اشتري جارية قد بلغت الحيض فلا ينبغي له أن يطأها حتى تحيض ولا يقبلها ولا يتلذذ بشئ من أمرها فإذا اشترت الجارية التي قد عركت<sup>(٢)</sup> لم توطأ حتى تمرّك فإن ماتت قبل ذلك كانت من البائع وليس للمشتري أن يقبلها ولا ينفذها ولا ينظر إليها تلذذاً (ابن لهيعة) عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل اشتري جارية حبلى هل يباشرها في ثوب واحد (قال) ما أحب أن يفعل (مسلمة بن علي) عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال لا يضع يده عليها حتى تضع وقاله الأوزاعي (قال)

(١) العقر) يضم العين المهملة وسكون القاف هو دية الفرج المصوب وصداق المرأة كما في القاموس أم (٢) (قد عركت) في القاموس عركت المرأة عركاً وعراكاً فتنحها وعروكا حاضت كاعركت أم

ابن وهب وابن نافع عن مالك من ابتاع أمة حبلى أو كانت له أمة حامل من غيره فلا يحل له وطؤها كان حملها ذلك عنده أو عند غيره من زوج أو زنا ولا ينبغي له أن يباشرها ولا يقبلها ولا يغمزها ولا يحبسها ولا يجردها للذة حتى تضع حملها (قال) وإن بيعت الجارية بالبراءة حاملاً أو غير حامل فلا يقبل ولا يباشر ولا يتلذذ لا قبل أن يتبين حملها ولا بعد حتى تضع

❦ في وطء الجارية في أيام الاستبراء ثم تأتي بولد ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن وطئها في حال الاستبراء ثم جاءت بولد وقد كان البائع وطئها أيضاً كيف يصنع بهذا الولد (قال) قال مالك أرى أن القافة تدعى له إذا ولدته لا أكثر من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري فإن كان ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري فالولد للبائع إذا أقر بالوطء ويحكم المشتري في ذلك كله حين وطئ في حال الاستبراء وإن كان البائع أنكر الوطء فالولد للجارية لا أب له إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري ويكون للمشتري أن يردها ولا يكون عليه للوطء غريم وعليه العقوبة إلا أن يكون نقصاً وطؤه ❦ قلت ❦ فإن كانت الجارية بكرًا فافتضاها المشتري في حال الاستبراء فجاءت بالولد لأقل من ستة أشهر (قال) لا أب له وهي ولدها للأول إلا أن يقبلها المشتري فذلك له إلا أن يكون البائع أقر أن الولد ولده فينقض البيع ويكون الولد ولده والجارية أم ولد له ❦ قلت ❦ أ رأيت أن قال البائع قد كنت أنقضتها ولكن لم أنزل الماء فيها وليس الولد ولدى أي يكون ذلك له أم لا (قال) ذلك له ولا يلزمه الولد ❦ قلت ❦ أ رأيت هذه التي وطئ المشتري في حال الاستبراء فجاءت الجارية بولد لأكثر من ستة أشهر فألحقت القافة الولد بالمشتري أنقضير أم ولد بهذا الولد في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت أن باع رجل جارية وأقر بأنه كان يطؤها ولا ينزل فيها فجاءت بولد لما يجيء به النساء من يوم وطئها سيدتها (قال) قال لي مالك يلزمه الولد ولا

ينفعه أن يقول كنت أعزل عنها (وقال أشهب) قد نزل مثل ذلك على عهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل اني كنت أعزل عنها فقال له صاحب<sup>(١)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أن الوطاء ينفلت وألحق به الولد ذكره أشهب عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا

﴿تم كتاب الاستبراء بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم﴾

— ❦ —

﴿ويتلوه كتاب المتق الاول وبه يتم الجزء السادس﴾









